

شرح الحقائق النسيئية
في أصول الدين وعلم الكلام

كتاب

شرح العقائد

في أصول الدين و علم الكلام الشيخ سعد الدين التفتازاني
تغمده الله برحمته و المسلمين اجمعين (*)

(*) اخترنا هذا العنوان المثبت على غلاف النسخة « د »

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين *

/ الحمد لله المتوحد بجلال ذاته وكمال صفاته، المتقدس^(١) في نعوت الجبروت [١ ب]
عن شوائب النقص وسماته ، والصلاة والسلام^(٢) على نبيه محمد المؤيد بساطع
حججه وواضح بيناته ، وعلى آله^(٣) واصحابه هداة طريق الحق وحماته .
وبعد : فان مبنى علم^(٤) الشرائع والاحكام . / وأساس قواعد [٢ آ]
عقائد الاسلام ، هو علم التوحيد والصفات الموسوم بالكلام ، المنجى
من^(٥) غياهب الشكوك وظلمات الاوهام ، وان المختصر المسمى بالعقائد
للإمام المهتم قدوة علماء الاسلام نجم الملة والدين عمر النسفي أعلى الله درجته في دار
السلام ، يشتمل من هذا الفن على غرر الفوائد ودرر الفرائد^(٦) في ضمن فصول هي
للدين قواعد / وأصول ، واثناء نصوص هي لليقين جواهر ونصوص ، مع غاية من [٢ ب]
التنقيح والتهديب ، ونهاية من حسن التنظيم^(٧) والترتيب . فحاولت أن أشرحه شرحاً
يفصل بجمالاته ويبين معضلاته وينشر مطوياته ويظهر مكنوناته ، مع توجيه
الكلام^(٨) في تنقيح ، وتنبيه على المرام مع^(٩) توضيح ، وتحقيق للمسائل غب

* البسملة ليست في النسخة المعتمدة (ح) وقد اثبتناها من نسخة (ط)

- (١) أ : المتقدس المنزه
- (٢) ب : السلام محذوفة .
- (٣) ج : وآله .
- (٤) علم : ناقصة في د .
- (٥) أ ج : عن غياهب .
- (٦) ج : غرر الفوائد ودرر الفوائد .
- (٧) ج : التعظيم .
- (٨) أ د : توجيه للكلام .
- (٩) أ ب د : في توضيح .

[٣ آ] تقرير / وتدقيق للدلائل اثر تحرير ، وتفسير للمقاصد بعد تمهيد ، وتكثير للفوائد مع تجريد ، طاوياً كشح المقال عن الاطالة والاملال ، ومتجافياً عن طرفي الاقتصاد (١) والاطناب (٢) والاخلال . والله الهادي الى سبيل الرشاد ، والمسؤول لنيل العصمة والسداد ، وهو حسي ونعم الوكيل .

[٣ ب] اعلم ان الاحكام الشرعية / منها ما يتعلق بكيفية العمل وتسمى (٣) فوعية وعملية ، ومنها ما يتعلق بكيفية الاعتقاد (٤) وتسمى (٥) أصلية واعتقادية ، والعلم المتعلق بالاولى يسمى علم الشرائع والاحكام لما انها لا تستفاد الا من جهة الشرع ، ولا يسبق (٦) الفهم عند اطلاق الاحكام إليها . وبالثانية علم التوحيد والصفات لما ان ذلك أشهر مباحثه / وأشرف مقاصده . وقد كانت الأوائل من الصحابة والتابعين ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، لصفاء عقائدهم ببركة صحبة (٧) النبي ﷺ وقرب العهد بزمانه ، ولقلة (٨) الوقائع والاختلافات وتمكينهم (٩) من المراجعة الى الثقات ، مستغنين (١٠) عن تدوين العلمين [٤ ب] وترتيبها ابواباً وفصولاً وتقرير مقاصدهما فروعاً واصولاً ، الى ان حدثت / الفتن بين المسلمين (١١) والبغي على أئمة الدين ، وظهر (١٢) اختلاف الآراء والميل الى البدع

(١) ب : الاقتصاد .

(٢) د : الاقتصاد الاطناب .

(٣) أ ب ج : يسمى .

(٤) أ : ما يتعلق بالاعتقاد ، وكذا في ب د .

(٥) يسمى .

(٦) ج : ويسبق .

(٧) ج : ببركة النبي

(٨) أ : وقلة .

(٩) أ . ج : وتمكينهم .

(١٠) ب : مستغنين .

(١١) أ : من المسلمين .

(١٢) أ : فظهر . وكذا في ب .

والأهواء ، وكثرت الفتاوى والواقعات (١) والرجوع الى العلماء في المهمات ، فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد والاستنباط ، وتمهيد القواعد والاصول ، وترتيب الابواب والفصول ، وتكثير المسائل بأدلتها وإيراد الشبه بأجوبتها ، وتعيين (٢) / الاوضاع والاصطلاحات وتبيين المذاهب والاختلافات . ومتموا ما يفيد [٥ آ] معرفة (٣) الأحكام العملية عن أدلتها التفصيلية بالفقه ، ومعرفة احوال الأدلة اجمالاً في افادتها الاحكام باصول الفقه ، ومعرفة العقائد عن أدلتها بالكلام ، لأن عنوان مباحثه كان قولهم : الكلام كذا وكذا (٤) ، ولان مسألة الكلام كان أشهر مباحثه واكثرها نزاعاً وجدالاً ، حتى ان / بعض المتغلبة (٥) قتل كثيراً من [٥ ب] أهل الحق لعدم قولهم بخلق القرآن . ولأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم ، كالمنطق للفلسفة ، ولأنه أول ما يجب من العلوم التي انما تعلم وتعلم (٥) بالكلام ، فأطلق عليه هذا الاسم لذلك ، ثم خص به (٦) ولم يطلق على غيره تمييزاً . ولأنه انما يتحقق بالمباحثة وادارة (٧) الكلام من الجانبين / . وغيره قد [٦ آ] يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ، ولانه اكثر العلوم خلافاً ونزاعاً فيشتد افتقاره الى الكلام مع المخالفين والرد عليهم ، ولأنه لقوة ادلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم ، كما يقال الأقوى من الكلامين : هذا هو الكلام ، ولانه

(١) أ : في الواقعات ، وهي جائزة .

(٢) ج : وتعين .

(٣) أ : سمو معرفة ما يفيد .

(٤) أ ، الكلام في كذا ، وكذلك في ب د .

(٥) آ : يعلم ويتعلم ، وكذا في ج .

(٦) به : ناقصة في ج .

(٧) ج : واردة .

(أ) يعني بهم المعتزلة الذين تمكنوا من السيطرة على الدولة العباسية زمن المأمون .

[٦ ب] لا بد من الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة ، أشد العلوم / تأثيراً في القلب وتغلغل فيه ، فسمي بالكلام المشتق من الكلام وهو الجرح ، وهذا هو كلام القدماء . ومعظم خلافاته ، مع الفرق الإسلامية خصوصاً المعتزلة ، لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه جماعة الصحابة (١) رضوان الله عليهم (٢) في باب العقائد ؛ وذلك أن رئيسهم وأصل بن عطاء (أ) ، قد اعتزل عن (٣) مجلس الحسن البصري ، يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بؤمن ولا كافر ، ويثبت المنزلة بين المنزلتين (٤) . فقال (٥) الحسن البصري (٦) : قد اعتزل عنا ، فسموا المعتزلة . وهم يسمون (٧) أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد لقولهم (٨) بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله تعالى ، ونفي الصفات القديمة عنه (٩) . ثم أنهم توغلوا في علم الكلام وتشبهوا بأذيال الفلاسفة في كثير من الأصول ،

(١) ب : من الصحابة . (٢) أ : بزيادة اجمعين .

(٣) أ : اعتزل مجلس ، وكذا في ب . د .

(٤) في تعليق على ج : أي بين الكفر والإيمان ، لا بين الجنة والنار كما ظن البعض من كلام المعتزلة ، لأن مرتكب الكبيرة يخلد في النار عديم .

(٥) ج : قال . (٦) أ : البصري ساقطة ، وكذا في د .

(٧) أ : سمو ، وكذا في ب . د .

(٨) في تعليق على ج : إشارة إلى علة تسميتهم بأنفسهم بأصحاب العدل ، لأن وجوب ثواب المطيع ووجوب عقاب العاصي نفس العدل والانصاف .

(٩) عنه : نافضة في ج .

(أ) ولد سنة ٨٠ هـ بالمدينة وتوفي سنة ١٣١ هـ وهو رأس المعتزلة المعروف بالعتزال (أبو حذيفة) تنسب إليه طائفة تسمى الواصلية . وكانت يرسل أصحابه لجميع الأقطار لنشر مذهب المعتزلة . وهو تلميذ الحسن البصري صاحب الحلقة المشهورة المولود بالمدينة سنة ٢٢ هـ والمتوفى بالبصرة سنة ١١٠ هـ . (انظر وفيات الأعيان رقم ٧٣٩ ومعجم المؤلفين ج ١٣ صفحة ١٥٩) .

وشاع مذهبهم فيما بين الناس إلى أن قال الشيخ أبو الحسن الأشعري (أ) لاستاذه أبي علي الجبائي (ب) : ما تقول في ثلاثة أخوة مات أحدهم مطيعاً والآخر عاصياً والثالث صغيراً ؟ (١) فقال : ان (٢) الأول يثاب بالجنة (٣) ، والثاني يعاقب بالنار ، والثالث لا يثاب ولا يعاقب (٤) . / قال (٥) الأشعري : فإن (٦) قال [٧ آ] الثالث : يارب لم أمتني صغيراً وما أبقيتني إلى أن أكبر فأومن بك وأطيعك فأدخل الجنة ؟ فقال : يقول الرب : اني كنت أعلم منك أنك (٧) لو كبرت لعصيت فدخلت النار ، فكان الأصلح (٨) لك أن تموت صغيراً ، قال الأشعري : فإن قال الثاني يارب لم لم أمتني صغيراً لئلا عصي فلا ادخل النار ، ماذا يقول الرب ؟ فهبت الجبائي ، وترك الأشعري مذهبه واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وإثبات ما ورد به السنة ومضى عليه

(١) ج : صغير .

(٢) ان : ساقطة في د . (٣) بالجنة : ساقطة في ج .

(٤) ب : لا يعاقب ولا يثاب . (٥) ب : ثم قال .

(٦) ج : وان . (٧) أ : ان لو كبرت .

(٨) في تعليق على ج : وهو مبني على مذهب المعتزلة ، وهو أن الأصلح للعبد واجب على الله تعالى عديم . بخلاف أهل السنة والجماعة ، فإن الأصلح لا يجب على الله تعالى عديم ، فإن الله تعالى يقدر بأن يشاء ويعذب من يشاء سواء كان مطيعاً أو عاصياً .

(٩) الرب : ساقطة في ج .

(أ) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري توفي سنة ٣٢٤ هـ . زعيم المذهب الأشعري ، وقد كان على الاعتزال ثم رجع عنه . وقد أيد نظام الملك السلجوقي . (انظر ابن خلكان رقم ٤٠٢ وطبقات الشافعية للسبكي) .

(ب) رئيس المعتزلة بالبصرة ولد في جي (خوزستان) وتوفي سنة ٣٣٠ هـ . (وفيات الأعيان رقم ٥٧٩) .

جماعة^(١) الصحابة^(٢) فسموا أهل السنة والجماعة (أ) ثم لما نقلت الفلسفة إلى العربية وخاض فيها المسلمون ، حاولوا الرد على الفلاسفة فيما خالفوا^(٣) فيه الشريعة فخلطوا بالكلام كثيراً من الفلسفة^(٤) ليتحققوا^(٥) مقاصدها ، فيتمكنوا من إبطالها^(٦) وهلم جرا ، إلى أن أدرجوا فيه معظم الطبيعيات والالهيات^(٧) وخاضوا في الرياضيات حتى كاد لا يتميز عن الفلسفة لولا اشتغالهم على السمعيات . وهذا هو كلام المتأخرين . وبالجملة هو أشرف العلوم لكونه / أساس الأحكام^(٨) الشرعية ورئيس العلوم الدينية ، وكون معلوماته العقائد الإسلامية ، وغاياته الفوز بالسعادات الدينية والدنيوية ، وبراهينه الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية . وما نقل عن بعض^(٩) السلف من الطعن فيه^(١٠) والمنع عنه^(١١) إنما هو للمتعصب في الدين^(١٢) والقاصر^(١٣) عن تحصيل اليقين ، والقاصد إفساد عقائد المسلمين ، والحائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين ، والا فكيف يتصور

(١) آ : ومضى عليه الجماعة ، وكذا في ب د .

(٢) الصحابة ساقطة في د . ب . (٣) ج : خلطوا .

(٤) ح : الفلاسفة . (٥) ج : ليحققوا .

(٦) ح : فيمكنوا باثباتها بإبطالها .

(٧) ج : والالهيات .

(٨) ج : أساس العلوم .

(٩) بعض : ناقصة في أ وكذا في ج . د . وقد وردت كلمة الدنياوية هكذا في جميع النسخ .

(١٠) في تعليق على ج : أي في الاشتغال بهذا العلم . قيل الطاعن أحمد بن حنبل .

(١١) ب : فانما ، وكذا في د .

(١٢) ج : إنما هو التعصب في الدين .

(١٣) ب : والقاصي ، ج : والقصر .

(أ) أكثر أهل السنة والجماعة في العراق والشام وخراسان ثم الأشعرية ، وفي ما وراء النهر ثم الماتريدية (انظر مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ وحاشية الكستلي ص ١٧)

المنع عما هو أصل الواجبات وأساس المشروعات؟ ثم لما كان مبنى الكلام على الاستدلال^(١) بوجود المحدثات على وجود الصانع وتوحيده وصفاته وأفعاله ، ثم منها إلى سائر السمعيات^(٢) ، ناسب تصدير الكتاب بالتنبيه^(٣) على وجود ما يشاهد من الأعيان والأعراض ، وتحقيق^(٤) العلم بها ليتوصل^(٥) بذلك إلى معرفة ما هو المقصود الأهم^(٦) فقال : « قال أهل الحق » وهو الحكم المطابق للواقع ، يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ، ويقابله الباطل . وأما الصدق فقد شاع / في الأقوال خاصة ، ويقابله الكذب ، وقد يفرق بينها بان [٨] المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم بمعنى صدق الحكم مطابقة للواقع^(٧) ، ومعنى حقيقته^(٨) مطابقة الواقع أي . « حقائق الأشياء ثابتة » حقيقة^(٩) الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو ، كالحیوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان^(١٠) ، بخلاف^(١١) الضاحك والكاتب مما يمكن تصور الإنسان بدونه فإنه من العوارض . وقد يقال : إن ما به^(١٢) الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة ، وباعتبار تشخصه هوية

(١) في تعليق على ج : الاستدلال : إن ينتقل الذهن من الأثر إلى المؤثر كالدخان مع النار .

(٢) في تعليق على ج : السمعيات : ما يتوقف بالسمع كأفعال الغير والقيام ، كالنبوة والخلافة وغيرها لأن تلك الأحكام لا تدرك بالعقل بل بالسمع من الرسول ع . م .

(٣) بالتنبيه : ناقصة في ج .

(٤) أ : وتحقيق ، وكذا في ب . د .

(٥) ج : ليتوصل . وكذا في د . وهي جائزة .

(٦) أ : والأهم .

(٧) د : الواقع ، وكذا في ب . أ .

(٨) أ : حقيقته .

(٩) د : وحقيقته .

(١٠) أ : كالحیوان الناطق للإنسان ، وكذا في ب . د .

(١١) د : بخلاف مثل الضاحك .

(١٢) أ : إنما به الشيء

ومع قطع النظر عن ذلك ماهية ، والشيء عندنا : الموجود ، والثبوت والتحقق والوجود والكون الفاظ مترادفة^(١) معناها بديهي التصور، فان قيل : فالحكم بثبوت حقائق الأشياء يكون لغوا بمنزلة قولنا الأمور الثابتة ثابتة، قلنا : المراد ان مانعته حقائق^(٢) الأشياء ونسبته^(٣) بالاسماء من الانسان والفرس والأرض والسماء^(٤) أمور موجودة في نفس الأمر، كما يقال : واجب الوجود موجود^(٥) . وهذا الكلام^(٦) مفيد ربما يحتاج الى البيان، وليس^(٧) مثل قولك : الثابت^(٨) ثابت / ولا مثل قوله : انا ابو النجم وشعري شعري^(٩) على ما لا يخفى [!] وتحقيق ذلك ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه^(١٠) بشيء مفيداً بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض . كالانسان اذا أخذ من حيث انه جسم ، ما كان الحكم عليه بالحيوانية مفيداً ، واذا أخذ من حيث انه حيوان ناطق كان ذلك لغوا . « والعلم بها » أي بالحقائق من تصوراتها والتصديق بها وبأحوالها « متحقق » وقيل : المراد به^(١١) العلم بثبوتها للقطع بأنه لا علم بجميع الحقائق . والجواب ان المراد

- (١) في تعليق على ج : أي عند اهل السنة والجماعة ، بهذا اشارة الى رد قول المعتزلة حيث يقولون ان الشيء اعم من الوجود .
(٢) ب : انما نعتقه ، أ : من حقائق .
(٣) أ : وتسميته ، وكذا في ب ج .
(٤) أ : والسماء والأرض ، وكذا في ب د .
(٥) د : موجودة .
(٦) د : وهذا كلام ، وكذا في أ .
(٧) أ : ليس ، وكذا ، في د .
(٨) الثابت : ناقصة في ج .
(٩) أ : وشعر على ما يخفى ، ج : وشعر ، وشعر ، ولعله يقصد تفسير الشيء بنفسه .
(١٠) د : عليه الحكم ، وفي ج : الحكم عليه بشيء مفيد .
(١١) به : قصة في د .

بها^(١) الجنس رداً على القائلين بأنه لا ثبوت لشيء^(٢) من الحقائق ولا علم بثبوت حقيقة ولا بعدم ثبوتها^(٣) « خلافاً للسوفسطائية » . فان منهم من ينكر حقائق الأشياء ويؤمن انها^(٤) أوهام وخيالات باطلة وهم العنادية . ومنهم من ينكر ثبوتها ويؤمن انها تابعة للاعتقادات ، حتى ان اعتقدنا الشيء^(٥) جوهرًا فجوهر ، وعرضاً فعرض ، وقديماً^(٦) ، فقديم ، أو حادثاً فجادث ، وهم العندية^(٧) . ومنهم من ينكر العلم بثبوت الشيء ولا ثبوته^(٨) ويؤمن انه شاك ، وشاك في انه شاك وهلم جرا وهم اللاأدرية . لنا تحقيقاً (أ) : انا نجزم بالضرورة بثبوت / بعض الأشياء بالعيان وبعضها بالبيان . [١٩] والزما انه اذا^(٩) لم يتحقق نفي الأشياء فقد ثبتت^(١٠) ، وان تحقق - والنفي^(١١) حقيقة من الحقائق لكونه نوعاً من الحكم - فقد^(١٢) ثبت شيء من الحقائق فلم يصح نفيها على الإطلاق . ولا يخفى انه انما يتم على العنادية ؛ قالوا : الضروريات منها حسيات^(١٣) ، والحس قد يغلط كثيراً كالأحوال يرى الواحد اثنين ، والصفراوي

- (١) بها : ناقصة في ب د .
(٢) أ ب ج : للشيء .
(٣) كلمتا : حقيقة ولا ، غير ظاهرين .
(٤) ح : انه .
(٥) د : حتى انها اعتقدنا ، وفي ج : اعتقدنا الشيء .
(٦) د : أو عرضاً ، أ : جوهرًا أو عرضاً فعرض . وفي ب ج : وقديماً .
(٧) العندية ينكرون ثبوت الحقائق وتحققها في الخارج (من حاشية على ج) .
(٨) د : بثبوت شيء ، وكذا في ب . وفي ب د : ولا بثبوته . أي العلم بثبوت الشيء أو عدم ثبوته .
(٩) أ ب د : ان لم .
(١٠) أ ج : ثبت .
(١١) أ : فالنفي .
(١٢) فقد : ناقصة في ب د .
(١٣) أ : الحسيات .

(أ) قد تكون اختصاراً لقوله : لنا رأي محقق تحقيقاً .

يجد الحلو مرا ، ومنها بداهيات ، وقد يقع فيها الاختلاف (١) وتعرض (٢) شبه يفتقر في حلها الى انظار دقيقة ، والنظريات فرع للضروريات ، فسادها (٣) فسادها ، ولهذا كثر فيها اختلاف العقلاء . قلنا : غلط الحس في البعض لأسباب جزئية لا يتنافى الجزم ببعض ، بانتفاء اسباب الغلط ، والاختلاف في البديهي لعدم الإلف أو الخفاء (٤) في التصور لا يتنافى البدهية ، وكثرة الاختلاف لفساد (٥) الانظار لا يتنافى (٦) حقيقة بعض النظريات . والحق انه لا طريق الى المناظرة معهم ، خصوصاً اللادرية لأنهم لا يعترفون بعلوم ليثبت به مجهول (٧) ، بل الطريق اليها (٨) معهم تعذيبهم بالنار ليعترفوا او يحترقوا . وسوفسطا : اسم للحكمة المعهودة والعلم المزخرف ؛ لأن سوفسطا معناه العلم والحكمة ، واسطاطا معناه المزخرف والغلط [٩ ب] / ومنه اشتقت السفسطة كما (٩) اشتقت الفلسفة من فيلاسوف (١٠) أي محب الحكمة « وأسباب العلم » وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به ، (١١) أي يتضح ويظهر ما يذكر ويمكن أن يعبر عنه (١٢) ، معدوماً كان أو موجوداً (١٣) ، فيشتمل

(١) أ د : اختلاف . وفي ب اختلافات .

(٢) ب : يعرض .

(٣) أ ، الضروريات . وفي ب د : الضروريات فسادها .

(٤) ب ج : أو الخفاء .

(٥) ب د : الاختلافات .

(٦) أ ب : لا تنافي . وهي جائزة .

(٧) ب : المجهول .

(٨) أ ب د : بل الطريق تعذيبهم .

(٩) اشتقت .. كما : ناقصة من ج .

(١٠) أ ب د : فيلاسوفا .

(١١) ب د : لمن قامت به .

(١٢) عنه : ناقصة في ج .

(١٣) أ ب د : موجوداً كان أو معدوماً .

ادراك الحواس (١) وادراك العقل من التصورات والتصديقات اليقينية وغير اليقينية بخلاف قولهم صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض ؛ فانه وان كان شاملاً لادراك الحواس بناء على عدم التقييد بالمعاني ، وللتصورات (٢) بناء على انها لا نقائص لها على ما زعموا ، لكنه لا يشمل غير اليقينيات من التصديقات ، هذا ولكن ينبغي ان يحتمل التجلي على الانكشاف التام الذي لا يشمل الظن ، لأن العلم عندهم مقابل للظن . « للخلق » أي المخلوق (٣) من الملك والانس والجن ، بخلاف علم الخالق تعالى ، فانه لذاته لا بسبب (٤) من الاسباب « ثلاثة : الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل » بحكم الاستقراء ، ووجه الضبط ان السبب ان كان من خارج فالخبر الصادق ، والا فان (٥) كان آلة غير المدرك ، فالحواس وإلا فالعقل . فان قيل : السبب المؤثر في العلوم كلها هو الله تعالى ، لانها ثابتة بخلقه وإيجاده (٦) من غير تأثير للحاسة والخبر / والعقل . والسبب الظاهري ، كالنار للاحراق ، هو العقل لا غيره ، فانما (٧) الحواس والأخبار آلات وطرق في الادراك (٨) . والسبب المفضي في الجملة بآلة . يخلق الله تعالى فينا (٩) العلم معه بطريق جري العادة ليشتمل (١٠) المدرك كالعقل ، والآلة كالحس والطريق كالخبر ، لا ينحصر في الثلاثة

[١٠ أ]

(١) الحواس : ناقصة في ج .

(٢) أ ب د : والتصورات .

(٣) ب د : أي المخلوق .

(٤) د : لا بسبب منفصل من الاسباب . وفي أ ب : لا لسبب .

(٥) د : والا فلا .

(٦) ب د : لأنها بخلقه وإيجاده . وفي ج : انها بخلقه وإيجاده .

(٧) أ ب د : وانما .

(٨) ب : الادراكات .

(٩) فينا : ناقصة من ج ، د .

(١٠) أ ، ب ، د : ليشتمل .

بل ههنا أشياء أخر^(١) مثل : الوجدان والحدس والتجربة ونظر العقل بمعنى ترتيب
المبادئ والمقدمات . قلنا : هذا على عادة المشايخ في الاختصار^(٢) على المقاصد ،
والإعراض^(٣) عن تدقيقات الفلاسفة ، فإنهم لما وجدوا بعض الإدراكات حاصلة^(٤)
عقيب استعمال الحواس الظاهرة التي لا شك فيها سواء كانت^(٥) من ذوي العقول
أو غيرهم ، جعلوا الحواس أحد الأسباب ، ولما كان معظم المعلومات الدينية
مستفادة من الخبر الصادق جعلوه سبباً آخر ، ولما لم يثبت عندهم^(٦) الحواس
الباطنة المسماة بالحواس المشتركة والهم وغير ذلك ، ولم يتعلق لهم غرض بتفصيل^(٧)
الحدسيات والتجريبيات^(٨) والبدهييات والنظريات وكان مرجع الكل^(٩) إلى
[١٠ ب] العقل جعلوه سبباً ثالثاً / يفضي إلى العلم بمجرد التفات ، أو انضمام حدس أو تجربة
أو ترتيب مقدمات ، فجعلوا^(١٠) السبب في العلم بأن لنا جوعاً وعطشاً ، وارت
الكل أعظم من الجزء ، وان نور القمر مستفاد من نور^(١١) الشمس ، وان
السقمونيا مسهل ، وان العالم حادث ، هو العقل . وان كان في البعض باستعانة
من الحس « والحواس » هي^(١٢) جمع حاسة بمعنى^(١٣) القوة الحساسة^(١٤) . « خمس »

- (١) ج : آخر . (٢) أ ج د : الاختصار .
(٣) أ د : الأعراض . (٤) حاصلة : ناقصة في ج .
(٥) ج : كان . (٦) ج : عند .
(٧) د : تفصيل . وفي أ : من منتصف يسار الصفحة محذوف وعليه كلام لا
علاقة له بالموضوع .
(٨) ج : التجربات وفي ب : التجريبيات .
(٩) ج : المرجع إلى الكل .
(١٠) ب : وجعلوه . (١١) نور : ناقصة في ج .
(١٢) د : فالحواس جمع حاسة . (١٣) أ : تعني ،
(١٤) ج : الحاسة .

بمعنى ان العقل حاكم بالضرورة بوجودها ، وأما الحواس الباطنة التي يثبتها^(١)
الفلاسفة فلا تتم^(٢) دلائلها على الأصول الإسلامية . « السمع » وهو^(٣) قوة
مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ ، تدرك^(٤) بها الأصوات بطريق
وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ ، بمعنى أن الله تعالى يخلق
الإدراك في النفس عند ذلك ، « والبصر » وهو^(٥) القوة المودعة في العينين
المجوفتين اللتين تتلاقيان في الدماغ ثم تفترقان^(٦) فيأتیان^(٧) إلى العينين ،
يدرك^(٨) (آ) بها الأضواء والألوان والأشكال والمقادير والحركات والحسن والقبح
وغير ذلك مما يخلق الله تعالى إدراكها في النفس عند استعمال / العبد تلك القوة : [١١ أ]
« والشم » وهي قوة مودعة في الزائدتين النابتتين من^(٩) مقدم الدماغ الشبكتين
بجذبي الشدي ، تدرك^(١٠) بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي
الرائحة إلى الحيشوم . « والذوق » وهي قوة^(١١) منبثة في العصب المفروش على
جرم اللسان يدرك^(١٢) (آ) بها الطعوم بخالطة^(١٣) الرطوبة اللعابية التي في الفم
بالمطعوم^(١٤) ووصولها إلى العصب^(١٥) . « واللمس » وهو^(١٦) قوة منبثة في جميع

- (١) أ ب : تثبتها . وهذا جائز (٢) أ : ولا يتم ، وفي ج د : فلا يتم .
(٣) أ ب د : وهي . (٤) أ ب د : يدرك .
(٥) أ ب د : وهي .
(٦) ب د : يتلاقيان ثم يفترقان ، وفي أ : تتلاقيان ثم يفترقان .
(٧) أ ب : فيأتیان وفي د فتأديان . (٨) د : النابتتين في ...
(٩) ب ج د : يدرك ، وفي ج : بعد كلمة يدرك يوجد كلمة لامعنى لها .
(١٠) وهي قوة : ناقصة في ج . (١١) ج : لخالطة .
(١٢) ج : بالطعوم . (١٣) ب : العصب المفروش .
(١٤) ج : اللمس ، وفي آ ب د : وهي .
(١٥) (آ) الأصح : تدرك ، ويجوز الوجهان .

البدن تدرك^(١) بها الحرارة والبرودة^(٢) والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك عند التماس والاتصال به « وبكل حاسة منها » أي من الحواس الخمس « يوقف » أي يطلع « على ما وضعت هي » أي تلك الحاسة « له » يعني ان الله تعالى قد خلق كلاً من تلك الحواس لادراك^(٣) أشياء مخصوصة^(٤) كالسمع للأصوات والذوق للطعوم ، والشم للروائح ، لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرى^(٥) . وإما انه هل يجوز ذلك أم لا ،^(٦) ففيه خلاف ، والحق هو^(٧) الجواز لما ان ذلك بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير للحواس ، فلا يمنع ان يخلق الله تعالى عقيب صرف الانسان^(٨) الباصرة ، ادراك الاصوات مثلاً . فان قيل أليست الذائقة / تدرك حلاوة الشيء وحرارته معاً ؟ قلنا : لا ، بل الحلاوة تدرك بالذوق ، والحرارة باللمس الموجود في الفم واللسان . « والخبر الصادق » أي المطابق للواقع ، فان الخبر كلام يكون^(٩) لنسبته خارج ، تطابقه تلك النسبة فيكون صادقاً ، او لا تطابقه فيكون كاذباً ، فالصدق والكذب على هذا من أوصاف الخبر وقد يقالان بمعنى الاخبار عن الشيء على ما هو به ، ولا على ما هو به ، أي الاعلام بنسبة تامة تطابق الواقع او لا تطابقه فيكونان من صفات الخبر ، فمن

(١) ب د : يدرك .

(٢) بعد كلمة البرودة في أ وفي أسفل الصفحة : نحو ومكتوب مكانه كلام لعلقة له بالموضوع .

(٣) ج : كلام من الحواس ادراك . (٤) ب : الأشياء مخصوصة .

(٥) ج : ما يدرك بالأخرى .

(٦) أم لا : ناقصتان في د ، وفي ب : هل يجوز ذلك أو يمنع .

(٧) هو : ناقصة في ب د .

(٨) ج : أن يخلق عقيب صرف الانسان ، وفي د : أنه يخلق ، وكلمة الانسان

ناقصة ، وكذا في ب .

(٩) يكون : ناقصة من ج .

هنا يقع في بعض الكتب الخبر الصادق بالوصف ، وفي بعضها خبر الصادق بالاضافة . « على نوعين أحدهما الخبر المتواتر » سمي^(١) بذلك لما انه لا يقع دفعة بل على التعاقب والتوالي « وهو الخبر^(٢) الثابت على السنة قوم لا يتصور تواطؤهم » أي لا يجوز العقل توافقه^(٣) « على الكذب » ومصادقه وقوع العلم من غير شبهة . « وهو » بالضرورة « موجب للعلم الضروري كالعلم بالملوك الخالية في الأزمنة الماضية والبلدان النائية » . يحتمل العطف على الملوك وعلى الأزمنة ، وعلى الأول أقرب^(٤) ، وان كان أبعد ، فهنا امران : أحدهما : ان المتواتر موجب للعلم وذلك بالضرورة ، فإننا^(٥) نجد من أنفسنا العلم بوجود مكة [١٢ آ] وبغداد ، وانه ليس إلا بالأخبار ، والثاني : ان العلم الحاصل به^(٦) ضروري ، وذلك لانه يحصل للمستدل وغيره ، حتى الصبيان الذين لا اعتداء لهم بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات ، وأما خبر النصارى بقتل عيسى ع م واليهود^(٧) بتأييد دين موسى ع م فتواتره بمنوع . فان قيل : خبر كل واحد لا يفيد الا الظن ، وضم الظن الى الظن لا يفيد^(٨) اليقين ، وايضاً جواز كذب كل واحد يوجب جواز كذب المجموع لانه نفس الآحاد ، قلنا : ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد ، كقوة^(٩) الخيل المؤلف من الشعيرات ، فان قيل : الضروريات لا يقع فيها التفاوت وظن الاختلاف^(١٠) ، ونحن نجد العلم بكون الواحد نصف الاثنين أقوى من العلم بوجود اسكندر ، والمتواتر قد

(١) آ ج : يسمى .

(٢) ج : الخبر الصادق والثابت . (٣) أ : توافقه .

(٤) ب : والأول أقرب الى الحق وفي آ د : والأول أقرب .

(٥) أ د : لا . (٦) ب : ناقصة في ب .

(٧) ج : واليهودي . (٨) أ ب د : لا يوجب .

(٩) أ : كقوى . (١٠) أ د : ولا اختلاف .

انكرو افادته العلم جماعة من العقلاء كالسمنية والبراهمة (أ)، فلا يكون العلم حاصل عقيه ضرورياً (١)، قلنا: هذا (٢) ممنوع، بل قد تتفاوت (٣) أنواع الضروري بواسطة التفاوت [١٢ ب] في العادة والممارسة (٤) والأخطار بالبال وتصورات اطراف الأحكام، وقد يختلف فيه مكابرة وعناداً؛ كالسوفسطائية في جميع الضروريات « والنوع الثاني خبر الرسول المؤيد » أي الثابت رسالته « بالمعجزة » (٥) والرسول انسان بعنه الله تعالى الى الخلق لتبليغ (٦) الأحكام، وقد يشترط (٧) فيه الكتاب بخلاف النبي ع. م فانه أعم (ب). والمعجزة امر خارق للعادة قصد (٨) به اظهار صدق من ادعى انه رسول من الله تعالى (٩) « وهو » أي خبر (١٠) الرسول « يوجب العلم الاستدلالي » أي الحاصل بالاستدلال، أي بالنظر (١١) في الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصحيح (١٢) النظر فيه الى العلم بطوب خبري . وقيل قول مؤلف من قضايا ، يستلزم (١٣) لذاته قولاً

(١) عبارة: فلا يكون... ضرورياً : ناقصة في أ د .

(٢) ب : قلنا ذلك ممنوع . هذا : ناقصة في ج .

(٣) ب ج د : يتفاوت . (٤) أ د : في الالف والعادة والممارسة .

(٥) بعد كلمة (بالمعجزة) في د : صلى الله عليه وسلم (١)

(٦) آ ب ليبلغ . (٧) ب : يشترط .

(٨) ج : قد يقصد به . (٩) آ ب د : رسول الله .

(١٠) ج : الخبر . (١١) آ ب د : أي النظر .

(١٢) ج : لصحيح . (١٣) ب : يستلزم .

(أ) السمنية مذهب من مذاهب الهند من عبدة الاوثان، يقولون بالتناسخ. والبراهمة دين من ادیان الهند ينكرون البعث ، ينسبون الى برهم وهو حنن . انظر كشف الظنوت صفحة ٢٨ وحاشية الكسنتلي صفحة ٣٥ .

(ب) يقول أحمد بن حجر الهيتمي المكي في كتاب : الصواعق المحرقة (القاهرة ١٣٧٥، صفحة ١٤٩-١٥٧) : الفرق بين لرسول والنبي والامام ، أن الرسول هو الذي ينزل عليه جبريل فيراه ويسمع كلامه وينزل عليه الوحي، وربما رأى الشخص ولم يسمع، والامام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص .

آخر (١) فعلى الأول : الدليل على وجود الصانع (٢) هو العالم ، وعلى الثاني : قولنا العالم حادث ، وكل حادث فله صانع (٣) ، وأما قولهم : الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، فبالثاني اوفق ، وأما كونه موجبا للعلم (٤) فلا قطع بأن من أظهر الله المعجزة على يده تصديقاً له في دعوى الرسالة كان صادقاً فيما اتى (٥) به من الأحكام ، وإذا كان صادقاً يقع العلم بمضمونها / قطعاً ، وأما انه (٦) استدلالى فلتوقفه على الاستدلال (٧) واستحضار أنه خبر من ثبتت (٨) رسالته بالمعجزة (٩) ، وكل خبر هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع « والعلم الثابت به » أي بخبر الرسول « يضاوي » أي يشابه « العلم الثابت بالضرورة » كالحسوسات (١٠) والبدنيات والمتواترات « في اليقين » (١١) أي عدم احتمال النقيض، والثبات أي عدم احتمال (١٢) الزوال بتشكيك المشكك فهو علم بالضرورة، بمعنى (١٣) الاعتقاد المطابق للواقع (١٤) الجازم الثابت ، والا لكان جهلاً أو ظناً أو تقليداً ، فان قيل : هذا انما يكون في المتواتر فقط فيرجع الى القسم الأول ، قلنا (١٥) : الكلام فيما علم انه خبر الرسول (١٦) بأن يسمع من فيه او تواتر عنه ذلك، او بغير ذلك (١٧) ان امكن ،

(١) آخر : ناقصة في ج .

(٢) ب : الصانع تعالى .

(٣) ج : العالم حادث فله صانع . وفي ب : كل حادث له صانع .

(٤) أ د : أما كونه . وفي ج : كونه موجبا فلا قطع .

(٥) آ ب د : اوتي به .

(٦) ب : انها . (٧) ج : الاستدلال ، وهو خطأ كتابي .

(٨) ج : والاستحضار انه من ثبت ، وفي أ ب : ثبت ، وفي ج : ثبت .

(٩) آ ب د : بالمعجزات . (١٠) ج : كالحسوسات .

(١١) آ ب د : التيقن . (١٢) احتمال : ناقصة في د .

(١٣) بالضرورة : ناقصة في أ ب د . وفي ج : يعني .

(١٤) للواقع : ناقصة في أ ب د . (١٥) ج : وقلنا .

(١٦) ج : خبر رسول .

(١٧) د : تواتر ذلك عنه او لغير ذلك .

وأما خبر الواحد فانما لم يفد العلم لعروض الشبهة (١) في كونه خبر الرسول ، فان قيل : فاذا (٢) كان متواتراً او مسموعاً من في (٣) رسول الله ، كان العلم (٤) الجاصل به ضرورياً كما هو حكم سائر المتواترات والحسيات ، لا استدلالياً ، قلنا : العلم الضروري في المتواتر عن الرسول (٥) هو العلم بكونه خبر الرسول ، لان هذا [١٣ ب] المعنى هو الذي تواتر الاخبار به ، وفي المسموع / من في رسول الله (٦) صلى الله عليه وسلم هو ادراك الألفاظ (٧) وكونها كلام الرسول عليه السلام (٨) ، والاستدلال به هو العلم (٩) بمضمونه وثبوت مدلوله ، مثلاً قوله ع م : البيضة على المدعي واليمين على من انكر (أ) . علم بالتواتر انه خبر الرسول ، وهو ضروري (١٠) ، ثم علم منه انه يجب ان يكون البيضة على المدعي وهو استدلال ، فان قيل : الخبر الصادق المفيد للعلم لا ينحصر في النوعين بل يكون (١١) خبر الله ، أو خبر الملك ، أو خبر أهل الاجماع ، أو الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب ، كالخبر بقدم زيد عند تسارع قومه الى داره . قلنا : المراد خبر يكون سبب العلم لعامة الخلق بمجرد

(١) أ ب د : الشبهة (٢) ج : اذا .

(٣) ج : من فم . والذي اثبت اصح .

(٤) ب : بالعلم . (٥) عن الرسول : ناقصة في ب د .

(٦) أ : من الرسول صلى الله عليه وسلم . وفي ج : من في الرسول الله .

(٧) ب : الالفاظ .

(٨) د : صلى الله عليه وسلم .

(٩) ج : هو علم . (١٠) ج : وضروري .

(١١) د : بل قد يكون .

(أ) رواه البخاري : رهن ٥٦ والترمذي : احكام ١٢ ، وابن ماجه : احكام ٧ وقال النووي في اربعين حديث حسن ، واخرجه الدارقطني باضافة : الا في القسامة حتى آخره ، ورواه البيهقي في السنن عن ابن عباس ، وابن عساكر عن ابن عمر واخرج مسلم شيباً له عن ابن عباس (كتاب الأفضية باب اليمين على المدعى عليه) .

كونه خبراً ، مع قطع النظر عن القرائن المفيدة لليقين بدلالة العقل . فخير الله تعالى او خبر (١) الملك ، انما يكون مفيداً للعلم (٢) بالنسبة الى عامة الخلق ، اذا وصل اليهم من جهة الرسول ، فحكمه حكم خبر الرسول ، وخبر أهل الاجماع في حكم المتواتر ، وقد يجاب بأنه لا يفيد بمجرد بل بالنظر في الأدلة على كون الاجماع حجة ، قلنا : فكذلك (٣) خبر الرسول ، ولهذا (٤) جعل استدلالياً . « وأما العقل » وهو قوة للنفس بها يستعد (٥) للعلوم والادراكات ، وهو المعنى (٦) بقولهم غريزة (٧) يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات ، وقيل جوهر تدرك به (٨) الغائبات بالوسائط ، والمحسوسات بالمشاهدة . [١٤ آ] « فهو سبب للعلم ايضاً » صرح بذلك لما فيه من خلاف السمنية (٩) في جميع النظريات ، وبعض الفلاسفة في الإلهيات ، بناء على كثرة الاختلاف (١٠) ، وتناقض الآراء ، والجواب أن ذلك (١١) لفساد النظر ، فلا يتأني كون النظر الصحيح من العقل مفيداً للعلم ، على ان (١٢) ما ذكرتم استدلال بنظر العقل ، ففيه إثبات مانع من فيتناقض (١٣) . فان زعموا أنه معارضة للفاقد بالفاقد قلنا : إما أن يفيد شيئاً فلا يكون فاسداً ، أو لا يفيد فلا يكون معارضة ، فإن قيل : كون النظر مفيداً للعلم إن كان ضرورياً لم يقع فيه خلاف ، كما في قولنا : الواحد نصف الاثنين ، وإن كان نظرياً لزم إثبات النظر بالنظر وانه دور . قلنا : الضروري (١٤) قد يقع

(١) أ ب ج : وخبر الملك . (٢) العلم : ناقصة في د .

(٣) أ : وكذلك . (٤) أ : ولذلك .

(٥) أ ب ج : تستعد . وهي صحيحة اذا عادت للنفس .

(٦) ج : والمعنى .

(٧) د : غريزة . وفي ب ج : صفة غريزة .

(٨) د : وقيل هو جوهر ، ب : يدرك به ، ج : يدرك بها .

(٩) أ : الملاحدة والسمنية . (١٠) د : الاختلافات .

(١١) ان ذلك : ناقصة في ج . (١٢) ان : ناقصة في ج .

(١٣) ج : فيتناقض . (١٤) ج : ضروري .

فيه خلاف، إما لفساد^(١) أو لقصور في الإدراك، فإن العقول متفاوتة بحسب
القطرة بالاتفاق^(٢) من العقلاء، واستدلال^(٣) من الآثار، وشهادة من الأخبار،
والنظري قد يثبت بنظر مخصوص^(٤) لا يعبر عنه بالنظر، كما يقال: قولنا العالم
[١٤ب] متغير، وكل متغير حادث، يفيد العلم بمحدث العالم / بالضرورة، وليس ذلك
لخصوصية هذا النظر، بل لكونه صحيحاً مقروناً بشرائطه، فيكون كل نظر
صحيح مقرون بشرائطه مفيداً للعلم، وفي تحقيق هذا^(٥)، زيادة تفصيل لا يليق
بهذا الكتاب. «وما يثبت منه»^(٦) أي من العلم الثابت بالعقل «بالبداهة»^(٧)
أي بأول توجه^(٨) من غير احتياج إلى تفكير^(٩) وهو ضروري كالعلم بأن كل
الشيء^(١٠) أعظم من جزئه، فإنه بعد تصور معنى الكل^(١١) والجزء والأعظم
لا يتوقف على شيء، ومن توقف فيه حيث زعم أن جزء الإنسان كاليد مثلاً، قد
يكون أعظم^(١٢)، فهو لم يتصور معنى الكل والجزء^(١٣) وما ثبت بالاستدلال،
أي بالنظر في الدليل، سواء كان استدلالاً من العلة على المعلول^(١٤): كما إذا رأى
ناراً فعلم أن لها دخاناً، أو من المعلول على العلة^(١٥): كما إذا رأى دخاناً، فعلم أن

- (١) د: أما العناد أو لقصور. (٢) أب د: باتفاق.
(٣) ج: والاستدلال.
(٤) ب: والنظر قد يثبت، وفي ج: بالنظر المخصوص.
(٥) ج: وفي التحقيق. وفي ب د: وفي تحقيق هذا المنع.
(٦) د ب: أثبت منه. (٧) أب د: بالبداهة.
(٨) آ د: التوجه. (٩) ب: إلى الفكر.
(١٠) ب: فإن، وفي آ ج: كل شيء.
(١١) آ: بعد تصور معنى هذا الكل.
(١٢) د: قد يكون أعظم من كل.
(١٣) ب د: الجزء والكل. (١٤) ب: إلى المعلول.
(١٥) كما إذا رأى... العلة. ناقصة في ب.

هناك ناراً^(١)، وقد يختص^(٢) الأول باسم التعليل، والثاني بالاستدلال «فهو كسبي»^(٣)
أي حاصل بالكسب، وهو مباشرة الأسباب^(٤) بالاختبار، كصرف العقل والنظر في
المقدمات في الاستدلالات وكالاصغاء وتقليب^(٥) الحدة ونحو ذلك^(٦) في الحسيات.
فالاكتسابي^(٧) أعم من الاستدلالي، لأنه الذي يحصل بالنظر في الدليل فقط^(٨)، فكل
استدلالي اكتسابي، ولا عكس، كالأبصار^(٩) الحاصل بالقصد والاختبار، [١٥آ]
وأما الضروري فقد يقال في مقابلة الاكتسابي، ويفسر^(١٠) بما لا يكون تحصيله
مقدوراً للمخلوق، وقد يقال في مقابلة الاستدلالي، ويفسر بما يحصل بدون فكر
ونظر في الدليل، فمن ههنا^(١١) جعل بعضهم^(١٢) العلم الحاصل بالحواس اكتسابياً
أي حاصلًا مباشرة الأسباب بالاختبار، وبعضهم ضرورياً أي حاصلًا^(١٣) بدون
الاستدلال، فظهر أنه لا تناقض في كلام^(١٤) صاحب البداية (أ) حيث يقال:
أن^(١٥) العلم بالحادث نوعان: ضروري وهو ما يحدثه^(١٦) الله تعالى في نفس العبد^(١٧)
من غير كسبه واختباره، كالعلم بوجوده وتغير أحواله، واكتسابي وهو

- (١) آ ج: أن لها ناراً. (٢) ب د: يختص.
(٣) آ ب د: اكتسابي. (٤) ب: في الأسباب.
(٥) آ: والاصغاء قلب. وفي ج د: والاصغاء وتقليب.
(٦) ونحو ذلك: ناقصة في ج. (٧) د: والاكتسابي.
(٨) فقط: ناقصة في آ ج د.
(٩) ب: كأبصار، وفي د: كالاختبار.
(١٠) د: وقد يفسر. (١١) آ ب د: في دليل، وفي د: فمن هنا.
(١٢) بعضهم: ناقصة في ج. (١٣) حاصلًا: ناقصة في ج.
(١٤) ب د: بين كلام. (١٥) أن: ناقصة في أ.
(١٦) ج: يحدث. (١٧) أ د: في نفس العالم.
(أ) هو الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي المتوفى سنة
٥٩٣ هـ (كشف الظنون ج ١ صفحة ٢٢٧).

ما يجده (١) الله تعالى فيه بواسطة كسب العبد ، وهو مباشرة أسبابه . (٢)
 وأسبابه ثلاثة : الحواس السليمة ، والخبر الصادق ، ونظر العقل . ثم قال :
 والحاصل من نظر العقل نوعان : ضروري يحصل بأول النظر من غير تفكير ؛
 كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء (٣) ، واستدلالي (٤) يحتاج فيه الى نوع (٥)
 تفكير ، كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان . « والالهام » المفسر بإلقاء معنى في
 القلب بطريق الفيض « ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق »
 حتى يرد به الاعتراض على حصر الأسباب في الثلاثة .

[١٥ ب] / وكان الأولى ان يقول : أسباب العلم بالشيء ، إلا أنه حاول التنبية على
 ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد ، لا كما اصطالح عليه البعض من تخصيص العلم
 بالمركبات أو الكليات (٦) والمعرفة بالبنائيات أو الجزئيات (٧) ، إلا أن تخصيص
 الصحة بالذكر بما لا وجه له ، ثم الظاهر انه أراد ان الالهام ليس سبباً يحصل به
 العلم لعامة الخلق ويصلح (٨) للالزام على الغير ، وإلا فلا شك انه قد يحصل به
 العلم ، وقد ورد القول به في الخبر (٩) ، وحكي عن كثير من السلف . وأما
 خبر الواحد العدل وتقليد المجتهد فقد يفيدان الظن والاعتقاد (١٠) الجازم الذي يقبل
 الزوال ، فكانه أراد بالعلم ما لا يشملها ، وإلا فلا وجه في حصر (١١) الأسباب في
 الثلاثة . « والعالم » أي ماشى الله تعالى من الموجودات ، مما يعلم به الصانع (١٢)

(١) ج : يحدث . (٢) ج : أسباب .

(٣) أ ج د : من جزئه . (٤) ج : والاستدلالي .

(٥) ج : أنواع .

(٦) ج : أو بالكليات ، وفي د : والكليات .

(٧) ب ج د : والجزئيات . (٨) ب : ويحصل .

(٩) ج : في الخبر . (١٠) د : الاعتقاد ، وهو خطأ كتاني .

(١١) أ ب د : حصر . (١٢) ب : الصانع تعالى .

يقال : عالم الاجسام ، وعالم الاعراض ، وعالم النبات ، وعالم الحيوان الى غير ذلك ،
 فتخرج (١) صفات الله تعالى لأنها ليست غير الذات ، كما انها ليست عينها . بجميع
 أجزائه ، من السموات وما فيها ، والارض وما عليها (٢) « محدث » أي خرج
 من العدم الى الوجود ، بمعنى انه كان معدوماً فوجد ، خلافاً للفلاسفة حيث ذهبوا
 / الى قدم السموات والارض (٣) بموادها وصورها وأشكالها ، وقدم العناصر بموادها
 وصورها لكن بالنوع ، بمعنى انها لم تخل قط عن صورة . نعم اطلقوا القول
 بحدوث ما سوى الله تعالى ، لكن بمعنى الاحتياج الى الغير ، لا بمعنى سبق العدم
 عليه . ثم أشار (٤) الى دليل حدوث العالم بقوله : « اذهو » أي العالم « أعيان
 وأعراض » لأنه (٥) ان قام بذاته فعين والا فعرض ، وكل منها حادث لما
 سنيين ، ولم يتعرض له المصنف لأن الكلام فيه طويل لا يليق بهذا المختصر ؛
 كيف ، وهو مقصور على المسائل دون الدلائل « فالأعيان ما (٦) » أي يمكن
 يكون « له قيام بذاته » بقرينة جعله من أقسام العالم ، ومعنى قيامه بذاته عند
 المتكلمين ان يتحيز بنفسه ، غير تابع لتحيزه لتحيز شيء آخر ، بخلاف العرض
 فان تحيزه تابع لتحيز الجوهر الذي هو موضوعه ، أي محل الذي يقوم به ، ومعنى
 وجود العرض في الموضوع (٧) هو ان وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع (٧)
 ولهذا يمتنع الانتقال عنه ، بخلاف وجود الجسم في الحيز ، فان وجوده في نفسه أمر ،
 ووجوده (٨) في الحيز أمر آخر ؛ ولهذا ينتقل عنه . وعند الفلاسفة معنى قيام
 / الشيء بذاته ، استغناؤه عن محل يقوم به ، ومعنى قيامه بشيء آخر ، اختصاصه به

(١) ج : فيخرج ، وفي د : فيخرج عنه .

(٢) ب : والارض وما يحدث عليها .

(٣) الارض : ناقصة في أ ب د (٤) أ : وأشار .

(٥) ج : فانه . (٦) ما : ناقصة في ج .

(٧) ج : في الموضوع . (٨) ج : وجوده .

بحيث يصير الأول نعتاً والثاني منعوتاً ، سواء كان متجزئاً كما في سواد الجسم او لا ، كما في صفات المجردات ^(١) « وهو » أي ماله قيام بذاته من العالم « اما مركب ^(٢) » من جزئين فصاعداً « وهو الجسم » وعند البعض لا بد ^(٣) من ثلاثة اجزاء لتحقيق ^(٤) الأبعاد الثلاثة ، أعني : الطول والعرض والعمق ، وعند البعض من ثمانية اجزاء ^(٥) ، ليتحقق الابعاد على زوايا قائمة ، وليس هذا نزاعاً لفظياً راجعاً الى الاصطلاح حتى يدفع بأن لكل واحد ^(٦) ان يصطلح على ما يشاء ^(٧) ، بل هو نزاع في أن المعنى الذي وضع لفظ الجسم بازائه ^(٨) ، هل يكفي فيه التركيب من جزئين أم ^(٩) لا ؟ احتج الأولون بأنه يقال لأحد الجسمين - إذا زيد عليه جزء واحد - انه أجسم من الآخر ، فلو لا أن مجرد ^(١٠) التركيب كاف في الجسمية لما صار بمجرد زيادة الجزء أزيد في الجسمية . وفيه نظر ، لأنه أفعال ، من الجسمانية بمعنى الضخامة وعظم المقدار ، يقال : جسم الشيء : أي عظم فهو جسم وجسام ^(١١) بالضم ، والكلام في الجسم الذي هو اسم لصفة « أو غير مركب كالجوهر ^(أ) » ، يعني العين الذي لا يقبل ^(١٢) الانقسام لافعلاً ولا وهماً ولا فرضاً [١٧٧] وهو الجزء الذي لا يتجزأ ، ولم يقل وهو الجوهر الفرد ^(١٣) احترازاً عن ورود المنع ، فان مالا يتركب لا ينحصر عقلاً في الجوهر ، بمعنى الجزء الذي لا يتجزأ

(١) د : كما في صفات الباري وفي ب زيادة : تعال .

(٢) آ د : متركب .

(٣) د : لا بد له .

(٤) ب ج د : ليتحقق .

(٥) اجزاء : ناقصة في آ .

(٦) آ ب د : لكل أحد .

(٧) آ ب : على ما شاء .

(٨) بازائه : ناقصة في ب .

(٩) ب : او لا .

(١٠) آ د : انه بمجرد .

(١١) ج : جسم الشيء أي فهو جسم وجسام .

(١٢) ب : لا يقبل .

(١٣) الفرد : ناقصة في آ ج د .

(أ) (الجوهر : ماهية اذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع « من كتاب التعريفات للبرجاني صفحة ٧٠ » .

بل لا بد من ابطال الهيولى والصورة والعقول والنفوس المجردة ليم ذلك ، وعند ^(١) الفلاسفة لا وجود للجوهر الفرد ، أعني الجزء الذي لا يتجزأ ، وتركيب ^(٢) الجسم انما هو من الهيولى والصورة ، وأقوى أدلة إثبات الجزء انه لو وضع (أ) كرة حقيقية على سطح حقيقي لم تقاسه ^(٣) الا بجزء غير منقسم ، اذ لو ماسته بجزئين لكان فيها خط بالفعل ، فلم ^(٤) يكن كرة حقيقية . وأشهرها عند المشايخ وجهان ^(٥) : الاول انه لو كان كل عين منقسماً لا الى نهاية ، لم تكن ^(٦) الخردلة اصغر من الجبل ، لان كلاً منها غير متناهي الاجزاء ، والعظم والصغر انما هو بكثرة الاجزاء وقلتها ، وذلك انما يتصور في المتناهي . الثاني : ان اجتماع اجزاء ^(٧) الجسم ليس لذاته ، والا لما قبل الافتراق ، فانه ^(٨) تعالى قادر على أن يخلق فيه الافتراق الى الجزء الذي لا يتجزأ ، لان الجزء الذي تنازعنا فيه ان امكن افتراقه ، لزم قدرة الله تعالى عليه ^(٩) / دفعاً للعجز [١٧٧ ب] وان لم يمكن ثبت ^(١٠) المدعي ، والكل ضعيف . اما الأول فلأنه انما يدل على ثبوت النقطة ^(١١) وهو لا يستلزم ثبوت الجزء لأن حاولها في المحل ليس حاول السريان حتى يلزم من عدم انقسامها عدم انقسام المحل . واما الثاني والثالث فلأن الفلاسفة لا يقولون بان الجسم متألف من أجزاء ^(١٢) بالفعل ، وانما غير متناهية ، بل يقولون انه قابل لانقسامات ^(١٣) غير متناهية ، وليس فيه اجتماع أجزاء

(١) ج : عند .

(٢) ب د : وتركب .

(٣) د : تقاسه .

(٤) ب : ولم .

(٥) ج : واجهان . وهو خطأ في الكتابة .

(٦) آ ج : يكن .

(٧) اجزاء : ناقصة في ج .

(٨) ب : والله .

(٩) آ ج : يثبت وفي ج : ثبت .

(١٠) د : النقطة .

(١١) ب : بل يقولون قابل ، وفي د : ان قابل الانقسامات .

(١٢) ج : الأجزاء .

(١٣) (أ) الاصح ، وضعت .

اصلاً ، وانما العظم والصغر باعتبار المقدار القائم به ، والافتراق ممكن لا الى نهاية فلا يستلزم الجزء . واما ادلة النفي فلا يخلو ^(١) عن ضعف ، ولهذا مآل الامام الرازي (أ) في هذه المسألة الى التوقف . فان قيل : هل لهذا الخلاف ^(٢) ثمرة ؟ قلنا : نعم ؛ في اثبات الجوهر الفرد نجاة من كثير من ظلمات الفلاسفة مثل اثبات الهوى والصورة المؤدى الى قدم العالم ، ونفي حشر الاجساد ، وكثير من اصول الهندسة ^(٣) المبني عليها دوام حركة السموات وامتناع الحرق والالتيام عليها ^(٤) والعرض ما لا يقوم بذاته . بل بغيره بان يكون تابعا له في التحيز او مختصا به اختصاص الناعت بالمنعوت ، على ما سبق ، لا بمعنى انه لا يمكن تعقله بدون المحل على ما وهم ^(٥) ، فان ذلك انما هو في بعض الأعراض « ويحدث في الاجسام والجواهر » قيل هو من تمام التعريف احترازا عن صفات الله تعالى « كاللون » وأصولها قيل السواد والبياض ، وقيل الحمرة والصفرة والخضرة ^(٦) ايضا ، والبواقي تحصل ^(٧) بالتركيب « والأكوان » وهي الاجتماع والافتراق ^(٨) والحركة

(١) أ : يخل ، وفي ب ج : يخ ، وهي رمز مختصر ليخلو مثل : الظ بدل الظاهر ، ومع بدل محال .. الخ . والأصح هنا : فلا يخلو .
(٢) ج : هل من الميل لهذا الخلاف .
(٣) ب : من الأصول الهندسية .
(٤) عليها : ناقصة في ج . وفي ج د : الحرق والالتيام .
(٥) د : قوم .

(٦) أ ب د : والخضرة والصفرة (٧) تحصل : ناقصة في أ ب د .
(٨) أ د : هي من غير واو ، وفي ب : هي الاجتماع والافتراق .

(أ) هو فخر الدين محمد بن عمر الرازي الامام المفسر أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل . ولد سنة ٤٤٤ هـ وتوفي سنة ٦٠٦ هـ من تصانيفه : تفسير القرآن الكريم ، وهو مطبوع (انظر طبقات الشافعية للسبكي ٣٦/٥) .

والسكون ، والطعوم ، وأنواعها تسعة وهي المرارة والحراقة والملوحة والعفوصة (أ) والحوضة والقبض والحلاوة والدسومة والتفاهة (ب) وتحصل بحسب التركيب أنواع لا تحصى ^(١) « والروائح » وأنواعها كثيرة وليست لها اسماء مخصوصة ، والأظهر ان ما عدا الأكوان لا يعرض الا للاجسام . واذا تقرر ان العالم اعيان واعراض ، والاعيان اجسام وجواهر ، فنقول : الكل حادث ، اما الأعراض ^(٢) فبعضها بالمشاهدة كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة ^(٣) والسواد بعد البياض ، وبعضها بالدليل وهو طريان العدم ، كما في أضداد ذلك ، فان القدم ينافي العدم ، لأن القديم ان ^(٤) كان واجبا لذاته فظاهر ، والا لزم استناده اليه بطريق الايجاب ، اذ الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار يكون حادثا بالضرورة ، والمستند الى الموجب القديم ^(٥) قديم ضرورة / امتناع تخلف المعلول عن العلة ، فاما الأعيان فلأنها لا تخلو عن ^(٦) الحوادث ، [١٨ ب] وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . اما المقدمة الأولى فلأنها لا تخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان ، اما عدم الخلو فلأن الجسم والجوهر ^(٧) لا يخلو عن ^(٨) الكون في حينه ، فان كان مسبوقا بكون ^(٩) آخر في ذلك الحيز بعينه فهو ساكن ، وان لم يكن مسبوقا بكون آخر في ذلك الحيز بل في حين آخر ، فهو متحرك ^(١٠) ،

(١) وتحصل ... تحصى : ناقصة في أ .
(٢) أ : العرض . (٣) ب : الظلام .
(٤) ب : اذا . (٥) ب : القدم .
(٦) أ ب : من الحوادث . (٧) أ ب : او الجوهر .
(٨) ج : من الكون ، وفي أ : لا يخل .
(٩) د : يكون . (١٠) ب د : فمتحرك .

(أ) الحراقة بفتح الحاء : طعم يلذع اللسان بحرارته ، والعفوصة : هي المرارة والقبض اللذان يعسر معها الابتلاع (قاموس المنجد مادة حرف وعفص) .
(ب) التفاهة : اي بدون طعم ، او هي طعم بين الحلاوة والدسومة يكاد لا يؤثر في الذوق (المنجد مادة تفه) .

وهذا معنى قولهم : الحركة كونان في آئين في مكانين ، والسكون كونان في آئين في مكان واحد . فان قيل : يجوز أن لا يكون مسبوقاً بكون آخر أصلاً ، كما في آن الحدوث فلا يكون متحركاً كما لا يكون ساكناً ، قلنا : هذا المنع لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعي على أن الكلام في الأجسام التي ^(١) تعددت : فيه (أ) الأكوان ، وتجددت عليها ^(٢) الأعصار والأزمان . وأما حدوثها فلأنها من الأعراض وهي غير باقية ، ولأن ماهية الحركة لما فيها من انتقال حال ^(٣) إلى حال [١٩ آ] يقتضي المسبوقية بالغير ، والأزلية تنافيا / ولأن كل حركة فهي على التقضي وعدم الاستقرار ، وكل سكون فهو جائر الزوال ، لأن كل جسم فهو قابل للحركة ^(٤) بالضرورة ، وقد عرفت أن ما يجوز عدمه يمتنع قدمه . وأما المقدمة الثانية فلأن ما لا يتخلو عن الحوادث لو ثبت في الأزل ، لزم ثبوت الحوادث ^(٥) في الأزل وهو محال . وههنا أجاب . الأول : أنه لا دليل على انحصار الأعيان في الجواهر والأجسام ، وأنه يمتنع وجود ممكن يقوم بذاته ولا يكون متحيزاً أصلاً ، كالعقول والنفوس المجردة التي يقول ^(٦) بها الفلاسفة . والجواب أن المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات ، وهو الأعيان المتحيزة والأعراض ، لأن أدلة وجود المجردات غير تامة على ما بين في المطولات . الثاني : أن ما ذكر لا يدل على حدوث جميع الأعراض ، إذ منها ما لا ^(٧) يدرك بالمشاهدة حدوثه ولا حدوث اضداده ، كالأعراض القائمة بالسموات والأشكال والامتدادات والأضواء .

(١) ب : الذي .

(٢) ج : فيه ، وفي د : عليه . (٣) حال : ناقصة في ج .

(٤) د : قابل الحركة . (٥) أ : الحوادث .

(٦) د : تقول . (٧) أ ب د : ما لم .

(أ) الأصح : فيها .

والجواب أن هذا غير محل بالغرض ^(١) لأن حدوث الأعيان يستدعي حدوث الأعراض ، ضرورة أنها لا تقوم ^(٢) إلا بها . الثالث : / أن الأزل ليس عبارة عن [١٩ ب] حالة مخصوصة يلزم من وجود الجسم فيها وجود الحوادث فيها ، بل هو عبارة عن عدم الأولية ، أو عن استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي ، ومعني أزلية الحركات الحادثة أنه ما من حركة إلا وقبلها حركة أخرى لا إلى بداية ^(٣) . وهذا هو مذهب الفلاسفة ، وهم يسمون أنه لا شيء من جزئيات الحركة بقديم ، وإنما الكلام في الحركة المطلقة . والجواب أنه لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئي ، فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات . الرابع ^(٤) : لو كان كل جسم في حيز لزم عدم تنامي الأجسام ، لأن الحيز هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من الهوي . والجواب أن الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وتنفذ ^(٥) فيه أبعاده . ولما ثبت أن العالم محدث ، ومعلوم أن المحدث لا بد له من محدث ، ضرورة امتناع ترجيح ^(٦) أحد طرفي الممكن من غير مرجح ، ثبت أن له محدثاً « والمحدث للعالم هو الله تعالى ، أي الذات / الواجب الوجود ، الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج ^(٧) إلى شيء » [٢٠ آ] أصلاً ، إذ لو كان جائز الوجود لكان من جملة العالم ، فلم يصلح محدثاً للعالم ومبدأ له ، مع أن العالم اسم لجميع ما يصلح علماً على وجود مبدأ له ، وقريب من هذا ما يقال أن مبدأ الممكنات بأمرها ، لا بد أن يكون ^(٨) واجباً لذاته ^(٩) ، إذ لو كان ممكناً لكان من جملة الممكنات ، فلم يكن مبدأ لها ، وقد يتوهم أن هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار إلى ابطال ^(١٠) التسلسل ، وليس كذلك ، بل

(١) ب د : بالعرض . (٢) ب : يقوم .

(٣) ب د : لا إلى نهاية . (٤) أ : والرابع .

(٥) ج د : ينفذ . (٦) د : يرجح .

(٧) ب : لا يحتاج . (٨) ب : لا بد وأن يكون .

(٩) لذاته : ناقصة في د . (١٠) أ : بطلان .

هو اشارة إلى أحد أدلة بطلان التسلسل ، وهو انه لو ترتبت ^(١) سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت إلى علة . وهي لا يجوز أن تكون ^(٢) نفسها ولا بعضها ، لاستحالة كون الشيء علة لنفسه ولعلله ، بل ^(٣) خارجاً عنها فيكون واجباً ، فينقطع ^(٤) السلسلة . ومن مشهور الأدلة برهان التطبيق ، وهو أن نفرض ^(٥) من المعاول الأخير إلى النهاية جملة ^(٦) ، وبما قبله الواحد مثلاً إلى غير النهاية جملة أخرى . ثم نطبق ^(٧) الجملتين بأن نجعل الأول من الجملة الأولى ، بازاء الأول من الجملة الثانية ، والثاني بالثاني وهلم جرا / فان كان بازاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية ، كان الناقص كالزائد وهو محال ، وان لم يكن فقد وجد في الأولى ما لا يوجد بازائه شيء في الثانية ، فنقطع الثانية وتنتهي ^(٨) ، ويلزم منه تنامي الأولى ، لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه ، والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة . وهذا التطبيق انما يمكن فيما دخل تحت الوجود ، دون ما هو وهمي محض ، فانه ينقطع بانقطاع الوهم ، فلا يرد النقص بمراتب العدد بأن تطبق جملتان : أحدهما ^(٩) من الواحد لا إلى نهاية ، ^(١٠) والثانية من الاثنين لا إلى ^(١١) نهاية ، ولا بمعلومات الله تعالى ومقدورات ، فان الأولى أكثر ^(١٢) من الثانية مع لاتناهيها ، وذلك لأن معنى لا تنامي الأعداد والمعلومات والمقدورات انما لا تنتهي إلى حد لا ^(١٣)

- (١) ب ج : ترتب . (٢) أ : لا يجوز ، وفي ج د : لا يجوز ان يكون
(٣) أ : بل هو . (٤) أ د : وينقطع ، والاصح فنقطع .
(٥) د : يفرض . (٦) ب : جملة أخرى .
(٧) ب : تطبق .
(٨) ب ج : فينقطع ، وفي أ : فينقطع ويتناهي .
(٩) ب د : أحدهما .
(١٠) ب : من الواحد إلى نهاية ، وفي ج : إلى النهاية .
(١١) أ : من الاثنين إلى نهاية . (١٢) ب : كثير . وهو خطأ كتابي .
(١٣) ج : ينتهي ، وفي ب : إلى ما لا يتصور .

يتصور فوقه آخر (أ) ، لا بمعنى ان مالا نهاية له يدخل في الوجود فانه محال ، « الواحد » يعني ان صانع العالم واحد ، ولا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الا على ذات واحدة ، والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التامع المشار إليه بقوله تعالى : ((لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا)) (ب) / وتقريره ^(١) انه لو امكن إلهان لأمكن بينهما تمنع بأن يريد احدهما حركة زيد ، [٢١ آ] والآخر سكونه ، لأن كلا منهما في نفسه امر ممكن ، وكذا تعلق الارادة بكل منهما ، اذ لاتضاد بين الارادتين ، بل بين المرادين حينئذ ^(٢) اما أن يحصل الامران ، فيجتمع الضدان ، او لا ، فيلزم عجز احدهما ، وهو اماراة الحدوث والامكان لما فيه من شائبة الاحتياج . فالتعدد مستلزم لامكان التامع المستلزم للمحال ، فيكون محالاً . وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الآخر ، لزم عجزه ، وان قد لزم عجز الآخر . وبما ذكرنا يندفع ^(٣) ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تمنع ، او ان تكون ^(٤) الممانعة والمخالفة غير ممكنة ^(٥) لاستلزامها المحال ، او ان ^(٦) يمتنع اجتماع الارادتين كإرادة الواحد حركة زيد وسكونه معاً . واعلم ^(٧) ان قوله تعالى : ((لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا)) ، حجة اقناعية ، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات ، فان العادة جارية بوجود

- (١) ب : تقديره .
(٢) أ ب ج : عوضاً عن كلمة حينئذ : حرف ح ، ولن نذكر بعد الآن هذه الاصلاحات اذا وردت .
(٣) ج : يندفع . (٤) ب : او تكون ، وفي د : ان يكون .
(٥) أ ج : غير ممكن . (٦) ب : وان يمتنع .
(٧) ج : اعلم .
(أ) الأصح : انما لا تنتهي الى حد يتصور فوقه آخر .
(ب) الأنبياء : ٢٢ .

[٢١ب] التنازع والتغالب^(١) عند تعدد الحاكم ، على ما أشير اليه بقوله / تعالى : ((ولعلنا^(٢) بعضهم على بعض (أ))) والا فان اريد الفساد بالفعل اي خروجها عن هذا النظام^(٣) المشاهد ، فيجوز^(٤) التعدد لا يستلزمه ، لجواز الاتفاق على هذا النظام ، وان اريد امكان الفساد فلا دليل على انتفائه . بل النصوص شاهدة^(٥) بطي السموات ورفع هذا النظام^(٦) ، فيكون ممكناً لا محالة . لا يقال الملازمة قطعية ، والمراد بفسادها عدم تكوينها^(٧) ، بمعنى انه لو فرض صانعان لم يكن بينهما قمانع في الأفعال ، فلا يكون^(٨) احدهما صانعاً ، فلم يوجد ممنوع ؛ لأننا نقول : امكان التنازع لا يستلزم الا عدم تعدد الصانع ، وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع ، على انه يرد منع الملازمة ان اريد عدم التكون بالفعل ، ومنع انتفاء اللازم ان اريد بالامكان . فان قيل : مقتضى كلمة : لو ان : انتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الاول ، فلا يفيد الا (الدلالة على^(٩) انتفاء الفساد في الزمان الماضي بسبب انتفاء التعدد^(١٠)) ، قلنا : نعم ، [٢٢آ] بحسب اصل اللغة ، لكن قد تستعمل^(١١) للاستدلال بانتفاء الجزء على انتفاء الشرط ، من غير دلالة على تعيين زمان كما في قولنا : لو كان العالم قديماً لكان غير متغير . والآية من هذا القبيل . وقد يشته^(١٢) على بعض الازدهان احد الاستعمالين بالآخر ، فيقع^(١٣) الخطب « القديم » هذا^(١٤) تصريح بما علم التزاماً ، اذ^(١٥) الواجب لا يكون

- | | |
|---|-------------------------------------|
| (١) ج : التعاقب . | (٢) ج : لعلنا . |
| (٣) ب : خروجها عن النظام ، وفي ج : خروجها عن هذا النظام . | |
| (٤) أ : لمجرد . | (٥) ج : الشاهدة . |
| (٦) ج : النظم . | (٧) ب : تكوينها . |
| (٨) أ ب د : فلم يكن . | (٩) أ د : على ان . |
| (١٠) ج : التعدد فيه . | (١١) أ د : يستعمل . |
| (١٢) ج : يستبدل . | (١٣) ب : بالآخرين ، وفي ج : ينقطع . |
| (١٤) ج : هو . | (١٥) ب : اذا . |

(أ) المؤمنون : ٩١ .

إلا قديماً ، أي لا ابتداء لوجوده ، إذ لو كان حادثاً مسبوقاً بالعدم ، لكان وجوده من غيره ضرورة ، حتى وقع في كلام بعضهم : ان الواجب والقديم متوادفان . لكنه ليس بمستقيم^(١) للقطع بتغاير المفهومين ، وانما الكلام في التساوي بحسب الصدق ، فان بعضهم (أ) نص على أن القديم أعم^(٢) ، لصدقه على صفات الواجب ، ولا استحالة^(٣) في تعدد الصفات القديمة ، وانما المستحيل تعدد الذوات القديمة . وفي كلام بعض المتأخرين كالامام حميد الدين الضرير^(٤) رحمه الله ومن تبعه ، تصريح بان واجب الوجود^(٥) لذاته هو الله تعالى وصفاته ، واستدلوا على أن كل ما هو قديم فهو واجب / لذاته ، بأنه لو لم يكن واجباً لذاته لكان جائز العدم^(٦) في [٢٢ب] نفسه ، فيحتاج في وجوده الى مخصص^(٧) ، فيكون محدثاً ، إذ لا يعني بالمحدث^(٨) إلا ما يتعلق بوجوده بايجاد شيء آخر ، ثم اعترضوا بان الصفات لو كانت واجبة ، لكانت باقية . والبقاء معي ، فيلزم قيام المعنى بالمعنى . وأجابوا^(٩) بان كل صفة فهي

- (١) ب : غير مستقيم .
(٢) آ ب ج : بعضهم على أن القديم ، وفي د : أعم من الواجب .
(٣) ب : والاستحالة .

(٤) ج : الضريري ، وهو علي بن محمد بن علي نجم العلماء البخاري ، كان اماماً كبيراً ، فقيهاً ، أصولياً ، محدثاً ، مفسراً ، جدلياً ، كلامياً . حافظاً ، انتهت اليه رئاسة العلماء بما وراء النهر ، تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي . له حاشية « الهداية » المسماة بالفرائد ، وله شرح الجامع الكبير . توفي سنة ٦٦٧ هـ . (انظر الفوائد البهية) .

- (٥) ب : بأن الواجب الوجود .
(٦) ج : لكان جائزاً في نفسه . (٧) أ : تخصيص .
(٨) أ : لا يعني ، وفي ب : لا يعني بالمحدث .
(٩) ب د : فأجابوا .

(أ) قد يعني بهم الأشاعرة .

باقية بقاء ، هو نفس تلك الصفة . وهذا كلام في غاية الصعوبة (أ) ، فان القول بتعدد (١) الواجب لذاته مناف للتوحيد ، والقول بإمكان الصفات ينافي قولهم بان كل ممكن فهو حادث ، فان زعموا انها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقية بالعدم - وهذا لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج الى ذات الواجب - فهو قول بما ذهب اليه الفلاسفة من انقسام (٢) كل من القدم والحديث الى الذاتي والزماني ، وفيه رفض لكثير من القواعد ، وسيأتي لهذا زيادة تحقيق (٣) . « الحكي (٢٣) القادر العليم السميع البصير الشافي / المریده . لان بديهية العقل جازمة بان محدث العالم على هذا النمط البديع ، والنظام المحكم مع ما يشتمل عليه من الافعال المتقنة ، والنقوش (٤) المستحسنة ، لا يكون بدون هذه الصفات ، على ان اضدادها نقائص (ب) يجب تنزيه الله تعالى عنها . وأيضاً قد ورد الشرع بها ، وبعضها مما لا يتوقف ثبوت الشرع عليها ، فيصح التمسك فيها بالشرع (٥) كالتوحيد ، بخلاف وجود الصانع وكلامه ونحو ذلك مما يتوقف ثبوت الشرع عليه « ليس بعرض » لانه لا يقوم بذاته بل يفتقر الى محل يقومه ، فيكون (٦) ممكناً . ولانه يتمتع بقاؤه ، وإلا لكان البقاء معنى قائماً به (٧) فيلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال ؛ لان قيام العرض (٨) بالشيء معناه أن تحيزه تابع لتحيزه ، والعرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز غيره بتبعيته ، وهذا مبني (٩) على أن بقاء الشيء معنى زائد على وجوده ، وان

(١) د : يتعدد . (٢) انقسام : ناقصة في ج .

(٣) ب : زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى .

(٤) ج : والمنقوش . (٥) ب ج د : بالشرع فيها .

(٦) ج : ويكون . (٧) ب : قديماً وفي ج : به ؛ غير موجودة .

(٨) ج : لان معنى قيام العرض .. (٩) ب : وهذا بناء .

(أ) ويعلق الكستلي هنا في نسخة ج : أي القول باشتراك وجوب الوجود

بين الذات والصفة .

(ب) لعله يعني : نقائص .

القيام معناه التبعية في التحيز ، والحق ان البقاء استمرار الوجود وعدم زواله ، وحقيقته (١) :

الوجود من (٢) حيث النسبة الى الزمان الثاني ، / ومعنى قولنا : وجد ولم (٣) يبق ، [٢٣ ب] انه حدث فلم (٤) يستمر وجوده ، ولم يكن ثابتاً في الزمان الثاني . وان القيام هو الاختصاص (٥) الناعت ، كما في أوصاف الباري ، وان انتفاء الاجسام في كل آن ، ومشاهدة بقاءها بتجدد الامثال ، ليس بابعد من ذلك في الاعراض . نعم ، تمسكهم في قيام العرض بالعرض بسرعة الحركة وبطئها ليس بتمام (٦) ، اذ ليس هنا شيء هو حركة ، وآخر هو مرعة او بطء ، بل هنا (٧) حركة مخصوصة تسمى (٨) بالنسبة الى بعض (٩) الحركات سريعة ، وبالنسبة الى بعضها بطيئة ، وبهذا يتبين (١٠) ان ليس السرعة والبطء نوعين مختلفين من الحركة ، إذ الانواع الحقيقية لا تختلف بالاضافات . « ولا جسم » لانه مركب (١١) متحيز وذلك اشارة (١٢) الحدوث « ولا جوهر » ، أما عندنا فلأنه اسم للجزء الذي لا يتجزأ وهو متحيز وجزء من الجسم ، والله تعالى متعال عن ذلك . وأما عند الفلاسفة فلأنهم (١٣) وان جعلوه اسماً للوجود لا في موضوع ، مجرداً كان أو متحيزاً (١٤) ، لكنهم جعلوه من أقسام الممكن ، واراوا (١٥)

(١) ب : وحقيقة . (٢) حرف من ، ناقص في ج .

(٣) د : فلم . (٤) ع : ولم .

(٥) ب د : هو اختصاص . وفي ج : والقيام .

(٦) ج : بطؤها . وفي د : بطوها . وفي ج : ليس بتمام . وقد يكون المقصود

بها : بتمام . (٧) ب : ههنا . وفي ج : وبطؤها .

(٨) ج : بعد كلمة تسمى : يوجد كلمة حركة .

(٩) د : بعض ، وفي ب : الى بعض .

(١٠) ب د : يتبين . (١١) ج د : مركب .

(١٢) ب : اشارة . (١٣) أ : ولأنهم .

(١٤) ج : مجرداً كان متحيزاً . (١٥) ج : واراوا به .

[٢٤ آ] به الماهية الممكنة التي اذا / وجدت كانت لا في موضوع^(١) ، وأما إذا أريد بها^(٢)

القائم بذاته والموجود لا في موضوع ، فإنما^(٣) يتمتع إطلاقها (أ) على الصانع^(٤) من جهة عدم ورود الشرع بذلك ، مع تبادل الفهم الى المركب^(٥) والمتحيز ، وذهاب المجسمة والنصاري الى اطلاق الجسم والجوهر عليه بالمعنى الذي يجب تنزيه الله تعالى عنه ، فان قيل : كيف صح^(٦) اطلاق الموجود والواجب والقديم ونحو ذلك مما لم يرد به الشرع ؟ قلنا : بالاجماع ، وهو من الأدلة الشرعية. وقد يقال : ان الله والواجب والقديم ، ألفاظ مترادفة ، والوجود^(٧) لازم للواجب ، وإذا^(٨) ورد الشرع باطلاق اسم بلغة^(٩) ، فهو إذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة ، أو من لغة أخرى ، وما يلزم معناه وفيه نظر . « ولا مصور » أي ذي صورة وشكل مثل صورة انسان^(١٠) أو فرس ، لان ذلك من خواص الاجسام ، تحصل^(١١) لها بواسطة الكميات والكيفيات واحاطة الحدود والنهايات . « ولا محدود » أي ذي حد ونهاية « ولا معدود » أي ذي عدد وكثرة ، يعني^(١٢) ليس محلاً للكميات [٢٤ ب] المتصلة كالمقادير / ، ولا المنفصلة كالأعداد . وهو ظاهر^(١٣) « ولا متبعض ولا متجزى » أي ذي أبعاد واجزاء « ولا متوحد »^(١٤) منها لما في كل ذلك من

(١) ج : موضع . (٢) ب ج د : بهما .

(٣) أ ب : الموضوع ، وفي ج : لا في موضع وإنما .

(٤) ج : الواجب . (٥) ب ج د : المتركب .

(٦) ب د : يصح . (٧) ب ج د : والموجود .

(٨) ب : فإذا . (٩) ب : لغة .

(١٠) د : الانسان . (١١) ب ج د : يحصل .

(١٢) ب : بمعنى ، وفي أ : ذي عد .

(١٣) وهو ظاهر : ناقصة في ج . (١٤) ب ج : مركب .

(أ) الأصح : إطلاقها .

الاحتياج المنافي للوجوب ، فما له أجزاء^(١) يسمى باعتبار تألفه منها متوكباً^(٢) ، وباعتبار انحلاله اليها متبعضاً ومتجزئاً^(٣) « ولا متناه » لان ذلك من صفات المقادير والأعداد « ولا يوصف بالمائية » أي المجانسة للأشياء ، لأن معنى قولنا : ما هو ،^(٤) من أي جنس هو ، والمجانسة توجب التمايز عن المتجانسات^(٥) بفصول مقومة ،^(٦) فيلزم التركيب^(٧) « ولا بالكيفية » من اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وغير ذلك مما هو من صفات الاجسام ، وتوابع المزاج والتركيب « ولا يتمكن في مكان » لأن التمكن عبارة عن نفوذ بعد في بعد آخر ، متوهم أو متحقق ، يسمونه المكان . والبعد عبارة عن امتداد قائم بالجسم ، أو بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء ، والله تعالى منزّه عن الامتداد والمقدار لاستلزامه^(٨) التجزؤ . فان قيل : الجوهر الفرد متحيز ولا بعد فيه وإلا لكان متجزئاً^(٩) . قلنا : المتمكن أخص من المتحيز ، لأن الحيز هو الفراغ المتوهم الذي يشغله / شيء ممتد ، أو غير ممتد . فما ذكر دليل على عدم التمكن في [٢٥ أ] السكان ، وأما الدليل على عدم التحيز ، فهو انه لو تحيز ، فأما في الازل فيلزم قدم الحيز ، أو لا ، فيكون محلاً للحوادث . وأيضاً اما أن

(١) يقول الكسائي في حاشية على نسخة ج : أي بالفعل ، وأما ما له جزء بالقوة فلا يسمى مركباً وقد يسمى متبعضاً ومتجزئاً باعتبار انه قابل للانقسام .

(٢) ج : مركباً .

(٣) ج : متجزئاً ومتجزئاً ، وفي د : متجزئاً ، والأصح متجزئاً .

(٤) ما : ناقصة في ج . (٥) ب ج د : المجانسات .

(٦) في تعليق على نسخة ب كتب : بناء على ان كل من له جنس فله فصل ، وأما ما له فصل فهل يكون له جنس ام لا ، ففيه خلاف .

(٧) ب : التركيب . (٨) لاستدامة .

(٩) د : متجزئاً ، والأصح ما ذكرناه سابقاً .

يساوي الحيز أو ينقص عنه فيكون متناهياً ، أو يزيد عليه فيكون متجزئاً .^(١) وإذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة ، ولا علو ولا ولا سفلى ولا غيرهما (أ) لأنها اما حدود وأطراف للامكنة ،^(٢) أو نفس الامكنة ، باعتبار عروض الاضافة الى شيء « ولا يجري عليه زمان » لأن الزمان عندنا عبارة عن متجدد معلوم^(٣) يقدر به متجدد آخر ،^(٤) وعند الفلاسفة عن مقدار الحركة ، والله تعالى منزّه عن ذلك . واعلم ان ما ذكره^(٥) في التنزيهات بعضها يغني عن البعض ، إلا أنه حاول التفصيل والتوضيح في ذلك قضاء خلق الواجب في باب التنزيه ، وردا على المشبهة والمجسمة وسائر فرق الضلال والطغيان بأبلغ وجه وأؤكد ، فلم يبال بتكرير^(٦) الالفاظ المترادفة ، والتصريح بما علم بطريق الالتزام^(٧) ، ثم ان مبنى التنزيه عما ذكرت على انها تنافي^(٨) وجوب [٢٥ب] الوجود ،^(٩) لما فيها من سائبة الحدوث والامكان على ما أشرنا إليه . لا على ما ذهب إليه المشايخ من أن معنى العرض بحسب اللغة ما يمتنع بقاءه ، ومعنى الجوهر ما يتركب عنه غيره ، ومعنى الجسم ما يتركب هو عن غيره ، بدليل قولهم : هذا أجسم من ذاك^(١٠) وأن الواجب لو تركب ، فأجزأه^(١١) أما أن تتصف^(١٢) بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب ، أو لا ،

(١) د : متجزئاً . (٢) ب : وأطراف الامكنة .

(٣) معلوم : ناقصة في ب ج د (٤) آخر : ناقصة في أ ب د .

(٥) ج : ان ما ذكر (٦) ج : يتكرر ، ولكنها غير منقوطة .

(٧) أ ج د : الالتزام . (٨) ج : ينافي .

(٩) ج : وجود . (١٠) أ ب ج : ذلك .

(١١) ج : فأجزأه . (١٢) ب : يتصف .

(أ) الاصح : ولا غيرها .

فيلزم النقص والحدوث . وأيضاً اما أن يكون على جميع الصور والأشكال والكيفيات ، فيلزم اجتماع الاضداد ، أو على بعضها وهي مستوية^(١) في افادة المدح والنقص ، وفي عدم دلالة المحدثات عليه ، فيفتقر إلى تخصيص ويدخل^(٢) تحت قدرة الغير ، فيكون حادثاً ، بخلاف مثل العلم والقدرة ، فانها صفات كمال تدل^(٣) المحدثات على ثبوتها ، وأضدادها صفات نقصان لا دلالة على ثبوتها ، لأنها تمسكات ضعيفة توهن عقائد الطالبين ، وتوسع مجال الطاعنين زعماً منهم أن تلك المطالب العالية مبنية على أمثال هذه الشبه الواهية ، واحتج المخالف بالنصوص الظاهرة^(٤) / في الجهة والجسمية [٢٦أ] والصورة والجوارح ، وبأن كل موجودين فرضاً ، لا بد أن^(٥) يكون أحدهما متصلاً بالآخر مماساً له ، أو منفصلاً عنه مبايناً في الجهة ، والله تعالى ليس حالاً^(٦) ولا محلاً للعالم فيكون مبايناً في الجهة^(٧) فيتجزئ ، فيكون جسماً أو جزء جسم مصوراً متناهياً . والجواب : ان ذلك وهم محض ، وحكم على غير المحسوس^(٨) بأحكام المحسوس ، والأدلة القطعية قائمة على التنزيهات ، فيجب أن يفوض علم النصوص إلى الله تعالى على ما هو دأب السلف إشاراً للطريق الأسلم أو تؤول تأويلات^(٩) صحيحة على

(١) ب : مستوية الاقدام . (٢) ج : فيدخل .

(٣) د : يدل ، وفي ج : وانها من صفات كمال كما يدل ، وفي ب : فانها صفات كمال .

(٤) يذكر في حاشية على نسخة ج هذه النصوص فيقول : كقوله تعالى الرحمن

على العرش استوى ، وقوله تعالى : يد الله فوق أيديهم ، وكقوله : ويبقى وجه ربك ، وقوله ع.م : ان الله تعالى خلق آدم على صورته .

(٥) ج : لا بد وان يكون . (٦) ج : ليس حالاً في شيء .

(٧) ب : مبايناً للعالم في جهة . وفي آ : مبايناً في جهة .

(٨) ج : حكم على غير المحسوس بالاحكام .

(٩) ب ج : أو تؤول بتأويلات وفي آ : إشاراً لطريق الأسلم أو فأول تأويلات .

ما اختاره المتأخرون دفعاً لمطاعن الجاهلين وجذباً بضبع (أ) القاصرين سلوكاً للسبيل الأحكم . « ولا يشبهه شيء » أي لا يماثل ، أما إذا أريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة فظاهر ، وأما إذا أريد بها كون الشيتين بحيث يسد أحدهما مسد الآخر ، أي يصلح كل لما يصلح له الآخر ، فلأن شيئاً من الموجودات لا يسد مسده تعالى في شيء من الأوصاف ؛ فان أوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك أجل وأعلى مما في المخلوقات [٢٦ ب] بحيث لا مناسبة بينها . قال في البداية (ب) : أجل ان العلم منا موجود وعرض ومحدث (١) وجائز الوجود ، ومتجدد (٢) في كل زمان ، فلو اثبتنا العلم صفة لله (٣) تعالى ، لكان موجوداً وصفة وقديماً وواجب الوجود ودائماً من الأزل الى الأبد ، فلا يماثل علم المخلوق (٤) بوجه من الوجوه . وهذا كلامه . وقد (٥) صرح بأن المماثلة عندنا انما تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف ، حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة . وقال (٦) الشيخ ابو المعين في التبصرة (ج) : انا نجد اهل اللغة لا يمتنعون من

(١) ب ج د : وعلم محدث . (٢) ب د : ويتجدد .

(٣) ج : العلم لله ، وفي د : صفة الله تعالى .

(٤) آ ج د : الخلق .

(٥) ج : فقد . (٦) ب : قال .

(أ) الضبيع : بضم الصاد منتصف العضم او الابط ، ويقال : اخذ بضبعه : أي شده من تحت ابطه وجذبه اليه (قاموس المنجد مادة : ضبع) .

(ب) أي كتاب البداية المار ذكره .

(ج) وهو كتاب (تبصرة الادلة) في الكلام للشيخ أبي المعين ميمون بن محمد النسفي المتوفى سنة ٥٠٨ هـ دافع فيه ضد خصوم اهل السنة . ويعتبر الكتاب تفصيلاً للعقائد النسفية . ويقول حاجي خليفة في كشف الظنون : ومن نظر فيه - أي في هذا الكتاب - علم ان العقائد لعمر النسفي كالفهرس لهذا الكتاب .

القول بان زيدا مثل عمرو في الفقه ، اذا (١) كان يساويه فيه ويسد مسده في ذلك الباب ، وان كان بينها مخالفة بوجوده كثيرة . وما يقوله (٢) الاشعرية من انه لا مماثلة الا بالمساواة في جميع الوجوه فاسد ، لان النبي صلى الله عليه وسلم قال (٣) : الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل (أ) (٤) ، واراد الاستواء في الكيل لا غير ، وان تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة ، والظاهر انه لا مخالفة لان مراد (٥) الاشعري المساواة من [٢٧ أ] جميع الوجوه فيما به / المماثلة (٦) كالكيل مثلاً ، وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلام البداية ايضاً ، والا فاشتراك الشيتين في جميع الاوصاف ومساواتها (٧) من جميع الوجوه يرفع التعدد (٨) فكيف يتصور التماثل ؟ ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء ، لان الجهل بالبعض ، او العجز

(١) ج : واذا . (٢) نقوله .

(٣) قال : ناقصة في ج .

(٤) آ : مثل بمثل ، وفي ج : الخنطة مثلاً بمثل .

(٥) مراد : ناقصة في ج . (٦) ج : المائل .

(٧) د : ومساواتها . (٨) ب : العدد .

(أ) هناك كثير من الاحاديث بهذا المعنى فيها ذكر الخنطة وغير الخنطة ، والحديث صحيح اخرجه مسلم والامام احمد والنسائي عن أبي هريرة ، وذكره مالك بالفاظ مختلفة . ونص الحديث هو « التمر بالتمر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل يد بيد فمن زاد واستزاد فقد اربى الا ما اختلفت روايته . » وقد ذكر مثله في كتاب البيان والتعريف في اسباب ورود الحديث لابراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسيني الحنفى الدمشقي « مطبعة البهاء ، حلب » قال : اخرجه الطبراني في الكبير وابو نعيم عن بلال .

عن البعض نقص (١) وافتقار الى مخصص ، مع ان النصوص القطعية قاطعة (٢) بعموم العلم وشمول القدرة ، فهو بكل (٣) شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، لا كما (٤) زعمت الفلاسفة من انه لا يعلم الجزئيات ولا يقدر على اكثر من واحد ، والدهرية (أ) انه لا يعلم ذاته والنظام (ب) انه لا يقدر على خلق الجهل والقيح ، (٥) والبلخي (ج) انه لا يقدر على مثل مقدور العبد ، (٦) وعامة المعتزلة انه لا يقدر على نفس (٧) مقدور العبد ، وله صفات ، لما ثبت من انه (٨) عالم قادر حي ، الى غير ذلك ، ومعلوم ان كلا من ذلك يدل (٩) على معنى زائد على مفهوم الواجب ، وليس الكل الفاظاً مترادفة ، وان صدق المشتق على شيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له ، فيثبت (١٠) له صفة العلم والقدرة والحياة .

- (١) ج : لان الجهل بالبعض عجز ، والعجز عن البعض نقص .
 (٢) ج د : قاطعة .
 (٣) ج : فبكل شيء .
 (٤) لا كما : ناقصة في ج .
 (٥) ب د : القبيح .
 (٦) ج : مقدور الخلق العبد .
 (٧) ب : على مثل .
 (٨) آ : لما ثبت انه .
 (٩) د : يدل .
 (١٠) ج : فثبت .

(آ) الدهرية فرقة لا تؤمن بدين ولا اله ، وتقول بقدوم العالم ولا تؤمن إلا بالخصوس ولا تعتقد بوجود عالم وراء هذا العالم المادي ، ولا تؤمن بالبعث والثواب والعقاب . وانظر حاشية الكتبي ص ٧٥ وكشاف اصطلاحات الفنون .
 (ب) من اقطاب المعتزلة : تلميذ العلاف واستاذ الجاحظ توفي سنة ٢٢١ هـ واسمه ابراهيم بن سيار بن هانيه « انظر مفتاح السعادة ج ٢ ص ٤٩ » .
 (ج) هو عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي البغدادي ، لقبه ابو القاسم . معتزلي اقام ببغداد وتوفي في بلخ في شعبان سنة ٣١٩ هـ . له كتاب (اوائل الأدلة) في اصول الدين ، وكتاب المقالات . « معجم المؤلفين ج ٦ ص ٣٤ » .

/ وغير ذلك . لا كما يزعم (١) المعتزلة انه عالم لا علم له ، قادر (٢) [٢٧ ب] لا قدرة له ، الى غير ذلك فانه محال (٣) ظاهر ، بنزلة قولنا : أسود لا سواد له . وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرهما (٤) ، ودل صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته (٥) لا على مجرد تسميته عالماً وقادراً ، (٦) وليس النزاع (٧) في العلم والقدرة (٨) التي هي من (٩) جملة الكيفيات والملكات ، كما صرح به (١٠) مشايخنا من ان الله تعالى حي وله حياة أزلية ليست بعرض ولا مستحيل البقاء ، والله تعالى عالم وله علم أزلي شامل ، (١١) ليس بعرض ولا مستحيل البقاء ، ولا ضروري ولا مكتسب ، وكذا في سائر الصفات ، بل النزاع في انه كما ان للعالم منا علماً (١٢) هو عرض قائم به زائد عليه حادث ، فهل لصانع العالم (١٣) علم هو صفة أزلية قائمة (١٤) به زائدة عليه ، وكذا جميع الصفات ؟ فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا ان صفاته عين ذاته ، بمعنى ان ذاته تسمى (١٥) باعتبار التعلق بالمعلومات عالماً ، وبالمقدورات قادراً ، الى غير ذلك ، فلا (١٦) يلزم تكثر في الذات ولا تعدد القدماء (١٧) والواجبات . والجواب

- (١) د : يزعم .
 (٢) ب ج د : وقادر .
 (٣) آ : الرمز مع ، بدلاً عن محال . (٤) وغيرهما : ناقصة في ج .
 (٥) ودل . . . وقدرته : ناقصة في ج .
 (٦) ج : عالماً قادراً .
 (٧) د : النزاع .
 (٨) القدرة : ناقصة في ج .
 (٩) ب ج : التي من .
 (١٠) آ د : لما صرح به . وفي ب : بما صرح .
 (١١) شامل بجمع الأشياء .
 (١٢) ب : علم .
 (١٣) ج : للصانع للعالم . وفي ب د : للصانع العالم .
 (١٤) ج : قائمة بذاته .
 (١٥) تسمى : ناقصة في ج .
 (١٦) آ : ولا .
 (١٧) آ ب د : في القدماء .

[٢٨] ما سبق من أن المستحيل تعدد الذوات^(١) القديمة / وهو غير لازم ، ويلزمكم كون العلم مثلاً قدرة وحياء وقادراً وصانعاً للعالم ومعبوداً للخلق ، وكون الواجب غير قائم بذاته ، الى غير ذلك من المحالات . « أزلية » لا كما يزعم^(٢) الكرامية^(١) من أن له صفات لكنها حادثة ، لاستحالة قيام الحوادث بذاته « قائمة بذاته » ضرورة انه لا معنى لصفة الشيء إلا ما يقوم به ، لا كما تزعم^(٣) المعتزلة من انه متكلم بكلام هو قائم بغيره^(٤) ، لكن مرادهم نفي كون الكلام صفة له ، لا اثبات^(٥) كونه صفة له غير قائمة بذاته . ولما تمسكت المعتزلة بأن في اثبات الصفات ابطال التوحيد ، لما انها موجودات قديمة مغايرة لذات الله تعالى ، فيلزم قدم غير الله تعالى وتعدد القدماء بل تعدد الواجب لذاته ، على ما وقعت الإشارة اليه في كلام المتقدمين (ب) والتصريح به في كلام^(٧) المتأخرين من أن واجب الوجود بالذات هو الله تعالى وصفاته . وقد كفرت النصارى باثبات ثلاثة من القدماء ، فما بال الثانية او اكثر ؟ اشار الى الجواب بقوله « وهي لا هو ولا غيره » يعني ان صفات الله تعالى ليست

(١) ب : الذات

(٢) د : تزعم .

(٣) ب : يزعم .

(٤) ج : لغيره .

(٥) ج : لاثبات .

(٦) ج : متغايرة لذاته تعالى .

(٧) المتقدمين والتصريح به في كلام : ناقصة في ج .

(آ) تنسب الى مؤسسها محمد بن كرام المتوفى سنة ٢٢٥ هـ . ومجسمة . والعالم عندهم ابدى لا يفنى . وم يؤمنون بالقدر خيره وشره . (الملل والنحل ج ١ ص ١٠٨) .
(ب) يقول الكستلي في حاشيته على هذا الشرح المطبوع بمطبعة الحاج حسين افندي سنة ١٣١٠ هـ : حيث جعلوا القديم والواجب مترادفين ، فيلزم تعدد الواجب مثل تعدد القديم .

/ عين الذات ولا غير الذات ، فلا يلزم قدم الغير ولا تكثر^(١) القدماء . [٢٨ب]
والنصارى وان لم يصرحوا بالقدماء المتغايرة^(٢) ، لكن لزمهم ذلك لأنهم أثبتوا الأقانيم الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحياة ، وسموها الأب والابن وروح^(٣) القدس ، وزعموا أن أقنوم العلم قد^(٤) انتقل إلى بدن عيسى عليه الصلاة والسلام ، فجاوزوا الانفكاك والانتقال ، فكانت ذوات^(٥) متغايرة . ولقائل أن يمنع توقف التعدد والتكثر على التغاير ، بمعنى جواز الانفكاك ، للقطع بأن مراتب الأعداد من الواحد والاثنين والثلاثة إلى غير ذلك متعددة^(٦) متكررة ، مع أن البعض جزء من البعض ، والجزء لا يغاير الكل . وأيضاً لا يتصور نزاع من ، أهل السنة في كثرة الصفات وتعددتها ، متغايرة كانت أو غير متغايرة^(٨) ، فالأولى ان يقال : المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذات وصفات ، وانه لا يجتزأ^(٩) ، على القول بكون الصفات واجبة^(١٠) الوجود لذاتها ، بل يقال : هي واجبة لا بغيرها^(١١) ، بل لما ليس عنها ولا غيرها ، أعني ذات الله تعالى وتقدس ، ويكون هذا مراد من قال الواجب الوجود^(١٢) / لذاته هو الله تعالى ، وصفاته ، [٢٩أ]
بمعنى^(١٣) أنها واجبة لذات الواجب تعالى وتقدس ، وأما في نفسها فهي

(١) د : يكثر .

(٢) آ : المتغايرة .

(٣) ب : ويسمونه ، وفي ج : ويسمونها ، وفي د : الروح القدس .

(٤) قد : ناقصة في د .

(٥) آ : ذواتا .

(٦) والثلاثة . . . متعددة ناقصة في ج .

(٧) من : ناقص في ج .

(٨) ج : مغايرة كانت أو غير مغايرة .

(٩) ج د : وأن . وفي ب : وان لا يجتزئ .

(١٠) آ ب ج : واجب .

(١١) ب ج د : لغيرها .

(١٢) الوجود : ناقصة في ب .

(١٣) ب ج د : يعني .

مكنة ، ولا استحالة في قدم الممكن إذا كان قائماً^(١) بذات القديم واجباً به^(٢) غير منفصل عنه . فليس كل قديم إلهاً حتى يلزم من وجود القدماء وجود الآلهة ، لكن ينبغي أن يقال : الله^(٣) تعالى قديم بصفاته ، ولا يطلق^(٤) القول بالقدماء لئلا يذهب الروم^(٥) إلى أن كلا منها قائم بذاته موصوف بصفات الألوهية ، ولصعوبة هذا المقام ذهب^(٦) المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفات ، والكروامية إلى نفي قدمها ، والاشاعرة إلى نفي غيريتها وعينيتها^(٧) . فان قيل هذا^(٨) في الظاهر رفع للنقيضين وفي الحقيقة جمع بينهما^(٩) لأن المفهوم من الشيء ان لم يكن^(١٠) هو المفهوم من الآخر فهو غيره ، والا فعينه^(١١) ، ولا يتصور بينها واسطة . قلنا : قد فسروا الغيرية بكون الموجودين ، بحيث يقد ويتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر ، أي يمكن الانفكاك بينهما ، والعينية باتحاد المفهوم بلا تفاوت أصلاً .

[٢٩ب] / فلا يكونان نقيضين ، بل يتصور بينهما واسطة بأن يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه مفهوم الآخر ولا يوجد بدونه ، كالجزء مع الكل ، والصفة مع الذات ، وبعض الصفات مع البعض ، فان ذات الله

(١) د : قائم .

(٢) القديم : ناقصة في ج . وفي ب د : واجباً له .

(٣) د : ان الله تعالى . (٤) ب : ولا يليق .

(٥) ج : الروم . (٦) ج : وذهب .

(٧) ج : عينيتها وغيريتها . (٨) ب ج : هذا النفي .

(٩) بعد كلمة بينهما يوجد جملة : لأن نفي الغيرية صريحاً مثلاً ، اثبات العينة ضمناً ،

والثابتا مع نفي العينية صريحاً ، جمع بين النقيضين ، وكذا في نفي العينية صريحاً جمع بينهما .

(١٠) وان لم يكن في ح . (١١) ب : والا فهو عينه .

تعالى وصفاته اذلية ، والعدم على الازلي^(١) محال ، الواحد من العشرة يستحيل بقاءه بدونها وبقاؤها بدونه ، اذ هو منها فعدمها عدمه ، ووجودها وجوده ، بخلاف الصفات المحدثة ، فان قيام الذات بدون تلك الصفات^(٢) المعينة متصور ، فيكون (آ) غير الذات كما ذكره المشايخ^(٣) وفيه نظر ، لأنهم ان^(٤) أرادوا صحة الانفكاك من الجانبين انتقض^(٥) بالعالم مع الصانع ، والعرض مع المحل ؛ اذ لا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع لاستحالة عدمه ، ولا وجود العرض كالسواد مثلاً بدون المحل ، وهو ظاهر مع القطع^(٦) بالمغايرة اتفاقاً ، وان اكتفوا بجانب واحد لزمتم المغايرة بين الجزء والكل^(٧) وكذا بين الذات^(٨) والصفة ، للقطع بجواز وجود / الجزء بدون الكل ، والذات بدون الصفة . وما ذكر^(٩) من [٣٠أ] استحالة بقاء الواحد بدون العشرة ظاهر الفساد . ولا يقال : (١٠) المراد امكان تصور وجود كل منها مع عدم الآخر ولو بالفرض^(١١) وان كان محالاً ، والعالم قد يتصور موجوداً ثم يطلب بالبرهان ثبوت^(١٢) الصانع ، بخلاف الجزء مع الكل ، فانه كما يمتنع وجود العشرة بدون الواحد ، يمتنع وجود الواحد من العشرة بدون العشرة ، اذ لو وجد لما كان واحداً

(١) ج : في الازل . (٢) أ ب د : الصفة .

(٣) د : ذكر المشايخ رحمهم الله تعالى .

(٤) ج : اذا . (٥) د : تنقض .

(٦) ج : مع قطع النظر .

(٧) ج : بين الكل والجزء . وفي آ : من الجزء والكل .

(٨) آ : من الذات .

(٩) ب : ذكروا . (١٠) ب : لا يقال .

(١١) د : بالعرض .

(١٢) ب : بثبوت .

(آ) الأصح : تكون .

من العشرة . والحاصل ان وصف الاضافة معتبر ^(١) وامتناع الانفكاك . حيثئذ ظاهر ، لانا نقول : قد صرحوا بعدم ^(٢) المغايرة بين ^(٣) الصفات بناء على انها لا يتصور عدمها لكونها اذلية مع القطع بأنه يتصور وجود البعض كالعلم مثلاً ، ثم يطلب اثبات البعض الآخر ، فعلم انهم لم يريدوا هذا المعنى ، مع انه لا يستقيم في العرض مع المحل ، ولو اعتبر ^(٤) وصف الاضافة لزم عدم المغايرة بين كل متضايقين ، كالأب والابن ، وكالأخوين [٣٠ ب] وكالعلة والمعلول ^(٥) بل بين / الغيرين ، لأن الغير من الأسماء الاضافية ^(٦) ولا قائل بذلك . فان قيل : لم لا يجوز ان يكون مرادهم انها لا هو بحسب المفهوم ، ولا غيره بحسب الوجود ^(٧) كما هو حكم سائر المحمولات بالنسبة الى موضوعاتها ^(٨) فانه يشترط الاتحاد بينها ^(٩) بحسب الوجود ، ليصح الحل والتغاير بحسب المفهوم ليفيد ، كما في قولنا : الانسان كاتب ، بخلاف قولنا الانسان حبر فانه لا يصح ، وقولنا : الانسان انسان فانه لا يفيد . قلنا : لان هذا انما يصح في مثل ^(١٠) العالم والقادر بالنسبة الى الذات لا في مثل العلم والقدرة ، مع ان الكلام فيه ^(١١) ولا في الاجزاء غير المحمولة ^(١٢) كالواحد من العشرة ، واليد من زيد . وذكر ^(١٣) في التبصرة ان كون ^(١٤) الواحد من العشرة ، واليد من زيد ، غيره ، بما لم يقل به

(١) آ ب : معتبرة .

(٢) د : يقدم .

(٣) آ : من الصفات .

(٤) د : اعتبروا .

(٥) ب ج : مع المعلول .

(٦) آ : من أسماء الاضافية .

(٧) «ولا غيره بحسب الوجود» ناقصة في ج .

(٨) آ : موضوعها .

(٩) د : لان هذا لا يصح الا في مثل .

(١٠) فيه : ناقصة في ج .

(١١) في الاصل : الغير المحمولة .

(١٢) ب : وذلك .

(١٣) ج : ان ما يكون .

احد من المتكلمين سوى جعفر بن حارث وقد خالف في ذلك جميع المعتزلة ، وعد ذلك من جهالاته ، وهذا لأن العشرة اسم لجميع الافراد ، متناول لكل فرد مع اغيائه ^(١) فلو كان الواحد غيرها لصار غير ^(٢) نفسه ، لأنه من العشرة ، وان تكون ^(٣) العشرة بدونه . وكذا لو كان ^(٤) «يد زيد غيره لكأن اليد غير نفسها . هذا كلامه ولا يخفى ما فيه . «وهي» أي صفاته الازلية «العلم» وهي صفة / أزلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها . «والقدرة» وهي صفة أزلية [٣١ أ] تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها ^(٥) «والحياة» وهي صفة أزلية توجب صحة العلم . «والقوة» وهي ^(٦) بمعنى القدرة «والسمع» وهي صفة تتعلق ^(٧) بالسموعات «والبصر» صفة تتعلق بالمبصرات فتدرك ^(٨) ادراكاً تاماً ، لا على سبيل التخيل والتوهم ^(٩) ، ولا على طريق تأثر حاسة ووصول هواء ^(١٠) ، ولا يلزم من قدمها ^(١١) قدم السموعات والمبصرات ، كما لا يلزم عن قدم العلم والقدرة قدم المعلومات والمقدورات ، لأنها صفات ^(١٢) قديمة

(١) ج : اعتباره .

(٢) ج : لغيره .

(٣) د : ولم يكون . ولله يعني هنا : ولن تكون . أي لا وجود للعشرة بدون الواحد .

(٤) ج : كذا ولو كان .

(٥) القدرة . . . بها : ناقصة في د .

(٦) ب ج : هي .

(٧) آ ب : ناقصة فيها كلمة : وهي . وفي ج : صفة يتعلق .

(٨) ج : فيدرك .

(٩) د : الوهم .

(١٠) ج : ولا على سبيل تأثر ووصول هواء . وهذا تحريف ظاهر .

وفي ب : تأخير .

(١١) ب ج : قدمها .

(١٢) آ : صفة .

تحدث^(١) لها تعلقات بالحوادث « والارادة والمشيئة » وهما عبارتان عن صفة في الحى توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات بالوقوع ، مع استواء نسبة القدرة الى الكل ، وكون تعالى العلم تابعاً^(٢) للوقوع . وفيما ذكر تنبيه على الرد على من زعم ان المشيئة قديمة ، والارادة حادثة قائمة بذات الله تعالى ، وعلى من زعم ان معنى إرادة الله تعالى فعله ، انه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب ، ومعنى ارادته فعل غيره ، [٣١ب] انه أمر به ، كيف وقد امر كل مكلف بالايان / وسائر الواجبات ، ولو شاء لوقع . « والفعل والتخليق » عبارة عن صفة أزلية يسمى التكوين وسيجيء تحقيقه . وعدل عن لفظ الخلق لشيوع استعماله في المخلوق . « والترزيق » وهو^(٣) تكوين مخصوص . صرح به اشارة إلى أن مثل التخليق والتصوير والترزيق والإحياء والامانة وغير ذلك مما يسند^(٤) الى الله تعالى ، كل منها^(٥) راجع الى صفة حقيقية أزلية قائمة بالذات هي التكوين ، لا كما زعم الاشعري من انها اضافات وصفات للأفعال . « والكلام » هو صفة أزلية عبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن المتركب من الحروف . وذلك ان كل من يأمر وينهى ويحذر ، يجد من نفسه معنى ، ثم يدل عليه بالعبارة أو بالكتابة أو بالاشارة^(٦) ، وهو غير العلم ، اذ قد يحذر الانسان عما لا يعلمه بل يعلم خلافه ، وغير الارادة لانه قد يأمر بما لا يريد^(٧) كمن أمر عبده قصداً إلى اظهار عصيانه وعدم امتثاله لاوامره ،

(١) د : يحدث . (٢) ج : مانعاً .

(٣) آد : هو . (٤) ب : اسند .

(٥) ب : منها .

(٦) د ب ، او الكتابة او الاشارة . وفي ج : او بالكتابة او الاشارة .

(٧) د : يريد .

ويسمى هذا كلاماً نفسياً على ما أشار إليه الاخطل بقوله :

ان الكلام لفي الفؤاد / وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً . [٣٢أ]

وقال عمر رضي الله عنه : اني زودت في نفسي^(١) مقالة^(أ) . وكثيراً ما تقول لصاحبك : انت في نفسي كلاماً اريد ان اذكره لك . والدليل على ثبوت صفة الكلام إجماع الامة ، وتواتر النقل عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام انه تعالى متكلم مع القطع باستحالة التكلم من غير^(٢) ثبوت صفة الكلام ، فثبت ان الله تعالى^(٣) صفات ثمانية هي : العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والارادة والتكوين والكلام . ولما كان في الثلاثة الاخيرة زيادة نزاع وخفاء ، كرر الاشارة الى اثباتها وقدمها وفصل الكلام بعض التفصيل فقال : (٤) « وهو » أي الله تعالى « متكلم بكلام هو صفة له » ضرورة امتناع اثبات المشتق للشيء^(٥) من غير قيام مأخذ الاشتقاق به ، وهذا^(٦) رد على المعتزلة حيث ذهبوا الى انه متكلم بكلام هو قائم بغيره ، ليس صفة له . « أزلية » ضرورة امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى^(٧) . « ليس من جنس الحروف والأصوات »^(٨) ضرورة انها اعراض حادثة .

(١) آ ب : زودت . وفي ج : فني نفسي .

(٢) آ : مع غير ثبوت . (٣) د : ان الله تعالى له .

(٤) آ ب : وقال . (٥) ج : بالشيء .

(٦) ب : ناقصة في ج ، وفي ب ج د : وفي هذا .

(٧) ب : بذاته . وفي د : بذات الله تعالى .

(٨) ج : ليس من الحروف والاصوات .

(آ) وردت هذه الجملة ضمن حديث عن عمر في سقيفه في مساعدة بعد موت الرسول واجتماع الصحابة لانتخاب خليفة بعده (انظر حياة الصحابة لمحمد يوسف الكاظم هادي ج ٢ ص ١٠٨)

[٣٢ب] / مشروط^(١) حدوث بعضها بانقضاء البعض ، لان امتناع التكلم بالحرف الثاني بدون انقضاء الحرف الأول بديهي ، وفي هذا رد على الحنابلة والكرامية القائلين بأن كلامه عرض من جنس الأصوات والحروف ومع ذلك فهو قديم « وهو » أي الكلام « صفة » أي معنى قائم بالذات « منافية للسكوت » الذي^(٢) هو ترك التكلم مع القدرة عليه « والآفة »^(٣) التي هي عدم مطاوعة الآلات ، اما بحسب الفطرة كما في الحرس^(٤) ، أو بحسب ضعفها وعدم بلوغها حد القوة ، كما في الطفولية ، فان قيل : هذا انما يصدق على الكلام اللفظي دون الكلام النفسي ، اذ السكوت والحرس انما ينافي بالتلفظ . قلنا : المراد السكوت والآفة الباطنيان ، بأن لا يريد^(٥) في نفسه التكلم ، او لا يقدر على ذلك ، فكما^(٦) ان الكلام لفظي ونفسي فكذا ضده^(٧) اعني السكوت والحرس « والله تعالى متكلم بها ، أمر ، فاه ، مخبر » يعني^(٨) انه صفة واحدة تتكرر^(٩) الى الأمر والنهي والخبر باختلاف العلاقات كالعلم والقدرة وسائر الصفات ، فان [٣٣آ] / كلّا منها واحدة قديمة ، والتكرر والحدوث انما هو في العلاقات^(١٠) والاضافات ، لما أن ذلك ألتق بكهال التوحيد ، ولأنه لا دليل على تكرر^(١١) كل منها

(١) ج : مشروطة . (٢) ج : والذي .

(٣) ج : بعد كلمة الآفة يوجد جملة زائدة وهي : الذي هو ترك التكلم والقدرة .

(٤) ب ج : الاخرس .

(٥) ج : بان يريد وفي ب : بان لا يدبر . وفي د : بان لا يدبر .

(٦) د : كما . (٧) د : فكذا يدبر ضده .

(٨) ب : بمعنى . (٩) ب : بتكرر .

(١٠) د : المتعلقات .

(١١) آ : ولانه لا تكرر كل منها . وفي ب : لا دليل له على تكرر .

في نفسها ، فان قيل : هذه أقسام للكلام لا يعقل^(١) وجوده بدونها ، قلنا : ممنوع ، بل انما يصير^(٢) أحد تلك الأقسام عند العلاقات وذلك فيما لا يزال ، وأما في الأزل فلا انقسام أصلاً . وذهب بعضهم الى انه في الأزل خبر ، ومرجع الكل إليه ، لأن حاصل الأمر اخبار عن استحقاق الثواب على الفعل ، والعقاب على الترك ، والنهي على العكس ، وحاصل الاستخبار الخبر عن طلب الاعلام ، وحاصل النداء الخبر عن طلب الاجابة . ورد بأننا نعلم اختلاف هذه المعاني بالضرورة ، واستلزام البعض لبعض لا يوجب الانحداد . فان قيل : الأمر والنهي بلا مأمور ومنهي سفه^(٣) وعيب ، والاخبار في الأزل^(٤) بطريق الماضي ، كذب محض يجب تنزيه الله تعالى عنه ، قلنا : ان لم نجعل^(٥) كلامه في الأزل أمراً ونهياً وخبراً^(٦) فلا إشكال ، وان جعلناه ، فالامر في الأزل ، لا يجاب تحصيل المأمور

به في / وقت وجود^(٧) المأمور وصيرورته اهلاً لتحصيله^(٨) ، فيكفي وجود [٣٣ب] المأمور في علم الأمر ، كما إذا قدّر الرجل ابناً له فأمره بأن يفعل كذا بعد الوجود . والاخبار بالنسبة إلى الأزل لا يتصف بشيء من الازمنة ، اذ لا ماضي ولا مستقبل ولا حال بالنسبة إلى الله تعالى لتزهره عن الزمان ،

(١) ج : لا يعقل .

(٢) د : يصير .

(٣) ج : سفه : غير موجودة .

(٤) ج : الازلي .

(٥) د : يجعل . (٦) ج : وخبر .

(٧) ج : الوجود . (٨) د : كتحصيله .

كما أن علمه أزلي لا يتغير بتغير الأزمان^(١) . ولما صرح بأزلية الكلام ، حاول التنبيه على أن القرآن أيضاً قد يطلق على هذا الكلام النفسي القديم ، كما يطلق على النظم المتلو الحادث فقال : « والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق »^(٢) . وعقب القرآن بكلام الله تعالى ، لما ذكر المشايخ^(٣) من أنه يقال : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، ولا يقال : القرآن غير مخلوق ،^(٤) لتلايسه إلى الفهم أن المؤلف من الاصوات والحروف قديم ، كما ذهب إليه الحنابلة جهلاً أو عناداً ، وأقام غير المخلوق^(٥) مقام غير الحادث ، تنبيهاً على اتحادهما ، وقصداً إلى جري الكلام على وفق الحديث ، حيث قال ﷺ : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، ومن قال إنه مخلوق فهو [٣٤] كافر بالله العظيم (أ) . وتنصيماً على / محل الخلاف بالعبارة المشهورة فيما بين الفريقين ، وهو أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق . ولهذا تترجم المسألة بمسألة خلق القرآن . وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه ، وإلا فنحن لا نقول بقديم الألفاظ والحروف ، وهم لا يقولون بحديث كلام نفسي ، ودليلنا ما مر أنه ثبت بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ،

(١) آ د : الزمان . (٢) د : رحمه الله تعالى .

(٣) ولا يقال القرآن غير مخلوق : محذوفة في ج .

(٤) ج : غير مخلوق .

(أ) من غير المعقول أن يكون هذا الحديث صحيحاً ، وإلا لما ناز الخلاف الشديد حول مسألة خلق القرآن . ولقد قال اسماعيل الجراحي في « كشف الخفاء » بعد أن ذكره تحت رقم ١٨٦٩ : أن صاحب المقاصد ذكره بروايات مختلفة ، ويضيف أن ابن الجوزي قد حكم بوضع هذا الحديث وتبعه الصفاي .

أنه متكلم ، ولا معنى له سوى أنه منتصف بالكلام ، ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته تعالى ، فتعين النفسي القديم . وأما استدلالهم^(١) بأن القرآن منتصف بما هو من صفات المخلوق ، وسمات الحدوث من التأليف والتنظيم^(٢) والانزال والتزويل ، وكونه عربياً مسموعاً فصيحاً معجزاً ، إلى غير ذلك فأنما يقوم^(٣) حجة على الحنابلة لا علينا ، لأننا قائلون بحديث النظم ، وإنما الكلام في المعنى القديم . والمعتزلة لما لم يكنهم إنكار كونه تعالى متكلماً ، ذهبوا إلى أنه متكلم بمعنى إيجاد الأصوات والحروف في محالها^(٤) ، أو إيجاد أشكال / الكتابة في اللوح المحفوظ وإن لم يقرأ ، على اختلاف بينهم . [٣٤ب] وأنت خير بأن المتحرك من قامت به الحركة لا من أوجدها ، وإلا لصح^(٥) اتصاف الباري تعالى بالأعراض المخلوقة له ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً . ومن أقوى شبه المعتزلة يقولون : إنكم متفقون أن القرآن^(٦) اسم لما نقل إلينا بين دفتي المصاحف^(٧) تواتراً ، وهذا يستلزم كونه مكتوباً في المصاحف مقروءاً بالألسن مسموعاً بالأذان ، وكل ذلك من سمات الحدوث بالضرورة . فأشار إلى الجواب بقوله : « وهو » أي القرآن الذي هو كلام الله تعالى ، « مكتوب في مصاحفنا » أي بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه « محفوظ في قلوبنا » أي بألفاظه

(١) في حاشية على نسخة ج : أي استدلال المعتزلة على نفي الكلام النفسي .

(٢) ج : والنظم . (٣) ج : تقوم .

(٤) أ : محالها .

(٥) د : والا يصح .

(٦) أ د : إنكم متفقون على أن القرآن . وفي ب : إنهم متفقون على أن القرآن .

(٧) أ : المصحف .

الخيلة^(١) «مقروء بالسنتنا»^(٢) بحروفه الملقوطة المسموعة «مسموع بأذاننا» بذلك^(٣) أيضاً «غير حال فيها» أي مع ذلك ليس حالاً في المصاحف ولا في القلوب^(٤) والألسنة والآذان بل معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع^(٥) بالنظم الدال عليه ويحفظ [٣٥ آ] / بالنظم الخيل ويكتب بنقوش وصور وأشكال^(٦) موضوعة للحروف الدالة عليه ، كما يقال : النار جوهر محرق ، يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ، ولا يلزم منه كون^(٧) حقيقة النار صوتاً وحرفاً . وتحقيقه أن الشيء وجوداً في الأعيان ، ووجوداً في الأذهان^(٨) ووجوداً (أ) في العبارة ووجوداً في الكتابة . فالكتابة تدل على العبارة ، وهي على ما في الأذهان ، وهو على ما في الأعيان (ب) فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم كما في قولنا القرآن غير مخلوق ، فالمراد^(٩) حقيقة الموجود في الخارج .

(١) ج : بالالفاظ الخيلة . (٢) ج : بالسنتنا .

(٣) بذلك : ناقصة في د . (٤) ج : ولا القلوب .

(٥) د : ويسمع . (٦) د : بنقوش وأشكال وصور .

(٧) آء بعد كلمة كون بوجد كلمة صوت .

(٨) ج : وجوداً في الأذهان ووجوداً في الأعيان .

(٩) ج : فالمراد به .

(آ) من هنا تبدأ الصفحات المكتوبة بخط مختلف في د : ٣٦ أ ، وهي كثيرة الخطأ ، (ب) في كشف الظنون لحاجي خليفة ، المقدمة صفحة ٩٤ ، يذكر على لسان صاحب مفتاح السعادة أن لأشياء وجوداً في أربع مراتب : في الكتابة والعبارة والأذهان والأعيان ، وكل سابق منها وسيلة إلى اللاحق ، لأن الخط دال على الالفاظ ، وهذه على ما في الأذهان ، وهذا على ما في الأعيان ، والوجود العيني هو الوجود الحقيقي الاصيل ، وفي الوجود الذهني خلاف في أنه حقيقي أو مجازي ، وأما الأولان فمجازيان قطعاً .

وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوقات والمحدثات ، يراد به الالفاظ المنظومة^(١) المسموعة ، كما في قولنا : قرأت نصف القرآن ، أو^(٢) الخيلة كما في قولنا : حفظت القرآن ، أو الاشكال^(٣) المنقوشة كما في قولنا يحرم على المحدث^(٤) من القرآن . وبما كان دليل الاحكام الشرعية هو اللفظ دون المعنى القديم ، عرفه أئمة الاصول بالمكتوب في المصاحف^(٥) المنقول بالتواتر^(٦) ، وجعلوه اسماً للنظم والمعنى جميعاً أي للنظم / من حيث [٣٥ ب] الدلالة على المعنى ، لا مجرد^(٧) المعنى ، وأما الكلام القديم الذي هو صفة لله^(٨) تعالى ، فنذهب الأشعري إلى أنه يجوز أن يسمع ، ومنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (أ) وهو اختيار الشيخ أبي^(٩) منصور (ب) رحمه الله . فعنى قوله تعالى : ((حتى يسمع كلام الله)) (ح) ، يسمع ما يدل

(١) آ : يراد بها الالفاظ المنظومة ، وفي ب د : المنظومة .

(٢) ج : والخيلة . (٣) ج د : والاشكال .

(٤) آ ج د : المحدث . (٥) د : بالمصاحف .

(٦) ج : بالتواتر .

(٧) ب : مجرد ، وفي د : لا مجرد .

(٨) ج د : الله . (٩) أبو منصور .

(أ) المتوفى سنة ٤١٨ هـ - ١٠٢٧ م . واسمه إبراهيم بن محمد بن مهران بن الاسفراييني نسبة إلى اسفرئيل وهي بلدة بخراسان بنواحي نيسابور على منتصف الطريق إلى جرجان ، لقب بأبي إسحاق وركن الدين . وهو فقيه شافعي وأصولي متكلم . توفي بنيسابور . من مؤلفاته : جامع الحلتي في أصول الدين والرد على الملحدين وهو في خمس مجلدات ، وله تعليقه في أصول الفقه . (انظر معجم المؤلفين ١/ ٣٧) .

(ب) أي أبو منصور الماتريدي وهو محمد بن محمد بن محمود ، ولد بماتريد وهو حي بسمرقند وقد دافع عن السنة ضد خصومها ، وهو حنفي . توفي سنة ٣٣٢ هـ . (انظر الأنساب ص ٤٩٨) .
(ج) سورة التوبة : ٦ .

عليه ، كما يقال : سمعت علم فلان ؛ فومى صلوات الله عليه وسلامه سمع صوتاً دالاً على كلام الله^(١) تعالى ، لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والملك مُخص باسم الكلام . فان قيل : لو كان كلام^(٢) الله تعالى حقيقة في المعنى القديم ، مجازاً في النظم المؤلف ، لصح نفيه عنه بأن يقال : ليس النظم المنزل المعجز المفصل^(٣) الى السور والآيات كلام الله تعالى . والاجماع على خلافه . وايضاً المعجز المتحدى به هو كلام الله تعالى حقيقة ، مع القطع بان ذلك انما يتصور في النظم المؤلف المفصل الى السور والآيات^(٤) ، اذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة (أ) ، قلنا : التحقيق ان كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم - ومعنى الاضافة كونه صفة .

[٣٦ آ] / له تعالى^(٥) - وبين اللفظي الحادث المؤلف من السور والآيات . ومعنى الاضافة انه مخلوق لله^(٥) تعالى ، ليس من تأليفات^(٦) المخلوقين فلا يصح النفي أصلاً ، ولا يكون الاعجاز والتحدى الا في كلام الله تعالى ، وما وقع في عبارة بعض المشايخ من انه مجاز فليس معناه انه غير موضوع للنظم المؤلف ، بل معناه^(٧) ان الكلام في التحقيق وبالذات^(٨) اسم للمعنى .

(١) د ج : كلامه تعالى . (٢) د : المضي .

(٣) الآيات : ناقصة في آ ج .

(٤) ج : لله تعالى . (٥) د : الله .

(٦) د : وليس . وفي ب ج : ليس من تأليف .

(٧) أ ب : بل ان الكلام . (٨) د : وفي اللغات .

(أ) يقول الكسنتي في حاشيته : « ... والمقصود من التحدي إلزامهم ، لا طلب اتيان مثلها حقيقة ، وقد صرح علماء البيان بأن الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة انما هي حال المعاني المترتبة في النفس لا حال الالفاظ المنطوقة ، وان الاعجاز ليس لأمر يرجع الى اللفظ ، بل لأمر يرجع الى ترتيب المعنى في النفس ... »

القائم بالنفس وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك ، انما هو باعتبار دلالة على المعنى القديم^(١) ، فلا^(٢) نزاع لهم في الوضع والتسمية^(٣) . وذهب بعض المحققين الى ان^(٤) المعنى في قول مشايخنا : كلام الله تعالى معنى قديم ، ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه ، بل في مقابلة العين ، والمراد به^(٥) ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ، ومرادهم ان القرآن اسم للفظ^(٦) والمعنى شامل لهما وهو قديم ، لا كما زعمت الحنابلة من قدم النظم المؤلف المرتب الأجزاء^(٧) فانه يبدى الاستحالة للقطع^(٨) بأنه لا يمكن التلفظ بالسین من بسم^(٩) الله الا بعد التلفظ بالباء ، بل بمعنى ان / اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب الاجزاء في نفسه كالقائم بنفس^(١٠) [٣٦ ب] الحافظ من غير ترتيب الاجزاء ، وتقدم البعض على البعض ، والترتيب انما يحصل في التلفظ^(١١) والقراءة لعدم مساعدة الآلة ، وهذا^(١٢) معنى قولهم : المقروء قديم والقراءة حادثة . واما القائم بذات الله تعالى فلا ترتيب فيه ، حتى ان من سمع كلام الله تعالى^(١٣) سمعه غير مرتب الأجزاء^(١٤) لعدم احتياجه الى الآلة^(١٥) وهذا حاصل كلامه وهو جيد لمن يتعقل لفظاً قائماً

(١) القديم : ناقصة في أ ب ج (٢) أ : ولا

(٣) ج : والسمة ، وهو خطأ في الكتابة .

(٤) الى : ناقصة في د . (٥) به : ناقصة في أ د .

(٦) ج : اللفظ . (٧) ج : لاجزاء .

(٨) ب : القطع . (٩) ج : باسم .

(١٠) ج : بنفس لفظ الحافظ . (١١) ج : اللفظ .

(١٢) أ : لعدم المساعدة . ج : الآلات ، وهذا هو معنى ...

(١٣) أ ج د : كلامه . (١٤) ج : من غير مرتب مرتب الاجزاء

(١٥) د : الآلية .

بالنفس غير مؤلف من الحروف المنطوقة او الخيلة ، المشروط^(١) وجود بعضها بعدم البعض^(٢) ، ولا من الاشكال المرتبة الدالة^(٣) عليه ، ونحن لانتقل من قيام الكلام بنفس الحافظ إلا كون^(٤) صور الحروف مخزونة مرتسمة في خياله ، بحيث إذا التفت إليها كان كلاماً مؤلفاً من ألفاظ خيلة^(٥) او نقوش مرتبة ، وإذا لفظ^(٦) كان كلاماً مسموعاً . « والتكوين » وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل^(٧) والخلق والتخليق والايجاد والاحداث . [٣٧ أ] والاختراع ونحو ذلك^(٨) ، ويفسر باخراج / المعلوم من العدم الى الوجود « صفة لله تعالى » لاطباق^(٩) العقل والنقل على أنه خالق للعالم مكوّن له ، وامتناع اطلاق الاسم^(١٠) المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً له^(١١) قائماً به « أزلية » لوجوه^(١٢) : الاول : انه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى لما مر^(١٣) . الثاني : انه وصف^(١٤) ذاته في كلامه الازلي بأنه الخالق ، فلم يكن في الازل خالفاً لزم الكذب له^(١٥) أو العدول الى الجاز ، أي^(١٦)

(١) ب : المشروطة وفي ج : المنظومة والخيلة المشروطة .

(٢) ج : لعدم بعض .

(٣) ب : المترتبة . وفي ج : المترتبة والدالة .

(٤) د : كونه . (٥) ب : مختلفة .

(٦) أ : مترتبة . وفي ب د : تلفظ ، وفي ج : او منقوشاً مرتبة واذا تلفظ .

(٧) ج : يعبر بالفعل . (٨) د : وغير ذلك .

(٩) أ : لاطباق اهل العقل . (١٠) ج : اطلاق لمشتق .

(١١) وصفاً له : ناقصة في ج . (١٢) ج : لوجوده ، وفي د : بوجوه .

(١٣) أ : ولما مر .

(١٤) ج : والثاني انه واصف ، وفي آ : واصف ايضاً .

(١٥) له : ناقصة في آ ج د . (١٦) ب : الى الخالق ، وفي ج : من أي الخالق ؟

الخالق فيما يستقبل أو القادر على الخلق ، من غير تعذر الحقيقة . على انه لو جاز اطلاق الخالق عليه بمعنى القادر على الخلق ، لجاز اطلاق كل ما يقدر هو عليه من الاعراض . والثالث : انه لو كان حادثاً ، فاما بتكوين آخر فيلزم التسلسل وهو محال ويلزم منه استحالة تكوين^(١) العالم مع انه مشاهد ، وأما بدونه فيستغني الحادث عن المحدث والاحداث ، وفيه تعطيل الصانع . الرابع : انه لو حدث^(٢) ، لحدث أما في ذاته فيصير محلاً للحوادث ، أو في غيره كما ذهب^(٣) اليه ابو الهذيل (أ) من ان تكوين كل جسم قائم به ، فيكون كل جسم خالقاً ومكوّناً لنفسه ، ولا خفاء في استحالة^(٤) . ومبنى هذه

/ الادلة على ان التكوين صفة حقيقية كالعلم والقدرة . والمحقوق من [٣٧ ب] المتكلمين على انه من^(٥) الاضافات والاعتبارات العقلية ، مثل كون الصانع تعالى وتقدس^(٦) قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكور^(٧) بالسنتنا ومعبودا لنا وميتاً ومحيياً وغير ذلك^(٨) . والحاصل انه في الازل هو^(٩) مبدأ التخليق

(١) أ ج د : تكون .

(٢) ج : والرابع لو حدث . وفي أ : يستعمل الارقام ١ - ٢ - ٣ . . . بدلاً من : الاول والثاني .. الخ .

(٣) ج : او غيره كما اليه . وفي د : كما ذهب ابو الهذيل .

(٤) د : استحالة ذلك مبني في هذه الادلة . وكلمة الادلة ناقصة في ج .

(٥) د : في الاضافات . (٦) وتقدس : ناقصة في د .

(٧) د : وبعده ومعه مذكوران .

(٨) ب ج : ونحو ذلك . وفي د : ومحيياً لنا وميتاً لنا ونحو ذلك .

(٩) آ : والحاصل في الازل ، وفي د : والحاصل في الازل وهو .

(أ) أي ابو الهذيل العلاف . كان رئيس المعتزلة في عصره في مدرسة البصرة ،

وهو الذي ادخل الفلسفة في عالم المعتزلة ، ويلقب فيلسوف المعتزلة . ولد سنة ١٣٥ هـ وتوفي سنة ٢٣٥ هـ (انظر المنية والامل لابن المرتضى ص ٢٥ ووفيات الاعيان رقم ٥٧٨) .

والتوزيع والإماتة والاحياء^(١) وغير ذلك . ولا دليل على كونه صفة
اخرى سوى القدرة والارادة^(٢) فان القدرة ، وان كانت^(٣) نسبتها الى وجود
المكون وعدمه على السواء ، لكن مع انضمام الارادة يخصص^(٤) احد
الجانبين . ولما استدل القائلون بحدوث التكوين ، بأنه لا يتصور بدون
المكون ، كالضرب بدون المضروب ، فلو كان قديماً لزم قدم المكونات
وهو محال اشار الى الجواب بقوله : « وهو » أي التكوين « تكوينه
للعالم ولكل جزء من اجزائه » لا في الازل بل « لوقت وجوده » على
حسب علمه وارادته ، فالتكوين^(٥) باق ازلاً وابداً ، والمكون حادث
بحدوث التعلق ، كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القدية التي لا يازم من
قدمها قدم متعلقاتها لكون تعلقاتها حادثة . وهذا تحقيق ما يقال : ان وجود
العالم ان لم يتعلق^(٦) بذات الله تعالى او صفة من صفاته ، لزم تعطيل
الصانع واستغناء الحوادث^(٧) عن الموجد وهو^(٨) محال . وان تعلق فاما ان يستلزم
ذلك قدم ما يتعلق وجوده به^(٩) فيلزم قدم العالم وهو^(١٠) باطل ، او لا ، فليكن
التكوين ايضاً قديماً مع حدوث المكون المتعلق به . وما يقال من ان القول بتعلق
وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه ، اذ القديم ما لا يتعلق^(١١) وجوده
بالغير ، والحادث ما يتعلق به^(١٢) ، ففيه نظر ، لان هذا القديم

(١) د : والاحياء والاماتة . (٢) الارادة : ناقصة في ج .

(٣) د : كان . (٤) ب د : بتخصيص .

(٥) د : والتكوين .

(٦) د : ان لم يتحقق يتعلق . (٧) ج ب : استغناء تحقيق الحوادث .

(٨) د ، وهي ، وفي ح : من الموجد .

(٩) به : ناقصة في ج د . (١٠) د : او باطل .

(١١) د : اذ القديم لا يتعلق . (١٢) ح د : ما يتعلق وجوده به .

والحادث بالذات على ما يقول^(١) به الفلاسفة ، وأما عند المتكلمين
فالحادث ما لوجوده بداية ، أي يكون^(٢) مسبوقاً بالعدم ، والقديم بخلافه .
وبمجرد تعلق وجوده بالغير لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى ، لجواز أن
يكون محتاجاً الى الغير صادراً عنه ، دائماً بدوامه كما ذهب اليه الفلاسفة
فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهولي والصورة^(٣) مثلاً . نعم اذا اثبتنا .

صدور العالم عن الصانع^(٤) بالاختيار دون الايجاب بدليل / لا يتوقف [٣٨ب]
على حدوث العالم ، كان القول بتعلق^(٥) وجوده بتكوين الله تعالى قولاً
بحدوثه . ومن هاهنا^(٦) يقال : ان التنصيص على كل جزء من اجزاء العالم
اشارة الى الرد على من زعم قدم بعض الاجزاء كالهولي ، والافهم انما
يقولون بقدمها^(٧) بمعنى عدم المسبوقية بالعدم لا بمعنى عدم تكونه^(٨) بالغير . والحاصل
انا لانسلم انه لا يتصور التكوين بدون وجود المكون ، وان وزانه معه
وزان^(٩) الضرب مع المضروب ، فان الضرب صفة اضافية لا تتصور^(١٠)
بدون المتضايفين^(١١) اعني الضارب والمضروب ، والتكوين صفة حقيقية

(١) د : نقول . (٢) د : فالحديث بالوجود بداية أن يكون .

(٣) والصورة : ناقصة في أ ب .

(٤) ب : اذا بينا ، وفي د : صدور الصانع العالم من الصانع ، وكلمة نعم

في اول الجملة ساقطة من : د .

(٥) ب : يتعلق . (٦) د : ومن هنا .

(٧) ج : تقدمها . (٨) ج : تكوينه .

(٩) د : وان وزانه معه كوزان الضرب ، وفي ج : وان وزانه معه وان وزان

الضرب .

(١٠) أ ب ج : لا يتصور ، وهي جائزة اذا كانت عائدة للضرب .

(١١) أ د : المتضايفين .

هي مبدأ الاضافة التي هي اخراج المعدوم من العدم الى الوجود ، لا
 عينها ، حتى لو كانت عينها على ما وقع في عبارة المشايخ^(١) لكان القول
 بتحقيقها^(٢) بدون المكون مكابرة وانكارا للضرورة ، فلا يندفع بما يقال
 من ان الضرب عرض مستحيل البقاء ، فلا بد لتعلقه بالمفعول ووصول
 [آ ٣٩] الالم^(٣) اليه من وجود المفعول معه ، اذ لو تأخر / لانعدم^(٤) بخلاف
 فعل الباري فانه ازلي واجب الدوام يبقى الى وقت وجود المفعول
 « وهو غير المكون عندنا » لان الفعل يغير المفعول بالضرورة
 كالضرب مع المضروب والأكل مع المأكول ، ولأنه لو كانت نفس
 المكون لزم أن يكون المكون مكوناً مخلوقاً بنفسه ، ضرورة انه مكون^(٥)
 بالتكوين الذي هو عينه فيكون قديماً مستغنياً^(٦) عن الصانع وهو محال ،
 وأن لا يكون للخالق تعلق^(٧) بالعالم سوى انه اقدم منه وقادر عليه من
 غير صنع وتأثير^(٨) فيه ، ضرورة تكونه بنفسه . وهذا لا يوجب كونه
 خالقاً والعالم مخلوقاً^(٩) . فلا يصح القول بانه خالق العالم وصانعه وهذا
 خلف . وأن لا يكون الله تعالى مكوناً للاشياء ضرورة انه لا معنى للمكون

- (١) د : السنة ١
 (٢) د : بتحيتها ، وهو تحريف واضح ، وفي أ : بتحقيقها ، وفي ج : بعدها
 عبارة : أي تحقق التكوين .
 (٣) د : الاثر .
 (٤) ب : لانعدم هو .
 (٥) د : يكون .
 (٦) د : ومستغنيا .
 (٧) آ : تعلقا .
 (٨) د : فآثر .
 (٩) د : خالقاً للعالم ، وفي ج : هذا لا يوجب كونه خالقاً والعالم مخلوق ..

إلا من قام به التكوين ، والتكوين اذا^(١) كان عين المكون لا يكون
 قائماً^(٢) بذات الله تعالى ، وانه يصح القول بان^(٣) خالق سواد هذا الحجر
 أسود ، وهذا الحجر خالق السواد ، [إذ]^(٤) لا معنى للخالق والأسود إلا
 من قام به [الخلق]^(٥) والسواد ، وهما واحد فحلها واحد^(٦) . وهذا كله [٣٩ ب]
 قنیه على كون الحكم بتغاير الفعل والمفعول^(٧) ضرورياً ، لكنه ينبغي
 [للعاقل]^(٨) أن يتأمل في أمثال هذه المباحث ، ولا ينسب الى الراسخين من
 علماء الاصول ما يكون استحالاته^(٩) بدئية ظاهرة على من له أدنى تمييز^(١٠)
 بل يطلب لكلامهم محلاً يصلح محلاً^(١١) لنزاع العلماء وخلاف العقلاء فان
 من قال : التكوين عين المكون أراد^(١٢) ان الفاعل اذا فعل شيئاً فليس
 ههنا^(١٣) إلا الفاعل والمفعول . وأما المعنى الذي يعتبر عنه بالتكوين
 والايحاد ونحو ذلك ، فهو امر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل
 الى المفعول وليس أمراً محققاً^(١٤) مغايراً للمفعول في الخارج . ولم يرد أن^(١٥)

- (١) ج : من قام به التكوين واذا كان .
 (٢) ج : لا قابلاً .
 (٣) ب : وان يصح ، وفي ج : وان صح بأنه . وفي د : وان يصح القول بأنه
 (٤) اذ : ناقصة في ج . (٥) الخلق : ناقصة في ج .
 (٦) آ : محلها ، وفي ج : محلها واحد .
 (٧) د : يفاير أو المفعول . (٨) ج : للعاقل ساقطة فيها .
 (٩) د : استحالة .
 (١٠) ج : بدئية ظاهرة ، وفي د : من له أدنى تمييز .
 (١١) د : بكلامه محلاً يصلح لنزاع ، في ج : يطلب كلامهم .
 (١٢) ب : ان التكوين عين المكون . وفي ج : التكوين غير المكون أراد به .
 (١٣) د : فليس هنا .
 (١٤) د : متحققاً ، وفي ج : ليس أمر محقق ، وفي آ : ليس أمراً محققاً
 (١٥) د : بأن .

مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون ليزم الحالات . وهذا كما يقال :
ان الوجود عين الماهية في الخارج ، بمعنى انه ليس في الخارج للماهية تحقق ،
ولعارضها^(١) المسمى بالوجود تحقق آخر ، حتى يجتمعا^(٢) اجتماع القابل
والمقبول^(٣) ، كالجسم والسواد ، بل الماهية اذا كانت ، فتكونها هو
[٤٠ آ] وجودها لكنها^(٤) متغايران في العقل بمعنى أن للعقل أن يلاحظ الماهية
دون الوجود . وبالعكس فلا يتم^(٥) ابطال هذا الرأي إلا باثبات أن
تكوين الاشياء ، وصدورها عن الباري^(٦) تعالى يتوقف على صفة حقيقية
قائمة بالذات مغايرة للقدرة والارادة . والتحقيق أن تعلق القدرة على وفق
الارادة بوجود المقدور لوقت وجوده اذا نسب الى القدرة^(٧) يسمى
الاجباد^(٨) له ، واذا نسب الى القادر يسمى الخلق والتكوين ونحو ذلك
فحقيقته^(٩) : كون الذات بحيث تعلقت قدرته بوجود المقدور لوقته ثم تتحقق
بحسب خصوصيات المقدورات^(١٠) خصوصيات الافعال كالترزيق والتصوير

- (١) د : وتعارضها .
(٢) د : تحقق به آخر حتى يجتمعا .
(٣) ج : بالمقبول .
(٤) آ ، فكونها ، وفي د : فتكونها هو وجودها لكونها .
(٥) د : فلا تم .

- (٦) د : أن يكون صدور الاشياء عن الباري تعالى ، وفي ب : أن يكون الاشياء
وفي ج : أن تكون الاشياء في صدورهما .
(٧) د : من كلمة : «على ... القدرة» : جملة ناقصة .
(٨) ب : ايجابها له ، وفي ج : آ : ايجابها .
(٩) د : لحقيقة ، وفي ج : فحقيقة .
(١٠) « خصوصيات المقدورات » : ناقصة في د ، وفي آ ب : ثم يتحقق .

والإحياء والإماتة وغير ذلك الى مالا^(١) يكاد يتناهى . وأما كون كل
من ذلك صفة حقيقية أزلية ، فها^(٢) تفرد به بعض علماء ما وراء النهر (أ)
وفيه تكثير للقدمات جداً ، وان لم تكن متغايرة^(٣) . والأقرب ما ذهب
اليه المحققون منهم ، وهو أن مرجع الكل الى التكوين^(٤) فانه ان تعلق
بالحياة يسمى^(٥) إحياء ، وبالموت إماتة ، وبالصورة / تصويراً ، وبالرزق [٤٠ ب]
ترزيقاً الى غير ذلك . فالكل^(٦) تكوين وانما الخصوص بخصوصية^(٧) التعلقات
« والارادة صفة لله تعالى أزلية قائمة بذاته » كرر ذلك تأكيداً
وتحقيقاً لاثبات صفة قديمة لله تعالى تقتضي^(٨) تخصيص المكونات بوجه دون
وجه وفي وقت دون وقت . لا كما زعمت الفلاسفة^(٩) من أنه تعالى موجب
بالذات^(١٠) لا فاعل بالارادة والاختيار ، والنجارية (ب) من انه يريد بذاته (ج) .

- (١) د : الى ما كان لا يكاد . (٢) فها : ناقصة في د .

- (٣) ب ج د : متغايرة . (٤) ج : وان مرجع الكل التكوين .

- (٥) د : بالحيات ، وفي ب : سمي .

- (٦) د : تصوير وترزيق ، وفي ج : فان الكل .

- (٧) ج : بخصوص (٨) يقتضي .

- (٩) آ : كما زعم ، وفي د : المعتزلة بدلا من الفلاسفة .

- (١٠) د : من انه تع يوصف بالذات

- (أ) ما وراء النهر : هو الاسم الذي يطلق على المنطقة الواقعة شمال نهر اموداريا
(تركستان الروسية) حتى أواسط آسيا (انظر قاموس المنجد في الاعلام) .
(ب) نسبة الى الحسين بن محمد النجار وهو يقول بالجبر . ويقول السيد الشريف
الجرجاني في تعريفاته : هم اصحاب محمد بن الحسين النجار . وهم موافقون لأهل السنة في
خلق الافعال . ويوافقون المعتزلة في نفي الصفات الوجودية وحدوث الكلام ونفي الرؤية .
(ج) يقول الكستلي في حاشيته : هذا هو أحد قولي النجار ، وقوله الآخر
ما سبق من أن معنى كونه مريداً ، انه ليس بمكره في فعله ولا ساه ومغلوب .. ص ٩٩

لا بصفته^(١) ، وبعض المعتزلة من انه مريد بارادة حادثة لا في محل ،
والكرامية من أن ارادته^(٢) حادثة في ذاته . والدليل^(٣) على ما ذكرنا :
الآيات الناطقة^(٤) بآيات صفة الارادة^(٥) والمشيئة لله تعالى ، مع القطع
بلزوم قيام صفة الشيء به^(٦) وامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى^(٧) . وأيضاً
نظام العالم ووجوده على الوجه الأوفق الأصلح^(٨) دليل على كون صانعه
قادراً مختاراً ، وكذا حدوثه ، إذ لو كان صانعه^(٩) موجباً بالذات لزم قدمه ،
[٤١ آ] ضرورة امتناع تخلف المحلول عن علته / الموجبة « ورؤية الله تعالى »
بمعنى الانكشاف التام^(١٠) « بالبصر » وهو بمعنى ادراك الشيء^(١١) كما هو
بحاسة البصر . وذلك أنا اذا نظرنا الى البدر ثم غمضنا العين فلا خفاء
في أنه وان كان منكشفاً لدينا^(١٢) في الحالين ، لكن انكشافه حال
النظر اليه أتم وأكمل . ولنا بالنسبة اليه حينئذ^(١٣) حالة مخصوصة (أ)

(١) ج د : لا بصفة .

(٢) ج : الكرامية دون وار ، وفي د : من أنه ارادته .

(٣) ج : وفي ذاته الدليل . (٤) آ : القاطعة ، وفي ج : ناطقة .

(٥) في ذاته ... الارادة : ساقطة في د .

(٦) ج : يلزوم صفة الشيء وامتناع .

(٧) ب : بذات الله تعالى . (٨) ج : للأصلح .

(٩) آ : صانعاً . (١٠) آ : الانكشاف التام .

(١١) آ ب : وهو معنى اثبات الشيء ، في ج : وهي معنى اثبات الشيء .

(١٢) د : منكشفاً له . (١٣) حينئذ : ناقصة في آ ب د .

(أ) يقول الكسستاني : فالمدعي (ويقصد هنا المعتزلة) أن تلك الحالة وان كان
حصولها لنا بالنسبة الى الشاهد بأن يكون المرئي في الجهة والمقابلة وتقليب الحدقة وتأثير
الحاسة ، يمكن ان نحصل لنا بالنسبة اليه تعالى بدون هذه الامور لانها ليست شروطاً
حقيقية لحصولها بل انما ذلك مجرد جريان العادة عليه . ص ٢٠٣ .

هي المسماة بالرؤية^(١) « جائزة في العقل »^(٢) بمعنى ان العقل إذا خلتي
ونفسه لم يحكم^(٣) بامتناع رؤيته ما لم يقم له^(٤) برهان على ذلك ،
مع ان الأصل عدمه ، وهذا القدر ضروري ؛ فمن ادعى الامتناع
فعليه البيان . وقد استدل أهل الحق على امكان الرؤية بوجهين :
عقلي وسمعي ؛ تقدير^(٥) الأول : انا قاطعون برؤية الأعيان والاعراض ،
ضرورة انا نفرق بالبصر بين جسم وجسم وعرض وعرض ولا بد
للحكم المشترك من علة مشتركة^(٦) وهي اما الوجود او الحدوث أو الامكان ،
اذ لا رابع يشترك بينها ، والحدوث عبارة عن الوجود بعد العدم ،
والامكان عبارة^(٧) عن عدم / ضرورة الوجود والعدم ، ولا مدخل [٤١ ب]
للعدم في العلوية فتعين الوجود ، وهو مشترك بين الصانع وغيره
فيصح أن يرى من حيث تحقق علة الصحة^(٨) وهي الوجود ،
ويتوقف امتناعها^(٩) على ثبوت كون الشيء^(١٠) من خواص الممكن
شروطاً ، أو من^(١١) خواص الواجب مانعاً . وكذا يصح أن نرى^(١٢)

(١) ب : بالرؤية بالأبصار ، وفي د : وهي المسماة .

(٢) آ : جائزة العقل . (٣) د : يحكم .

(٤) له : ناقصة في د .

(٥) ج : الاول عقلي .. تقرير . وفي د : تقرير

(٦) ج : للعلة المشتركة ، وفي د : مشتركة بينهما .

(٧) ناقصة في ب . (٨) ج : بالصحة .

(٩) آ : امتناعه . والمقصود امتناع الرؤية .

(١٠) آ ب د : كون شيء . (١١) ج : ومن .

(١٢) د ب : يرى .

سائر الموجودات من الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك ، وإنما لا^(١) ترى بناء على ان الله تعالى لم يخلق في العبد رؤيتها بطريق جري^(٢) العادة ، لا بناء على امتناع رؤيتها . وحين اعترض^(٣) بأن الصحة عديمة فلا تستدعي علة مشتركة^(٤) ، ولو سلم فالواحد النوعي^(٥) قد يعلل بالاختلافات كالحرارة بالشمس والنار ، فلا يستدعي^(٦) علة مشتركة . ولو سلم فالعدمي^(٧) يصلح علة للعدمي ، ولو سلم فلا نسلم اشتراك الوجود بل وجود [كل]^(٨) شيء عينه . أجب بأن المراد بالعلة متعلق الرؤية والقابل لها ، ولاخفاء في لزوم كونه وجودياً ثم لا يجوز أن يكون خصوصية الجسم أو العرض لأنها أول ما نرى شجراً من بعيد ، إنما ندرك^(٩) منه هوية ما ، دون خصوصية [٤٢ آ] / جوهرية أو عرضية أو انسانية أو فوسية أو نحو ذلك^(١٠) ، وبعد رؤيته برؤية واحدة متعلقة بهويته^(١١) قد تقدر على تفصيله الى مافيه من الجواهر^(١٢) والأعراض وقد لا تقدر . فتعلق الرؤية هو كون الشيء له .

(١) ج : وإنما يرى . (٢) ب : مجرى العادة .

(٣) ج : أعرض . وفي د : اعترض بالمنع .

(٤) ب ج : فلا يستدعي . مشتركة : ناقصة في : آ ج د .

(٥) د : نوعي . (٦) د : تستدعي .

(٧) ب : فالعدم .

(٨) كل : ساقطة في ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٩) د : ندرك . (١٠) آ . ب . ج : أو نحو ذلك .

(١١) ج د : بهوية . (١٢) ج : من الجواهر .

هوية ما^(١) وهو المعنى بالوجود^(٢) . واشتراكه ضروري وفيه نظر لجواز أن يكون متعلق الرؤية هو الجسمية^(٣) وما يتبعها من الاعراض من غير اعتبار خصوصيته^(٤) . وتقرير الثاني (آ) : أن موسى عليه السلام قد سأل الرؤية^(٥) بقوله : ((وب أوني انظر اليك)) . فلو لم يكن ممكناً لكان طلبها^(٦) جهلاً بما يجوز في ذات الله تعالى ومالا يجوز^(٧) ، أو سفهاً وعبثاً وطلباً للحال ، والأنبياء منزهون عن ذلك . وان الله تعالى قد علق الرؤية باستقرار الجبل وهو أمر ممكن في نفسه ، والمعلق على^(٨) الممكن ممكن ، لان معناه الاخبار بثبوت^(٩) المعلق عند ثبوت المعلق به . والحال لا يثبت على شيء من التقادير الممكنة . وقد اعترض بوجوه^(١٠) ، أقواها ان سؤال موسى عليه السلام / كان لأجل قومه حيث [٤٢ ب] قالوا : ((لن نؤمن لك^(١١) حتى نرى الله جهرة (ج))) . فسأل ليعلموا امتناعها كما علمه^(١٢) هو ، وبأننا لا نسلم أن المعلق عليه ممكن ، بل هو

(١) ما : ناقصة في : ب . (٢) ج : بالموجود .

(٣) آ ب : هي الجسمية . وفي د : هي الصورة الجسمية .

(٤) آ ج : خصوصية . (٥) د : سئل ربه الرؤية .

(٦) د : طلبه . (٧) ج : ولا مايجوز .

(٨) ب د : والمعلق بالممكن ، وفي ج : والمعلق في الممكن والمثبت من آ .

(٩) ب : بثبوت الجبل المعلق .

(١٠) ج : اعرض . وفي ب : اعترض بوجوده .

(١١) ج : ولك . (١٢) د : علم .

(أ) أي الدليل السمعي .

(ب) الاعراف : ١٤٣ .

(ج) البقرة : ٥٥ .

استقرار الجبل حال^(١) تحركه وهو محال . وأجيب^(٢) بأن كلا من^(٣) ذلك خلاف الظاهر ولا ضرورة في ارتكابه . على أن القوم^(٤) إن كانوا مؤمنين كفاهم قول موسى عليه السلام إن الرؤية بمتعة ، وإن كانوا كفاراً لم يصدقوا موسى عليه السلام^(٥) في حكم الله تعالى بالامتناع . وأباً ما كان يكون السؤال عبثاً ، والاستقرار حال التحرك^(٦) أيضاً يمكن بأن يقع السكون بدل الحركة ، وإنما المحال اجتماع الحركة والسكون . « واجبة بالنقل [وقد]^(٧) ورد الدليل السعي بإيجاب^(٨) رؤية المؤمنين الله تعالى في دار الآخرة^(٩) أما الكتاب فقله^(١٠) تعالى : ((وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)) (أ) وأما السنة فقله عليه السلام : « إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » (ب) ، وهو مشهور رواه أحمد وعشرون من أكابر الصحابة .

(١) آ : حالة محركة . (٢) ج : فاجيب .

(٣) د : بأن كلامه .

(٤) القوم : ناقصة في ب . (٥) في بقية النسخ : لم يصدقوه .

(٦) ب : حالة الحركة .

(٧) وقد : ناقصة في آ ج . وما أثبت من د ب .

(٨) ج : بالإيجاب . (٩) بقية النسخ : في الدار الآخرة .

(١٠) ب : قوله . (١١) د : سترون ربكم هيأا .

(آ) القيامة : ٢٢ ، ٢٣ .

(ب) جزء من حديث صحيح رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه في أبواب السنة — وهذا الحديث من الأحاديث التي أنكرها المعتزلة ، وذلك لفهم إمكان رؤية الله . ومخالفته الآية : « لا تدركه الأبصار » ... وقدروي هذا الحديث عن جرير بن عبد الله البجلي وقال النووي : أنه متفق عليه . (رياض الصالحين — باب بيان ما أعد الله للمؤمنين) .

وأما الاجماع فهو إن الأمة كانوا مجمعين^(١) على وقوع الرؤية في الآخرة ، وإن الآيات الواردة^(٢) في ذلك محمولة على ظواهرها . / ثم ظهرت مقالة المخالفين (أ) وشاعت شبههم وتأويلاتهم . وأقوى [آ ٤٣] شبههم^(٣) من العقلية : إن الرؤية مشروطة بكون المرئي [في]^(٤) مكان وجهة ومقابلة من الراي ، وثبت مسافة بينها بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد ، واتصال شعاع^(٥) من الباصرة بالمرئي ، وكل^(٦) ذلك محال في حق الله تعالى . والجواب منع هذا الاشتراط ، وإليه أشار بقوله : « فيرى لافي مكان ولا على جهة من مقابلة أو اتصال شعاع أو^(٧) ثبوت مسافة بين [الراي وبين]^(٨) الله تعالى » وقياس الغائب على الشاهد فاسد . وقد يستدل على عدم الاشتراط برؤية الله تعالى إيانا وفيه نظر ، لأن الكلام بالرؤية^(٩) بحاسة البصر . فإن قيل : [لو]^(١٠) كان جائز الرؤية والحاسة سليمة لوجب أن يرى ، وإلا لجاز أن يكون بحضرتنا جبال

(١) ب ج : مجمعين . (٢) ب : الآيات الواردة .

(٣) ج : شبههم . والتصحيح من بقية النسخ .

(٤) ناقص في ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٥) د : واتصاله بشعاع . (٦) د : وكان كل ذلك .

(٧) ج : واتصال شعاع وثبوت . وفي د : أو بثبوت .

(٨) ساقطة من ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٩) بقية النسخ : في الرؤية .

(١٠) ناقص في ج . والتكملة من بقية النسخ .

(آ) يعني المعتزلة لأنهم كانوا يشترطون شروطاً معينة للرؤية .

شاهدة لانزاهها ، وإنه ^(١) سفسطة . قلنا : ^(٢) ممنوع ، فإن الرؤية عندنا بخلق الله تعالى ولا تجب ^(٣) عند اجتماع الشرائط . ومن السمعيات قوله تعالى : ((لا تدركه الأبصار)) (آ) والجواب ^(٤) بعد [٤٣ب] تسليم كون الأبصار للاستغراق وإفادة عموم ^(٥) السلب / ، لا سلب العموم ، وكون الادراك هو الرؤية مطلقاً لا الرؤية على وجه الإحاطة بجوانب المروي ، انه لا دلالة فيه على عموم الاوقات والأحوال . وقد يستدل بالآية على [جواز] ^(٦) الرؤية اذ لو امتنعت لما حصل التمدح بنفسها ، كالمعذور لا يمدح بعدم رؤيته ^(٧) لامتناعها ، وانما التمدح في أنه يمكن رؤيته ^(٨) ولا يرى للتمنع والتعزز ^(٩) بحجاب الكبرياء . وان جعلنا الادراك عبارة عن الرؤية على وجه الإحاطة بالجوانب والحدود ، فدلالة الآية على جواز الرؤية بل على تحققها ^(١٠) أظهر ، لان

- (١) ج : لانزاهها وانها . والتصحيح من بقية النسخ .
 (٢) ب : قلت ، وفي د : قلنا الوجوب ممنوع .
 (٣) ج : لا يجب . د : لا تجب . والتصحيح من : آ ب .
 (٤) ج : وهو الجواب . وفي د : لا تدركه الابصار وهو يدرك .
 (٥) ج : وإفادته العموم السلب .
 (٦) ناقصة في ج . والتكملة من بقية النسخ .
 (٧) ج : بعدم امتناع الرؤية ، وفي د : بعدم الرؤية .
 (٨) آ ب ج : في ان ، وفي د : يمكن رأيه .
 (٩) ج : في للتمنع والتعذر ، وفي ب : وللتعزز .
 (١٠) بقية النسخ : بل تحققها .

(آ) الانعام : ١٠٢ .

المعنى انه مع كونه مريئاً ^(١) لا يدرك بالابصار لتعالیه عن التناهي والانصاف ^(٢) بالجوانب والحدود ^(٣) . ومنها أن الآيات الواردة في سؤال الرؤية مقرونة [بالاستعظام] ^(٤) والاستنكار . والجواب ان ذلك لتعنتهم ^(٥) وعنادهم في طلبها لا لامتناعها ، وإلا لمنعهم موسى عليه السلام عن ذلك كما فعل حين سألوا أن يجعل لهم إلهاً فقال موسى ^(٦) : ((بل انتم قوم تجهلون)) (أ) . وهذا مشعر بإمكان الرؤية في الدنيا . ولهذا اختلف ^(٧) الصحابة ^(٨) في أن النبي عليه السلام هل رأى ^(٩) ربه ليلة المعراج والاختلاف في الوقوع دليل الامكان . وأما الرؤية في المنام فقد حكيت عن ^(١٠) كثير من السلف ، ولا خفاء في انها نوع مشاهدة يكون ^(١١) / بالقلب دون العين ^(١٢) ، والله تعالى خالق لأفعال العباد ، من [٤٤آ] الكفر والايمان والطاعة والعصيان » لا كما زعمت المعتزلة ان العبد ^(١٣)

- (١) د : ان كونه تعالى مع كونه مريئاً .
 (٢) آ ، والاكتشاف . (٣) بقية النسخ : بالحدود والجوانب .
 (٤) الاستعظام : ناقصة في ج . وفي د : بالاستفهام وكتبت كلمة الرؤية خطأ : الرؤية . وما أثبت من : آ ، ب .
 (٥) ج : لتعنتهم . والتصحيح من بقية النسخ .
 (٦) آ ب د : آلهة فقال . (٧) ب : اختلفت .
 (٨) آ ب د : باضافة : رضي الله عنهم .
 (٩) آ : رأى .
 (١٠) ج : عن من كثير . والتصحيح من بقية النسخ .
 (١١) د : نوع من المشاهدة ، وفي آ ب : تكون .
 (١٢) ب : لا بالعين . (١٣) د : من ان العبد .
 (أ) النمل : ٥٥ .

خالق لأفعاله . وقد كانت الأوائل منهم يتحاشون^(١) عن اطلاق لفظ الخالق^(٢) ويكتفون بلفظ الموجد والمخترع ونحو ذلك . وحين رأى الجبائي وأتباعه أن معنى الكل واحد وهو المخرج من العدم الى الوجود ، تجاسروا^(٣) على اطلاق لفظ الخالق . احتج أهل الحق بوجوه : الأول^(٤) ، ان العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها^(٥) ، ضرورة ان إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك ، واللازم باطل ؛ فان المشي من موضع الى موضع قد يشتمل^(٦) على سكنات متخيلة ، أو على حركات^(٧) بعضها أسرع وبعضها أبطأ ، ولا شعور للمشي بذلك ، وليس هذا ذهولاً عن العلم ، بل لو سئل لم يعلم^(٨) ، وهذا في أظهر أفعاله . وأما اذا تأملت في حركات أعضائه في المشي والأخذ والبطش ونحو ذلك ، وما يحتاج اليه من تحريك العضلات وتهديد العصبان^(٩) ونحو ذلك ، فالأمر يحتاج الى علم . الثاني : النصوص^(١٠) الواردة في ذلك ، كقوله تعالى : ((والله خلقكم وما تعملون)) (أ) أي علمكم ، على أن ما مصدرية لئلا يحتاج الى

(١) د : كان الاوائل ، وفي ب . يتحاشوا .

(٢) د : لفظ الخالق عليه . (٣) ب : وتجاسروا .

(٤) ب : أهل الحق نصرم الله تعالى . وفي آ : رقم ١ بدل كلمة الاول .

(٥) آ : كان عالماً بتفاصيلها . (٦) آ : يشمل .

(٧) آ ب د : متخيلة وعلى حركات .

(٨) آ : لا يعلم . (٩) آ : واذا تأملت .

(١٠) آ ب د . الأعصاب .

(١١) د : ان للنصوص . وفي ب : في النصوص .

(أ) الصافات : ٩٦ .

حذف الضمير ، أو معمولكم على ان ما موصولة ، ويشتمل الأفعال لاننا اذا قلنا : افعال العباد مخلوقة لله تعالى أو للعبد ، لم نرد^(١) بالفعل المعنى المصدري الذي هو الایجاد^(٢) والایقاع ، بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الایجاد^(٣) والایقاع ، اعني ما نشاهده^(٤) من الحركات والسكنات مثلاً . ولذهول عن هذه^(٥) النكتة قد يتوهم ان الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية . وكقوله تعالى : ((الله^(٦) خالق كل شيء)) (آ) أي ممكن بدلالة العقل . وكقوله^(٧) تعالى : ((أفمن^(٨) يخلق كمن لا يخلق)) (ب) في مقام التمدح بالخالقية ، وكونها^(٩) مناطاً لاستحقاق العبادة . لا يقال : فالتأمل بكون العبد خالقاً لأفعاله يكون من المشركين دون الموحدين ، لاننا نقول : الاشراك^(١٠) هو اثبات الشريك في الألوهية بمعنى وجوب الوجود ، كما للهجوس ، أو بمعنى استحقاق العبادة كما لعبدة الاصنام . والمعتزلة لا يثبتون ذلك بل لا يجعلون

(١) د : لم ترد . وفي ج : لم يرد .

(٢) د : الایجاب . (٣) د : بالمصدري الذي هو متعلق الایجاب .

(٤) آ ب د : ما يشاهد . (٥) ج : من هذه .

(٦) الله : ناقصة في آ ب د .

(٧) د : بعد كلمة العقل يضيف : وفعل العبد شيء . وفي ب : كقوله .

(٨) ج : فمن . والتصحيح من بقية النسخ .

(٩) د : وكونها .

(١٠) ج : لا نقول الاشراك . والتصحيح من بقية النسخ .

(آ) الزمر : ٦٢ . (ب) النمل : ١٧ .

[٤٥ أ] التي يخلق الله تعالى [/ (١)] الا ان مشايخ ما وراء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسألة ، حتى قالوا : ان الجحوس أسعد حالاً منهم حيث لم يثبتوا الا شريكاً واحداً (٢) والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى . واحتجت المعتزلة بأننا نفرق بالضرورة بين حركة الماشي وحركة (٣) المرتعش ، وان الأولى باختياره دون الثانية ، وبأنه (٤) لو كان الكل يخلق الله تعالى ، لبطل قاعدة التكليف (٥) والمدح والذم والثواب والعقاب ، وهو ظاهر . والجواب : ان ذلك انما يتوجه على الجبرية القائلة بنفي الكسب والاختيار أصلاً (٦) ، واما نحن فنثبت على ما نحققه (٧) ان شاء الله تعالى . وقد تمسكت المعتزلة (٨) بأنه لو كان خالقاً لافعال العباد لكان الله تعالى (٩) هو القائم والقاعد والآكل والشارب والزاني والسارق (١٠) ، الى غير ذلك . وهذا جهل عظيم لأن المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء لا من أوجده (١١) . أولاً يرون ان الله تعالى هو الخالق للسواد والبياض وسائر الصفات (١٢) في الاجسام ، ولا

- (١) ما بين المعوقين ساقط من ج . « لا فتقاره الى الاسباب » : ناقصة في ب .
 (٢) ج : شريكاً واحداً .
 (٣) ج : المشي . وفي أ : من حركة الماشي . د : حركة ساقطة .
 (٤) ج : ولانه . (٥) التكليف : ساقطة من : د .
 (٦) أصلاً : ناقصة في د . (٧) د : على ما نحقق .
 (٨) أ ، ب : يتمسك . وفي د : يتمسك .
 (٩) أ ، ب ، د : لكان هو . (١٠) الزاني والسارق : ناقصتان في د .
 (١١) ج : لا من واحدة . (١٢) د : والاجسام .

يتصف بذلك ؟ وربما يتمسك (١) بقوله تعالى : ((فتبارك الله أحسن الخالقين)) (أ) . ((واذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني)) (٢) . والجواب [٤٥ ب] ان الخلق [هنا] (٣) بمعنى التقدير . « وهي » [أي] (٤) افعال العباد كلها « بارادة الله تعالى ومشينته » وقد سبق اننا عندنا عبارة (٥) عن معنى واحد . « وحكمه » لا يبعد أن يكون ذلك اشارة إلى خطاب التكوين . « وقضيته » أي قضاؤه وهي عبارة عن الفعل (٦) مع زيادة أحكام . لا يقال لو كان الكفر بقضاء الله تعالى لوجب الرضا به ، لأن الرضا [بالقضاء] واجب واللازم باطل (٧) ، لأن الرضا بالكفر كفر ؛ لأننا نقول : الكفر مقضي لا قضاء ، والرضا إنما يجب بالقضاء دون المقضي . « وتقديره » وهو تحديد كل مخلوق (٨) بحده الذي يوجد (٩) الله من حسن وقبح ونفع وضرر ،

- (١) أ : تتمسك .
 (٢) باذني : ساقطة من آ ، ب ، د . وهي الآية ١١٠ من سورة المائدة .
 (٣) هنا : ساقطة من ج ، ب . وفي د : والجواب ان تعالى جعل الخلق هنا .
 (٤) أي : ناقصة في ج . والتكملة من بقية النسخ .
 (٥) أ ، ب ، د : بارادته ومشينته . وفي د : قد سبق أننا عندنا عبارتان .
 (٦) آ : قضاؤه ، وفي ب : قضاؤه وهي ، وفي د : قضاؤه وهو عبارة عن النقل ، وهو تحريف .
 (٧) « لان ... باطل » ساقطة في د . وما بين المعوقين ساقط في ج . والتكملة من آ ، ب .
 (٨) ج : بين كل مخلوق ، وفي آ ب : هو تحديد . وفي د : هو تحديد بكل محدود .
 (٩) آ ب د : الذي يوجد .

[وما] بحويه^(١) من زمان ومكان ، وما يترتب^(٢) عليه من ثواب وعقاب . والمقصود^(٣) تعميم إرادة الله تعالى وقدرته لما مر [من] أن^(٤) الكل بخلق الله ، وهو يستدعي القدرة والارادة لعدم الاكراه والاجبار^(٥) . فان قيل : فيكون الكافر مجبوراً في كفره ، والفاسق في فسقه ، فلا يصح تكليفها بالإيمان والطاعة . قلنا : ان الله تعالى^(٦) أراد منها الكفر والفسق باختيارهما ، فلا جبر . كما انه علم منها^(٧) الكفر والفسق بالاختيار ولم يلزم تكليف المحال . والمعتزلة أنكروا إرادة الله تعالى / للشرور والقبائح ، حتى انه أراد من الكافر والفاسق إيمانه وطاعته ، لا كفره ومعصيته ، زعموا منهم ان إرادة القبح^(٨) قبيحة كخلقه وإيجاده^(٩) . ونحن نمنع ذلك^(١٠) . بل القبح كسب القبيح^(١١) والاتصاف به . فعندهم يكون أكثر

ما يقع من أفعال^(١) العباد على خلاف ارادته تعالى^(٢) ، وهذا شنيع جداً . حكى عن عمرو^(٣) بن عبيد (أ) انه قال : ما ألزمني أحد مثل ما ألزمني مجوسي (ب) كان معي في السفينة ، فقلت له : لم لا تسلم ؟ فقال : لأن الله تعالى لم يرد إسلامي ، فإذا أراد^(٤) إسلامي أسلمت . فقلت للمجوسي : ان الله تعالى يريد اسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك^(٥) . فقال المجوسي : فأنا أكون مع الشريك الأغلب . وحكى ان القاضي عبد الجبار الهمداني (ج) دخل على صاحب

(١) ج : أكثر ما يقع . وفي د : من أعمال .

(٢) آ ، ب ، د : ارادة الله تعالى .

(٣) ج : عمر وهو تصحيف . والتصحيح من بقية النسخ .

(٤) آ ، ب : أراد الله تعالى إسلامي .

(٥) ب : ولكن الشيطان لم يتركك .

(آ) هو صاحب واصل بن عطاء ، وتليذه ، توفي سنة ١٤٣ هـ أو سنة ١٤٤ هـ .
(وفيات الأعيان ١٠١/٣) .

(ب) المجوسية : دين فارسي قديم طرأ عليه كثير من التطور ، وقد عرفه العرب في الجاهلية ورد عليه القرآن . والمجوس ثنائون يؤمنون بوجود مبدئين متناقضين في الكون ، وهم بهذا يلتصقون الى الزرادشتية . وكان العرب يعرفون عنهم عبادتهم النار .
(الملل والنحل ٣٧/٢ - ٣٨) .

(ج) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خايل بن عبد الله الهمداني الاسترأبادي . ويقال له الأسد آبادي . كنيته أبو الحسن . وهو فقيه ومتكلم وأصولي ومفسر . كان مقلداً للشافعي في الفروع وعلى رأي المعتزلة في الأصول . تولى القضاء بالري وهناك توفي في ذي القعدة سنة ٤١٥ هـ ، والبعض يقولون ٤١٤ هـ . من مؤلفاته : تفسير القرآن ، دلائل النبوة ، طبقات المعتزلة ، تنزيه القرآن عن المطاعن . أمال في الحديث ، شرح الأصول الخمسة . ولد سنة ٣٥١ هـ = ٩٧٠ م . (انظر معجم المؤلفين ٧٨/٥) .

(١) وما : ساقطة في ج . والتكملة من بقية النسخ . وفي د : وما لحق به .

(٢) د : وما يترتب .

(٣) آ ، أو عقاب ، وفي د : أو عقاب . وكلمة المقصود كتبت «المقصدة» .

(٤) ب ج : لما مر ان . وما أثبت من آ ، د .

(٥) ج : والأخبار . والتصحيح من بقية النسخ .

(٦) آ ب : انه تعالى .

(٧) آ ، ب : كما أنه تعالى علم منها الكفر ، وفي د : كما أنه علم الكفر .

(٨) ومعصيته : ناقصة في ب . وفي آ ب د : ارادة القبح .

(٩) ج : كخلق وإيجاده . والتصحيح من بقية النسخ .

(١٠) ب ، د : ذلك كله .

(١١) ب د : بل القبيح كسب القبيح . وفي آ : بل القبح كسب القبح .

ابن عباد(أ) وعنده الأستاذ أبو اسحق الاسفراييني(١) ، فلما رأى الأستاذ قال : سبحان من تنزه عن الفجشاء ، فقال الأستاذ [على الفور] (٢) : سبحان من لا يجزي(٣) في ملكه الا ما يشاء(٤) . والمعتزلة اعتقدوا [٤٦ب] ان الأمر يستلزم الإرادة ، والنهي عدم الإرادة ، فجعلوا إيمان الكافر مراداً(٥) وكفره غير مراد . ونحن نعلم ان الشيء قد لا يكون مراداً(٦) ويؤمر به ، و [قد] (٧) يكون مراداً(٨) وينهى عنه لحكم ومصالح يحيط بها(٩) علم الله تعالى ، أو لأنه لا يسأل عما يفعل . ألا يرى ان السيد اذا أراد أن يظهر على الحاضرين عصيان عبده ، يأمره بالشيء ولا يريد منه ؟ وقد(١٠) يتمسك من الجانبين بالآيات ، وباب التأويل مفتوح على الفريقين(١١)

- (١) ج : الاسفراي .
(٢) د : سبحان من لا يقع . (٤) آ ، ب ، د : ما يشاء .
(٥) د : مراد . (٦) ج : مراد .
(٧) التكملة من بقية النسخ . (٨) أ : به .
(٩) وقد : ناقصة في ب . وفي ج : ولا يريد .
(١٠) على الفريقين : ناقصة في د .

(أ) هو اسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن ادريس الطالقاني ، نسبة الى الطالقان ، وهي ولاية بين قزوين وابهر ، ولد باصطخر وقيل بالطالقان في ذي القعدة سنة ٨٣٢٦ = ٩٣٧ م ، وتوفي بالري في صفر سنة ٨٣٨٥ = ٩٩٥ م . عرف بالصاحب لأنه صاحب الوزير أبا الفضل بن العميد ، كنيته أبو القاسم . وهو كاتب واديب وسياسي ، تولى الوزارة للملك مؤيد الدولة بن بويه بن ركن الدولة ، له : المحيط في اللغة في سبع مجلدات ودويان شعر ، وكتاب الوزراء ، وعنوان المعارف في التاريخ . ويقول الكسنتي : وكان غالباً في الرقض والاعتزال ساعياً في تربية أبي هاشم الجبائي ورفع قدره . واعلاه ذكره . (ص ١١٤) . (وانظر المهرست ص ١٣٥) .

« والعباد أفعال اختيارية يثابون بها » إن كانت طاعة « ويعاقبون عليها(١) » إن كانت معصية . لا كما زعمت الجبرية(أ) انه لا فعل للعبد أصلاً ، وان حركاته بمنزلة حركات(٢) الجمادات لا قدرة عليها ولا قصد(٣) ولا اختيار ، وهذا باطل ، لأننا نفرق بالضرورة بين حركة(٤) البطش وحركة الارتعاش ، ونعلم ان الأول باختياره دون الثاني ، ولأنه لو لم يكن للعبد فعل أصلاً لما صح تكليفه ، ولا ترتب(٥) استحقاق الثواب والعقاب(٦) على أفعاله ، ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقة القصد / والاختيار اليه ، على سبيل [٤٧ب] الحقيقة . مثل حلي وصام وكتب ، بخلاف مثل طال الغلام واسود لونه . والنصوص القطعية تنفي ذلك : كقوله تعالى : ((جزاء(٧)

- (١) عليها : ناقصة في د .
(٢) ج : حركة الجمادات . والمثبت من بقية النسخ .
(٣) ولا قصد : ناقصة في د .
(٤) ب : لا تفرق . وفي د : حركتي البطش .
(٥) د : ولا ترتب . (٦) ب : ولا العقاب .
(٧) ب : تنفي ذلك كله . وفي د : لقوله جزاء .

(أ) يقول الجرجاني : الجبر هو اسناد فعل العبد الى الله تعالى ، ومنه جاءت الجبرية . ويقول الكسنتي : هم فرقتان : جبرية خالصة لا تثبت للعبد قدرة لا مؤثرة ولا كاسبة بل تجعله بمنزلة الجمادات كالجسمية . وجبرية غير خالصة تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة بل كاسبة كالاشعرية والنجارية والضرارية ، والمراد هنا هي الفرقة الأولى ... لكن الجبرية يفرقونها لا يقولون بالاستحقاق بل الثواب عتدم فضل من الله تعالى والعقاب عدل منه . (ص ١١٥) .

بما كانوا يعملون)) (أ) وقوله تعالى : ((فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)) (ب) الى غير ذلك^(١) . فإن قيل بعد تعميم علم [الله] تعالى^(٢) وإرادته : الجبر لازم (ج) قطعاً لأنها إما أن يتعلق^(٣) بوجود الفعل فيجب ، أو بعدمه فيمتنع ، ولا اختيار^(٤) مع الوجوب والامتناع . قلنا : الله تعالى^(٥) يعلم ويريد ان العبد بفعله أو بتركه^(٦) باختياره فلا إشكال . فإن قيل : فيكون فعله الاختياري واجباً أو ممتنعاً وهذا ينافي الاختيار^(٧) ، قلنا بمنوع ، فإن الوجوب بالاختيار يحقق للاختيار لا منافي له^(٨) . وأيضاً منقوض بأفعال الباري^(٩) . فإن قيل : لا معنى لكون^(١٠) العبد فاعلاً بالاختيار إلا كونه موجوداً لأفعاله بالقصد والارادة ، وقد سبق أن^(١١) الله تعالى مستقل بخلق

(١) د : بعد كلمة فليؤمن كتب كلمة : الآية ، أي الى آخر الآية ، دون ذكرها . وفيها أيضاً : الى غير ذلك ، سائطة .

(٢) ج : بعد تعميم علم تعالى ، وفي د : بدون كلمة تعالى . والتكملة من بقية النسخ .

(٣) ج : يتعلقهما . والتصحيح من بقية النسخ .

(٤) ج : والاختيار . والتصحيح من بقية النسخ .

(٥) الله تعالى : ناقصة في ب د .

(٦) آ ب ج : يتركه . والأصح بفعله أو يتركه .

(٧) ج : الاجبار . (٨) له : ناقصة في ب د .

(٩) آ ، ب ، د : زيادة تعالى . (١٠) ج : يكون .

(١١) ان : ناقص في د ، وفي ب : بالقصد والاختيار .

(أ) الأحقاف : ١٤ ، الواقعة : ٢٤ .

(ب) الكهف : ٢٩ .

(ج) هنا تنتهي الصفحات المكتوبة بخط مختلف في د .

الأفعال وإيجادها ، ومعلوم ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين^(١) فيلزم أحد الأمرين : إما عدم / كون العبد فاعلاً [ب ٤٧] بالاختيار ، أو عدم كون الله تعالى خالقاً لأفعال العباد ، والثاني بط^(أ) فتعين الأول^(٢) . قلنا : لا كلام في قوة هذا الكلام ومثاقته ، إلا أنه لما ثبت بالبرهان ان الخالق هو الله تعالى ، وبالضرورة^(٣) ان لقدرة العبد وإرادته مدخلاً في^(٤) بعض الأفعال ، كحركة البطش ، دون البعض كحركة الارتعاش ، احتجنا في التقصي^(٥) عن هذا المضيق إلى القول بأن الله تعالى خالق والعبد كاسب . وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب ، وإيجاد الله تعالى [الفعل]^(٦) عقيب ذلك خلق . والمقدور الواحد داخل تحت القدرتين^(٧) لكن بجهتين مختلفتين ، فالفعل^(٨) مقدور الله تعالى بجهة اليجاد ، ومقدور العبد بجهة الكسب . وهذا القدر من المعنى

(١) ج : مستقلين .

(٢) جملة : فيلزم ... فتعين الأول ، ناقصة في آ ب د .

(٣) د : بالضرورة .

(٤) ج : من خلاف . والتصحيح من بقية النسخ .

(٥) ب : التقصي ، وفي آ ج : التفصي .

(٦) ناقصة في ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٧) آ ، ب ، د : قدرتين . (٨) ج : بالفعل .

(أ) هذا رمز كلمة باطل . أي : والثاني باطل .

ضروري^(١) ، وإن لم تقدر^(٢) على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصلة عن تحقيق كون فعل العبد يخلق الله تعالى وإيجاده مع ما فيه للعبد^(٣) من القدرة والاختيار . ولهم في الفرق بينهما عبارات ، [٢٤٨] مثل ان الكسب بآلة^(٤) ، والخلق لا بآلة / والكسب مقدور وقع في محل قدرته ، والخلق لا في محل قدرته . والكسب لا يصح انفراد القادر به^(٥) ، والخلق يصح . فإن قيل : قد أثبت مانسب^(٦) إلى المعتزلة من إثبات الشراكة ، قلنا : إن الشراكة^(٧) أن يجتمع^(٨) اثنان على شيء وينفرد كل منهما بما هو له دون الآخر ، كشركاء القرية والحلقة ، وكما إذا جعل العبد خالقاً لأفعاله والصانع خالقاً لساكنات

(١) في حاشية ج : لأن تعلق القدرة بالمقدور لا يجب أن يكون بالإيجاد ، فإن قدرة الله تعالى تتعلق في الأزل بالعالم بلا إيجاد ثم يتعلق به عند الإيجاد نوعاً آخر من التعلق . كذا في شرح المقاصد . ويقول الكسب في حاشيته بعد أن يشرح بعض أقوال المتكلمين من جبرية وقدريّة : « . . . وذكر الشارح (يعني التفتازاني) رحمه الله في بيان معنى الكسب أقوالاً مختلفة ، لكن حاصلها يرجع إلى اثنين : أحدهما : ما قيل من أن أثر قدرة العبد تعيين أحد طرفي الفعل ، ولا يلزم منها وجود أمر حقيقي ، فلا ينافي استبعاد الواجب تعالى بالحق ، وفيه نظر . والثاني : ما سمعت من أن للقدرة بالنسبة إلى المقدور تعلق . فمعنى الكسب أن يخلق الله تعالى في العبد قدرة متعلقة بالفعل تعلقاً لا يترتب عليه وجود المقدور ومن هنا قيل : لم يثبت من معنى الكسب غير مقارنة القدرة للفعل . (ص ١١٧) .

(٢) د : يقدر ، وفي ب : تقدر .

(٣) أ ب د : مع ما للعبد فيه . (٤) أ ، ب ، د : وقع بآلة .

(٥) د : القادرية .

(٦) ج : مانفيم نسب . والمثبت من بقية النسخ .

(٧) أ ، ب ، د : قلنا الشراكة . (٨) آ : ان يجتمع .

الأعراض والأجسام ، بخلاف [ما]^(١) . إذا أضيف أمر إلى شيئين يجهتين مختلفتين ، كالأرض تكون^(٢) ملكاً لله تعالى بجهة التخليق ، وللعباد بجهة ثبوت التصرف . وكفعل العبد ينسب إلى الله تعالى بجهة الخلق ، وإلى العبد بجهة الكسب . فإن قيل : فكيف^(٣) كان كسب القبيح قبيحاً سفهاً موجباً لاستحقاق الذم ، بخلاف خلقه ؟ قلنا : لأنه قد ثبت ان الخالق حكيم لا يخلق شيئاً إلا وله عاقبة حميدة وإن لم نطلع^(٤) عليها ، فجزمنا بأن مانستحقه من الأفعال قد يكون له فيها حكم ومصالح ، كما في خلق الأجسام الخبيثة الضارة المؤلمة / بخلاف الكسب فإنه قد يفعل [٢٤٨ ب] الحسن وقد يفعل القبيح ، فجعلنا كسبه للقبيح^(٥) مع ورود النهي عنه قبيحاً^(٦) سفهاً موجباً لاستحقاق الذم والعقاب . « والحسن منها ، أي أفعال^(٧) العباد [و]^(٨) هو ما يكون متعلق المدح في العاجل ، والثواب في الآجل . والأحسن أن يفسر بما لا يكون متعلقاً للذم والعقاب ليشمل المباح . « برضاء الله تعالى » أي إرادته من غير اعتراض . « والقبيح^(٩) منها » وهو ما يكون متعلق الذم في العاجل

(١) ساقطة في ج ، والتكملة من بقية النسخ .

(٢) ب : يكون . (٣) د : كيف .

(٤) ب : يطلع . (٥) ب : للقبح .

(٦) آ ، قبيحاً . (٧) آ ، ب ، د ، من أفعال .

(٨) ساقطة من ج .

(٩) ب ج د : والقبح . ورجحنا ما في آ ، لاستقامة المعنى .

والعقاب في الآجل « ليس برضائه »^(١) لما عليه من الاعتراض .
قال الله تعالى : ((ولا يرضى لعباده الكفر)) (أ) . يعنى ان الارادة
والمشيئة والتقدير يتعلق بالكل ، والرضا^(٢) والمحبة والأمر لا يتعلق
إلا بالحسن دون القبيح « والاستطاعة مع الفعل » خلافاً للمعتزلة
« وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل » إشارة إلى ما ذكره
صاحب التبصرة (ب) من انها عرض بخلقه الله تعالى في^(٣) الحيوان
ليفعل^(٤) به الأفعال الاختيارية^(٥) ، وهي علة للفعل ، والجمهور على
انها شرط لأداء الفعل لا علة . وبالجمله هي صفة يخلقها^(٦) الله
[٤٩] تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد / سلامة الأسباب والآلات ،
فان قصد فعل الخير ، خلق الله تعالى قدرة فعل الخير ، وان
قصد فعل الشر ، خلق الله تعالى^(٧) قدرة فعل الشر . فكان
هو المضيع لقدرة فعل الخير فيستحق [الذم]^(٨) والعقاب .
ولهذا ذم الكافرين بأنهم لا يستطيعون السمع . وإذا كانت

(١) أ ، ب ، د : برضاه . (٢) أ ، ب ، د : والرضا .

(٣) ج : من الحيوان .

(٤) أ ج : يفعل . د : ويفعل . ورجحنا ما في ب .

(٥) ج : الاختيار ، والمثبت من بقية النسخ .

(٦) ج : يخلق ، وفي د : يجعلها .

(٧) ب . د : خلق قدرة .

(٨) ساقطة من ج . والتكملة من بقية النسخ .

(أ) الزمر : ٧ .

(ب) وهو الشيخ أبو المعين الذي مر ذكره ص ٤٢ .

الاستطاعة عرضاً وجب أن تكون مقارنة للفعل بالزمان لا سابقة
عليه ، والا لزم وقوع [الفعل]^(١) بلا استطاعة وقدرة عليه ، لما
مر من امتناع بقاء الأعراض . فان قيل : لو سلم استحالة بقاء
الأعراض ، فلا نزاع في امكان تجدد الأمثال عقيب الزوال فمن
أين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة ؟ قلنا انما ندعي لزوم ذلك اذا
كانت القدرة التي بها الفعل ، [هي]^(٢) القدرة السابقة . واما اذا
جعلتموها المثل^(٣) المتجدد المقارن ، فقد اعترفتم بأن القدرة التي بها
الفعل لا تكون إلا مقارنة . ثم إن ادعيتم انه^(٤) لا بد لها من
أمثال سابقة حتى لا يمكن الفعل بأول ما يحدث من القدرة ، فعليكم
البيان . وأما ما يقال : لو فرضنا بقاء القدرة السابقة إلى آن الفعل ، [٤٩ب]
لما بتجدد الأمثال ، ولما باستقامة بقاء الاعراض^(٥) . فإن قالوا
بجواز وجود الفعل^(٦) بها في الحالة الأولى ، فقد تركوا منهم حيث
جوزوا مقارنة الفعل القدرة . وإن قالوا بامتناعه لزم التحكم والترجيح^(٧)
بلا مرجح ، إذ القدرة بجالها لم تتغير^(٨) ولم يحدث فيها^(٩) معنى
لاستحالة ذلك على الأعراض . فلم صار الفعل بها في الحالة الثانية
واجباً ، وفي الحالة الأولى ممتنعاً ؟ وفيه^(٩) نظر لأن القائلين^(١٠)

(١) ساقطة من ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٢) ساقطة من ج . د . والتكملة من بقية النسخ .

(٣) د : المثل . (٤) ب : بأنه .

(٥) ج : العرض . (٦) ب : بجواز الفعل .

(٧) آ ب : الترجيح . (٨) ج : لم يتغير .

(٩) آ ، ب ، د : فليه . (١٠) ج : القائلين .

بكون الاستطاعة قبل الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية ،
وبأن كل فعل يجب أن^(١) يكون بقدرة سابقة عليه بالزمان البتة ،
حتى يمتنع حدوث الفعل في زمان حدوث القدرة مقرونة بجميع
الشرائط ، ولأنه يجوز أن يمتنع [الفعل]^(٢) في الحالة الأولى
لاكتفاء شرط [أو]^(٣) وجود مانع . ويجب في الثانية لتمام الشرائط
[٥٠] مع ان القدرة التي هي صفة / القادر في الحالتين^(٤) على سواء .
ومن هنا ذهب بعضهم إلى [انه]^(٥) ان أريد بالاستطاعة القدرة
المستجمعة لجميع^(٦) شرائط التأثير ، فالحق انها مع الفعل ، وإلا
فقبله . وأما امتناع بقاء الاعراض فمبني^(٧) على مقدمات ضعيفة^(٨)
البيان ، وهي إن بقاء الشيء أمر محقق زائد عليه ، وانه يمتنع^(٩)
قيام العرض بالعرض ، وانه يمتنع قيامها^(١٠) معاً بالحل . ولما استدل
القائلون^(١١) بكون الاستطاعة قبل الفعل [بأن التكليف حاصل قبل
الفعل]^(١٢) ضرورة ان الكافر مكلف بالإيمان ، وتارك الصلاة مكلف

(١) د : يجب بأن .

(٢) ساقطة من ج . والتكلمة من بقية النسخ .

(٣) ساقطة من ج . والتكلمة من بقية النسخ .

(٤) أ ، ب ، د : الحالين .

(٥) ساقطة من ج . ومثبتة في بقية النسخ .

(٦) ب د : بجميع .

(٧) ج : فمبينة ، وفي ب : مبني . ورجحنا ما في أ ، د .

(٨) أ . ب . د : صعبة . (٩) أ : يمتنع .

(١٠) ج : قيامها . (١١) أ : العالمون . وفي ج : القابلون .

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج . والتكلمة من بقية النسخ .

بها بعد دخول الوقت ؛ فلو لم تكن^(١) الاستطاعة متحققة ، ح (أ)
لزم تكليف العاجز وهو باطل . أشار إلى الجواب بقوله : « ويقع
هذا الاسم » يعني لفظ الاستطاعة « على سلامة الاسباب والآلات
والجوارح » كما في قوله تعالى : ((والله على الناس حج البيت
من استطاع إليه سبيلاً)) (ب) . فإن قيل^(٢) : الاستطاعة صفة المكلف
وسلامة الاسباب والآلات ليست صفة له ، فكيف يصح^(٣) تفسيرها
بها ؟ قلنا : المراد سلامة الاسباب^(٤) / والآلات^(٥) . والمكلف كما [٥٠ ب]
يتصف بالاستطاعة يتصف بذلك [حيث]^(٦) يقال : هو ذو سلامة
اسباب ، إلا أنه لتركيبه^(٧) لا يشتق منه اسم فاعل^(٨) يحمل عليه
بخلاف الاستطاعة . « وصحة التكليف تعتمد هذه الاستطاعة ،
التي هي سلامة الاسباب والآلات ، لا الاستطاعة بالمعنى الأول .
فإن أريد بالعجز عدم الاستطاعة بالمعنى الاول ، فلا نسلم استحالة
تكليف العاجز . وإن أريد بالمعنى الثاني فلا نسلم لزومه^(٩) ، لجواز
ان يحصل قبل الفعل سلامة الاسباب والآلات ، وإن لم تحصل^(١٠) »

(١) أ ب : فلو لم يكن . ج . فلم تكن . د : ولو لم تكن .

(٢) فان : ناقصة في د . (٣) ب : يصح .

(٤) ب ج د : أسبابه . (٥) ب ج : وآلاته . د : والآية .

(٦) ناقصة في ج . والتكلمة من بقية النسخ .

(٧) أ : لتركيبه . (٨) ج : اسم الفاعل .

(٩) ب : لزمه . (١٠) د : يحصل .

(أ) رمز لكلمة حيلثذ .

(ب) آل عمران : ٩٧ .

حقيقة القدرة التي بها الفعل . وقد يجاب بأن القدرة صالحة للضدين^(١) عند أبي حنيفة رحمه الله^(٢) ، حتى ان القدرة المصروفة^(٣) إلى الكفر هي بعينها القدرة التي تصرف إلى الايمان ، لا اختلاف إلا في التعلق ، وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة . فالكافر^(٤) قادر على الايمان المكلف به ، إلا أنه صرف قدرته إلى الكفر وضيع باختياره صرفها إلى الايمان فاستحق الذم والعقاب . ولا يخفى أن في هذا الجواب تسليماً بكون^(٥) القدرة قبل الفعل^(٦) ، لأن القدرة على الإيمان في حال الكفر تكون^(٧) قبل الايمان لا محالة . فإن أجيب بأن المراد ان القدرة وإن صلت للضدين ، لكنها من حيث التعلق بأحدهما لا تكون^(٨) إلا معه ، حتى ان ما يلزم مقارنتها للفعل^(٩) هي القدرة المتعلقة بالفعل ، وما يلزم مقارنتها للترك هي القدرة المتعلقة به . وأما / نفس القدرة فقد تكون^(١٠) [P51] متقدمة متعلقة بالضد . قلنا : هذا بما لا يتصور فيه نزاع بل هو لغوي^(١١) من الكلام فليتأمل . « ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه » سواء

- (١) ج : للضدين .
(٢) أ ، ب ، د : رضي الله عنه .
(٣) ب : المصرفة ، وفي د : المعروفة .
(٤) د : والكافر .
(٥) آ ب د : الكون .
(٦) ب : يكون .
(٧) ب ج : لا يكون ، وفي آ د : غير منقوطة .
(٨) ج د : بالفعل .
(٩) ج : يكون .
(١٠) ب : النزاع . وفي ج : لغوي .

(آ) يقول الكستلي : فان صح عن أبي حنيفة رحمه الله أن القدرة صالحة للضدين وان الاستطاعة مع الفعل ، فالوجه في الجمع بين كلاميه هو ما ذكره الامام الرازي وقد استحسنته الشارح في بعض تصانيفه ونسبه الى المحققين . « ص ١٢٣ » .

كان ممتنعاً في نفسه كجمع^(١) الضدين ، أو ، مكنناً كخلق^(٢) الجسم . وأما ما يمنع بناء على ان الله تعالى علم خلافه أو أراد^(٣) خلافه ، كإيمان الكافر وطاعة العاصي^(٤) ، فلا نزاع في وقوع التكليف به لكونه مقدور المكلف^(٥) بالنظر إلى نفسه . ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع^(٦) متفق عليه لقوله تعالى : ((لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)) (أ) . والأمر في قوله تعالى : ((انبئوني بأسماء هؤلاء)) (ب) . للتعجيز^(٧) دون التكليف . وقوله تعالى حكاية : ((ربنا ولا تحملنا^(٨) ما لا طاقة لنا به)) (ج) . ليس المراد بالتحميل هو التكليف ، بل إيصال ما لا يطاق من العوارض اليهم . وأما^(٩) النزاع في الجواز فمنعه المعتزلة بناء على القبح العقلي ، وجوهره الأشعري لأنه لا يقبح من الله تعالى شيء^(د) : وقد يستدل^(٩) بقوله تعالى : ((لا يكلف الله

- (١) ج : كجميع .
(٢) آ : خلق .
(٣) ج : وان أراد . والمثبت من بقية النسخ .
(٤) د : طاعة العاصي ، وقد يكون المفصود العاجز .
(٥) أ د : وقوع التكليف لكونه ، وفي ب : مقدوراً لمكلف .
(٦) د : أنبئوني هؤلاء التعجيز .
(٧) ربنا : ناقصة في د . وفي ج : لا تحملنا .
(٨) آ ج د : وانما . والمثبت من ب .
(٩) ب : ويستدل ، وفي د : وقد استدل .

- (أ) البقرة : ٢٨٦ .
(ب) البقرة : ٣١ .
(ج) البقرة : ٢٨٦ .

(د) يقول الكستلي هنا : يدل على صحة التكليف بالمتنع لذاته أيضاً كما اختاره بعضهم ، لا بالممكن فقط كما هو رأي بعضهم ، ومنهم من استدل على جواز التكليف بالمتنع لذاته بل على وقوعه بتكليف أبي لخب بالايمان مع أنه ممتنع لذاته ... (ص ١٢٤) .

نفساً إلا وسعها)) ، على نفي الجواز ، وتقديره^(١٠) أنه لو كانت جائزاً لما لزم من فرض وقوعه محال ، ضرورة أن استحالة اللزوم^(١١) توجب^(١٢) استحالة الملزوم ، تحقيقاً لمعنى اللزوم^(١٣) ، لكنه لو وقع لزم كذب كلام^(١٤) الله تعالى وهو محال . وهذه نكتة في بيان استحالة / كل ما يتعلق^(١٥) علم الله تعالى وإرادته واختياره^(١٦) بعدم وقوعه . وحلها إنا لا نسلم أن كل ما يكون ممكناً^(١٧) في نفسه ، لا يلزم من فرض وقوعه محال ، وإنما يجب ذلك لو^(١٨) لم يعرض له الامتناع^(١٩) بالغير ، وإلا لجاز أن يكون لزوم المحال بناء على الامتناع بالغير . الا يرى أن الله تعالى لما أوجد العالم بقدرته واختياره ، فعدمه ممكن في نفسه ؟ مع أنه يلزم من فرض وقوعه تخلف المعلول عن^(٢٠) علته التامة وهو محال . والحاصل أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر إلى ذاته ، وأما بالنظر إلى أمر زائد على نفسه^(٢١) فلا نسلم أنه لا يستلزم المحال . « وما يوجد من الالم في المضروب عقيب ضرب الانسان^(٢٢) » ، والانكسار في الزجاج عقيب كسر الانسان ، قيد بذلك ليصح^(٢٣) محلاً للخلاف في أنه هل للعبد صنع

- (١) أ ، ب : وتقديره . (٢) ج : بوجب .
(٣) د : ضرورة أن استحالة الملزوم تحقيقاً لمعنى اللزوم .
(٤) كلام : ناقصة في د . (٥) أ ب د : تعلق .
(٦) أ د : أو إرادته أو اختياره (٧) ج : هو ممكناً .
(٨) ج : أن لو . (٩) ب : امتناع .
(١٠) د : من علته . (١١) ج : في نفسه .
(١٢) ب . د : انسان . (١٣) أ . ب : ليصلح .

فيه أم لا . « وما أشبهه » كالموت عقيب القتل ، كل ذلك مخلوق الله^(١) تعالى ، لا مر من أن الخالق هو الله تعالى وحده ، وإن كل الممكنات مستندة إليه^(٢) بلا واسطة . والمعتزلة لما أسندوا بعض الأفعال إلى غير الله تعالى ، قالوا : إن كان الفعل صادراً عن الفاعل^(٣) / لا بتوسط^(٤) فعل آخر فهو بطريق المباشرة ، وإلا^[٥٢] فبطريق التوليد ، ومعناه أن يوجب فعل الفاعل^(٥) فعلاً آخر ، كحركة اليد توجب حركة المفتاح . فالألم يتولد^(٦) من الضرب ، والانكسار من الكسر ، وليسوا مخلوقين لله تعالى . وعندنا الكل بخلق الله تعالى « لاصنع للعبد في تخليقه » والأولى أن لا يقيد^(٧) بالتخليق^(٨) لأن ما يسمونه متولدات لاصنع للعبد فيها^(٩) أصلاً ، أما التخليق فلاستحالته من العبد ، وأما الاكتساب [فلاستحالة اكتساب]^(١٠) ما ليس قائماً بحل القدرة ولهذا لا يتمكن العبد من عدم حصولها بخلاف أفعاله الاختيارية . « والمقتول ميت بأجله » أي الوقت المقدر لموته ، [لا]^(١١) كما زعم بعض المعتزلة من أن الله تعالى قد قطع عليه

- (١) أ ب د : لله .
(٢) اليه : ناقصة في د . (٣) د : من الفاعل .
(٤) ب د : لا بتوسط . (٥) أ ب د : فعل لفاعله .
(٦) ب : متولد . (٧) ب : يقيد .
(٨) د : بالتخليق . (٩) أ ب ج : فيه . ورجعنا ما في د .
(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من ج والتكلمة من بقية النسخ .
(١١) ساقطة من ج .

الأجل (أ) . لنا إن الله تعالى قد حكم بأجل العباد على ما علم من غير تردد ، وبأنه^(١) إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (ب) . واحتجت المعتزلة^(٢) بالأحاديث الواردة في أن بعض الطاعات يزيد في العمر^(٣) ، وبأنه لو كان ميتاً بأجله/ لما استحق القاتل ذمماً ولا عقاباً ولا دية ولا^(٤) قصاصاً ، إذ ليس موت المقتول بخلقه ولا بكسبه . والجواب عن الأول أن الله تعالى كان يعلم أنه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان عمره أربعين سنة ، لكنه علم أنه يفعلها ويكون عمره سبعين سنة فنسبت^(٥) هذه الزيادة إلى تلك

- (١) د : من غير تردد بأنه ، وفي ج : وبأنهم ، وفي أ : وبآية ، وهو تحريف .
(٢) المعتزلة : ناقصة في د .
(٣) أب د : تزيد . وفي حاشية على ج : وهي قوله ع . م الصدقة ترد البلاء . وتزيد العمر ، وقال ع . م : صلة الرحم تزيد في العمر ، وغير ذلك من الأحاديث الواردة في زيادة العمر .
(٤) آ ب د : أو قصاصاً .
(٥) سنة : ناقصة في أ ، وفي ب د : فنسبة .

(أ) يقول الكسنتي هنا هكذا وقع عبارته في النسخ الواصلة إلينا ، والصواب أن القاتل قطع عليه الأجل كما وقع في شرح المقاصد لأن موت المقتول عند فعل القاتل بطريق التوليد لا صنع لله تعالى فيه ، فهو الذي قطع عليه الأجل ، أي لم يتركه ليستوفيه كله ... فالمقتول عند ميت قبل الموت المقدر لموته ، حتى أنه لو لم يقتل لامتد حياته إلى ذلك الوقت البتة ، فلا يكون عند وقت معين يكون الموت فيه قطعاً ، وهذا يناسب انكارهم الفضاة والقدر في أفعال العباد (ص ١٢٦) .
(ب) الأهراف : ٣٤ : « ولكل أمة أجل فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » .

الطاعة^(١) بناء على علم الله تعالى أنه لولاها لما كانت [تلك]^(٢) الزيادة . وعن الثاني أن وجوب العقاب والضمان على القاتل يعتبر^(٣) لارتكابه المنهي وكسبه^(٤) الفعل الذي يخلق الله تعالى عقبيه الموت بطريق جري العادة ، فإن القتل فعل القاتل كسباً وإن لم يكن خلقاً ، والموت قائم بالميت مخلوق لله^(٥) تعالى لا صنع للعبد فيه^(٦) تخليقاً ولا اكتساباً . ومبنى هذا أن^(٧) الموت وجودي بدليل قوله تعالى : ((خَلَقَ [الموت]^(٨) والحياة)) (أ) . والأكثر أن على أنه عديم ، ومعنى خلق [الموت]^(٩) : قدره . « والأجل واحد » لا كما زعم الكعبي (ب) أن للمقتول أجلين : القتل والموت ، وأنه لو لم يقتل لعاش إلى أجله الذي هو الموت ، ولا كما زعمت الفلاسفة أن للحيوان أجلاً طبعياً هو وقت موته بتحليل^(١٠) وطوبته وانطفاء

[٥٣]

- (١) آ : الطاعات .
(٢) ساقطة من ج . والتكملة من بقية النسخ .
(٣) ج د : تعبد . (٤) آ : النبي . وفي د : وكسبه .
(٥) ب ج : مخلوق الله . وفي بعض النسخ وضع خط فوق جملة : « والموت قائم بالميت مخلوق لله تعالى » وهذا يعني أن هذه الجملة هي من متن العقائد . مع أن العادة جرت في نفس هذه النسخ على أن تكتب هذه الجملة باللون الأحمر . وبعض النسخ يد الخط حتى كلمة « اكتساباً » .

- (٦) ب د : لا صنع فيه للعبد . (٧) آ ب د : على أن .
(٨) ساقطة من ج .
(٩) آ ب د : طبعياً . ج : بتخلل . وما ذكر من آ ب د .

(آ) الملك : ٢ .
(ب) هو نفس البلخي المعتزلي الذي مرث ترجمته انظر صفحة ٤٤ .

حرارته الغريزيتين ، وآجالاً^(١) اخترامية بحسب الآفات والأمراض .
« والحرام رزق » لأن الرزق أمم لما يسوقه الله تعالى إلى الحيوان
فياكله^(٢) ، وذلك قد يكون حلالاً وقد يكون حراماً ، وهذا أولى من
تفسيره^(٣) بما يتغذى به الحيوان ، لخلوه عن معنى الإضافة إلى الله
تعالى مع أنه معتبر في مفهوم الرزق^(٤) . وعند المعتزلة : الحرام
ليس يرزق لانهم فسروه تارة بملوك يأكله المالك ، وتارة بما
لا يمنع^(٥) من الانتفاع به [شرعاً]^(٦) ، وذلك لا يكون إلا حلالاً .
لكن يلزم على الأول أن لا يكون ما يأكله الدواب رزقاً . وعلى
الوجهين أن من أكل الحرام طول عمره لم^(٧) يرزقه الله تعالى أصلاً .
ومبنى هذا الاختلاف^(٨) على أن الإضافة إلى الله تعالى^(٩) معتبرة
في معنى الرزق ، ولأنه^(١٠) لا رازق إلا الله تعالى^(١١) وحده ، وإن
العبد يستحق الذم والعقاب^(١٢) على أكل الحرام ، وما يكون مستنداً
إلى الله تعالى لا يكون قبيحاً ، ومتركبه لا يستحق الذم / والعقاب .
[٥٣ ب] والجواب أن ذلك لسوء مباشرة أسبابه باختياره . « وكل يستوفي

- (١) ج : غريزتين وأجلاً . والتصحيح من بقية النسخ .
(٢) د : ويأكله . (٣) ج : من تفسير .
(٤) د : في مفهوم معنى الرزق .
(٥) د : بملوك يأكله الأكل المالك ! وفي ج : بما يمنع .
(٦) ساقطة من آ ج د . وما أثبت من ب .
(٧) ج : ولم . (٨) د : ومبنى الاختلاف .
(٩) آ : الإضافة لله تعالى . (١٠) آ . ب . د : وأنه .
(١١) ساقطة من آ ب د . (١٢) مكررة في د .

(أ) يريد هنا الأسباب لثرضية الملكية .

رزق نفسه حلالاً كان أو حراماً ، لحصول^(١) التغذية بها جميعاً .
« ولا يتصور أن [لا] يأكل انسان رزقه^(٢) » أو يأكل غيره رزقه .
لأن ما قدره الله تعالى غذاء لشخص يجب أن يأكله ويمتنع^(٣) أن
يأكله غيره ، وأما بمعنى الملك فلا يمتنع^(٤) . « والله تعالى يضل
من يشاء ويهدي من يشاء »^(٥) بمعنى خلق الضلالة والاهتداء ،
لأنه الخالق وحده . وفي التقييد إشارة إلى أنه^(٦) ليس (أ) الهداية
ببيان^(٧) طريق الحق لأنه عام في حق الكل . والاضلال هو عبارة^(٨)
عن وجدان العبد ضالاً أو تسميته ضالاً ، إذ لا معنى لتعليق ذلك
بشيئة الله تعالى . نعم قد يضاف^(٩) الهداية إلى النبي عليه السلام^(١٠)
مجازاً بطريق التسبب^(١١) ، كما يسند إلى القوآن . وقد يسند
الإضلال^(١٢) إلى الشيطان مجازاً^(١٣) كما يسند إلى الأصنام . ثم المذكور
في كلام^(١٤) المشايخ إن الهداية عندنا خلق الاهتداء / . ومثل [٥٤ أ]

- (١) آ : بحصول . ج : احراماً .
(٢) د : الانسان ، وفي ج : لا يتصور أن يأكل انسان رزقه ، وهو قلب للعنى .
(٣) د : ويمتنع . (٤) د : يمتنع .
(٥) يشاء : ناقصة في د . (٦) ب : د : إلى أن .
(٧) د : بيان ، ج : ليس بالهداية بيان . والمثبت من آ ب .
(٨) ب : ولا الاضلال . وكلمة « عبارة » ساقطة من د .
(٩) د : تضاف . (١٠) آ ب : صلى الله عليه وسلم .
(١١) ب : التسبب . (١٢) ج : الضلال .
(١٣) ج : مجاز . (١٤) ب : من كلام .

هداه [الله] فلم يهتد مجازاً^(١) عن الدلالة والدعوة إلى الاهتداء ،
وعند المعتزلة بيان طريق الصواب ، وهو باطل لقوله^(٢) تعالى :
((إنك لا تهدي من أحببت)) (آ) ولقوله عليه السلام : « [اللهم]
اهد^(٣) قومي » . مع انه يبين الطريق ودعاهم إلى الاهتداء . والمشهور
ان الهداية عند المعتزلة هي^(٤) الدلالة الموصلة إلى المطلوب ، وعندنا
هي الدلالة على طريق يوصل^(٥) إلى المطلوب سواء حصل الوصول
والاهتداء أو لم^(٦) يحصل . « [وما]^(٧) هو الأصلح للعبد ، فليس
ذلك^(٨) بواجب على الله تعالى ، وإلا لما خلق الكافر الفقير المعذب
في الدنيا والآخرة ، ولما كان له منة على العباد ، واستحقاق^(٩)
شكر في الهداية وإفاضة أنواع الخيرات ، لكونها^(١٠) أداء للواجب
ولما كان امتنانه على [النبي صلى الله عليه وسلم فوق امتنانه على]^(١١)

(١) ج : د : هداه فلم يهتد . ب : فلم يهتدي . ج : مجازاً .

(٢) ج : قوله .

(٣) اللهم : ناقصة في ج : د . وفي ج : ب : اهدي .

(٤) ب : هو .

(٥) ج : « عندنا » من غير واو ، وفي آ : ب : وعندنا الدلالة على طريق ، وفي د :

الدلالة على طريق موصل . (٦) ج : ولم .

(٧) ساقطة من ج . وما أثبت من بقية النسخ .

(٨) د : ذلك .

(٩) د : قبل كلمة كان حرفان : حف ، وفي ج : على العبادات والاستحقاق .

والتصحيح من بقية النسخ .

(١٠) د : لكونها . (١١) ما بين معقوفين ساقط من ج .

(آ) القصص ٥٦ . وقاماه ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين .

أي جهل لعنه الله تعالى^(١) ، إذ فعل بكل^(٢) منها غاية مقدوره من
الأصلح له^(٣) ، ولما كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الضراء
والبسوط في الحصب^(٤) والرخاء معنى ، لأن ما لم يفعله في حق كل
واحد فهو مفسدة له يجب على الله تعالى تركها ، ولما بقي / في [هـ ب]
قدرة الله تعالى بالنسبة إلى مصالح العباد شيء ، إذ قد أتى بالواجب .
ولعمري إن مفسد هذا الأصل ، أعني وجوب الأصلح - بل أكثر
أصول المعتزلة^(٥) - أظهر من أن يخفى وأكثر من أن يحصى^(٦) ،
وذلك لقصور نظرم في المعارف الإلهية^(٧) ، ورسوخ قياس الغائب
على الشاهد في طباعهم . وغاية تشبههم^(٨) في ذلك إن ترك الأصلح
يكون بخلاً وسفهاً . وجوابه ان منع^(٩) ما يكون حق المانع - وقد
ثبت بالأدلة القاطعة^(١٠) كرمه وحكمته وعلمه بالعواقب - يكون محض
عدل وحكمة^(١١) . ثم ليت شعري مامعنى وجوب الشيء على الله
تعالى ؟ إذ ليس معناه استحقاق^(١٢) تاركه الذم والعقاب وهو ظاهر^(١٣) ،

(١) ساقطة من آ ب د . (٢) ج : إذا فعل ، وفي د : لكل منها .

(٣) ب : لها . (٤) آ : من الحصب .

(٥) د : أصول المعتزلة .

(٦) ب : تحصى . وفي د : أظهر من أن يحصى .

(٧) د : نظريتهم في المعارف الأهلية . ج : القصور .

(٨) ب : وغاية ما يقال . وفي د : متشبههم .

(٩) ج : ان مامنع . والمثبت من بقية النسخ .

(١٠) د : القطعية . (١١) ب : وحكمة له .

(١٢) ج : استحقاقاً . (١٣) د : وهو به ظاهر .

وإلا^(١) لزوم^(٢) صدوره عنه بحيث لا يمكن^(٣) من الترك بناء على [٥٥أ] استلزامه محالاً من سفه أو جهل أو عبث / أو بخل أو نحو ذلك ، لأنه رفض^(٤) لقاعدة الاختيار (أ) وميل الى الفلسفة الظاهرة العوار . « وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين » خص البعض لأن منهم من لا يريد الله تعالى تعذيبه فلا يعذب . « وتنعم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى^(٥) ويريده » وهذا أولى بما وقع في عامة الكتب من الاختصار على إثبات^(٦) عذاب القبر دون تنعيمه بناء على ان النصوص الواردة فيه أكثر ، وعلى [ان]^(٧) عامة أهل القبور كفار وعصاة ، فالتعذيب بالذكر أجدر . « وسؤال منكرو ونكير » (ب).

(١) آ ب : ولا لزوم ، وفي د : ولا لزوم .

(٢) د : ضرورة عنه . آ ب : يتمكن .

(٣) د : ونحو ذلك لأنه رافض . (٤) د : يعلمه الله .

(٥) اثبات : ناقصة في د . (٦) ساقطة من ج .

(آ) يقول الكسنتي : فيه بحث لأن هذا وجوب مترتب على الاختيار ، وقد مر انه لا ينافي الاختيار بل يحققه ، فان قلت هذا لما يتصور لو أمكن تعلق الاختيار بكل واحد من الطرفين ، قلت : للطرف المختار من مرجح يرجح اختياره على اختيار الطرف الآخر فقد يكون لكل واحد من الطرفين رجحان من وجه ، فيجوز تعلق الاختيار لكل واحد منها بدلاً عن الآخر ، نظراً الى جهة رجحانه ، وقد يكون أحد الطرفين راجحاً مطلقاً فلا يتعلق الاختيار الا به فيكون وجوده من الله تعالى واجباً باختياره ... « ص ١٣٢ » .

(ب) يقول الكسنتي : بما بذلك لكونهما على هيئة منكورة لم يعرف مثلها والنكير بمعنى المنكور ، يقال : نكرت الشيء بالكسر وأنكرته . وقد أنكر البخاري والجبايات تسمية الملكين بالنكير والنكير وقالوا : لنكير ما يصدر من الكافر عند الجلجعة اذا سئل ، والنكير تفريع الملكين له فيكون بمعنى الانكار . « ص ١٣٣ » .

وهما ملكان يدخلان القبر فيسألان^(١) العبد عن ربه وعن دينه وعن نبيه . قال السيد أبو شجاع (أ) : إن للصيانت سؤالاً وكذا الأنبياء^(٢) عند البعض ، « ثابت » كل من هذه الأمور « بالدلائل السمعية » لأنها أمور ممكنة^(٣) أخبر بها الصادق ، على^(٤) ما نظقت به النصوص . قال الله تعالى : ((النارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ، وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ)) (ب) / وقال الله^(٥) تعالى : ((أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَاراً)) (ج) وقال النبي عليه [٥٥ب] السلام^(٦) : « استزوها عن البول^(٧) فان عامة عذاب القبر منه » (د) .

(١) د : فيسلان .

(٢) آ ب : للأنبياء .

(٣) د : ممكنة .

(٤) على : ناقصة في د .

(٥) ب د : وقال تعالى .

(٦) آ : صلى الله عليه وسلم . ب : وقال النبي .

(٧) ب د : من البول .

(آ) هو شبرويه الحمذاني بن شهر دار بن شبرويه بن فنا خسرو الديلمي ، وكان رفيقاً للحسن القاضي الماتريدي . توفي سنة ٥٠٩ هـ (معجم المؤلفين) ٣١٣/٤ .

(ب) خافر : ٤٦ .

(ج) نوح : ٢٥ .

(د) هناك أحاديث كثيرة بهذا المعنى مختلفة الألفاظ . ذكرها ابن ماجه في كتاب الطهارة الباب ٢٦ . والنسائي في كتاب الطهارة باب التنزه عن البول . وأبو داود في كتاب الطهارة . وفي كتاب كشف الخفاء للجراحي ج ١ ص ١٧٦ حديث : أكثر عذاب القبر من البول ، رواه أحمد وابن ماجه وسنده حسن ، والبيهقي والحاكم عن أبي هريرة . وفي كتاب الترهيب والترغيب للنسائي ج ١ ص ٧٠ ، رواه البزار والطبراني في الكبير والحاكم والدارقطني كلهم من رواية الفئات عن مجاهد بن ابن عباس . وقال الدارقطني : استاده لأبأس به ، والفتات مختلف في توثيقه .

وقال النبي عليه السلام^(١) : ((يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت)) (أ) : نزلت في عذاب القبر ، فإذا^(٢) قيل له : من ربك وما دينك ومن نبيك ؟ فيقول : ربي الله وديني الاسلام ونبيي محمد^(٣) . وقال عليه السلام : « إذا قبر^(٤) الميت أفاء ملكان أسودان أزرقان ، يقال لأحدهما المنكر وللآخر النكير ، إلى آخر الحديث (ب) . وقال عليه السلام^(٥) : « القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران » (ج) . وبالجملة : الأحاديث في هذا المعنى وفي كثير من

(١) د : وقال تعالى . آ : وقال الله تعالى . ب : وقال عليه السلام .

(٢) آ ب د : إذا .

(٣) ج : ونبي محمد وديني الاسلام ، وفي د : ونبي محمد عليه السلام .

(٤) د : اقبر . (٥) آ ب : صلى الله عليه وسلم .

(أ) هذه الآية ٢٧ من سورة ابراهيم . وقد أورد البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي الحديث كما مر بعدها أعلاه دون ذكر ما دينك ومن نبيك . ذكره البخاري في الجنائز باب ما جاء في عذاب القبر وفي تفسير سورة ابراهيم . ومسلم رقم ٢٨٧١ . والترمذي رقم ٣١١٩ . وأبو داود رقم ٤٧٥٠ . والنسائي ١٠١/٦ . وابن ماجه في الزهد رقم ٤٢٦٩

(ب) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : إذا قبر الميت ، أو قال : أحكم ، أفاء ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر وللآخر النكير فيقولان : ما كنت نقول في هذا الرجل... الخ . رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب ، وابن ماجه في صحيحه ، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة .

(ج) رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري ، باب القيامة ٢٦ وذكر النار بدلا من النيران وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه . ورواه الطبراني في الأوسط عن أبي سعد عن أبي هريرة مرفوعاً بسند ضعيف . وقد ذكره ابن حمزة الحسيني في «البيان والتعريف» في آخر حديث طويل « ص ١٥٨ » .

أحوال الآخرة متواترة المعنى ، وإن لم يبلغ آحادها^(١) حد التواتر . وأنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض ، لأن الميت جمد لا حياة له ولا إدراك له ، فتعذيبه^(٢) محال . والجواب انه يجوز أن يخلق الله تعالى في جميع أجزائه أو بعض أجزائه^(٣) نوعاً من الحياة قدر ما يدرك ألم [العذاب]^(٤) أو لذة التنعيم ، وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه ولا أن يتحرك ويضطرب أو يرى أثر العذاب عليه ؛ حتى ان الغريق في الماء ، والمأكول^(٥) في بطون الحيوانات والمصلوب في الهواء^(٦) / معذب وإن لم نطلع^(٧) عليه . ومن تأمل في [١٥٦]

عجائب ملكه وملكوته ، وغرائب قدرته وجبروته ، لم يستبعد^(٨) أمثال ذلك ، فضلاً عن الاستحالة . واعلم انه لما كان أحوال القبر بما^(٩) هو متوسط بين أمور الدنيا والآخرة ، أفردا بالذكر ثم اشغل ببيان حقيقة الحشر ، وتفاصيل ما يتعلق بأمر الآخرة . ودليل الكل انها أمور ممكنة أخبر بها الصادق ، ونطق بها الكتاب والسنة فتكون^(١١) ثابتة ، وصرح بحقيقة كل منها تحقيقاً وتأكيذاً

(١) د : تبلغ ، وفي ج : آحاده .

(٢) د : جمد ولا حياة له ولا ادراك ، وفي ج : وتعذيبه .

(٣) آ ب د : جميع الأجزاء أو في بعضها .

(٤) ج : الألم ولذة التنعيم ، والتصحيح من بقية النسخ .

(٥) ب : أو المأكول .

(٦) ب : أو المصلوب في الهواء ، وفي د : أو المصلوب في الهواء .

(٧) آ ب د : يعذب ، وفي آ ب : يطلع .

(٨) د : لم يستبعد . (٩) د : أحوال أهل القبر ما هو .

(١٠) د : بين أهل الدنيا ، وفي ب : أمر الدنيا .

(١١) ج : فيكون .

واعتناء بشأنه [فقال] ^(١) : « والبعث » ^(٢) وهو أن يبعث الله تعالى الموتى من القبور ، بأن يجمع أجزاءهم ^(٣) الأصلية ويعيد الأرواح إليها ^(٤) . « حق » لقوله تعالى : ((ثُمَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبَعَتُونَ)) (آ) . وقوله تعالى : ((قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ)) (ب) ^(٥) إلى غير ذلك من النصوص القاطعة الناطقة بجسر الأجساد . وأنكره ^(٦) الفلاسفة بناء على امتناع إعادة المعلوم بعينه ، وهو ، [مع] ^(٧) أنه لا دليل لهم عليه يعتد به ، غير مضر بالمقصود لأن مرادنا أن الله تعالى يجمع الأجزاء [٥٦ب] الأصلية / للإنسان ويعيد روحه إليه سواء سمي ذلك إعادة المعلوم بعينه أو لم يسم . وبهذا سقط ما قالوا أنه لو أكل ^(٨) انسان انساناً بحيث صار جزءاً منه ، فتلك الأجزاء إما أن تعاد فيها وهو محال ، أو في أحدهما فلا يكون الآخر معاداً ^(٩) بجميع أجزائه ، وذلك لأن المعاد ^(١٠) إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية من أول ^(١١) العمر

(١) ناقصة في ج . وفي ب : أو اعتناء بشأنه .

(٢) د : البعث . (٣) د : وبأن يجمع اجزائهم .

(٤) إليها : ناقصة في ج .

(٥) عبارة : « وهو بكل خلق عليم » : ساقطة من أ . ب . د .

(٦) ج : وأنكرت . (٧) ساقطة من ج .

(٨) ب : لو كان ، وفي د : لو كان أكل ، أ ب د : يسقط .

(٩) د : معاداً ، وفي ج : فلا يكون الاجزاء معاداً . والتصحيح من بقية النسخ :

(١٠) د : المعاد . (١١) ج : في أول .

(آ) المؤمنون : ١٦ . (ب) يس : ٧٩ .

إلى آخره . والأجزاء المأكولة فضة ^(١) في الأكل لا أصلية ^(٢) . فإن قيل هذا قول بالتناسخ ، لأن البدن الثاني ليس هو الأول لما ورد في الحديث من أن أهل الجنة جرد مرد وأن الجهنمي خرسه مثل أحد ^(٣) . ومن ههنا ^(٤) قال من قال : ما من مذهب إلا وللتناسخ فيه قدم راسخ . قلنا : إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقاً من الأجزاء الأصلية للبدن الأول . وإن سمي مثل ذلك تناسخاً ، كان النزاع ^(٥) في مجرد الاسم . ولا دليل على استحالة إعادة الروح إلى مثل هذا البدن ، بل الأدلة قائمة على حقيقتها ^(٦) سواء سمي تناسخاً أو لا ^(٧) . « والوزن حق » لقوله تعالى : ((وَالْوِزْنُ يَوْمَئِذٍ أَحَقُّ)) (ب) . والميزان عبارة عما / تعرف ^(٨) به مقادير الأعمال . والعقل [٥٧أ] قاصر عن إدراك كيفية . وأنكره المعتزلة بأن ^(٩) الأعمال اعراض ، إن أمكن إعادتها لم يمكن وزنها . ولأنها معلومة لله ^(١٠) تعالى فوزنها عبث . والجواب أنه قد ورد في الحديث أن كتب الأعمال هي

(١) آ ب : فضل . (٢) ج : لا أصلية .

(٣) ب : وههنا . (٤) آ ب د : نزاعاً .

(٥) آ : حقبة ، وفي ج د : حقيقته .

(٦) آ ب د : . (٧) ب ج د : يعرف .

(٨) أ ب د : لأن . (٩) ج : لأنها معلومة الله .

(أ) ذكره الترمذي عن أبي هريرة بلفظ : خرس الكافر يوم القيامة مثل أحد . . الخ . وذكره ابن حنبل والدارمي . والشطر الثاني منه رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً . بالفاظ مختلفة . وفي كشف الخفاء ج ٢ ص ٣٩٨ يقول : وروى أحمد بن حنبل : يدخل أهل الجنة الجنة جرداً مرداً مكملين أبناء ثلاث وثلاثين . (ب) الأعراف : ٨ .

التي توزن ، فلا اشكال^(١) . وعلى تقدير تسليم كون أفعال الله تعالى معللة بالأغراض^(٢) ، لعل في الوزن حكمة لا نطلع عليها ، وعدم اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث . « والكتاب » المثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم ، يؤتى للمؤمنين بأيمانهم وللكفار^(٣) بشمالهم ووراء^(٤) ظهورهم « حق » لقوله تعالى : ((وَتُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ^(٥) مَنْشُورًا)) (أ) وقوله تعالى : ((فَتَأْتِيهِمْ^(٦) أُولُو كِتَابِهِمْ^(٧) بَيِّنَاتٍ^(٨) ، فَسَوْفَ يَحْسَبُونَ^(٩) حِسَابًا^(١٠))) (ب) . وسكت عن ذكر الحساب اكتفاء بالكتاب . وأنكره المعتزلة زعمًا منهم أنه عبث . والجواب : مامر^(١١) . « والسؤال حق » لقوله^(١٢) عليه السلام : « إن الله تعالى يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره ويقول^(١٣) : أتعرف ذنبك كذا ؟ . فيقول^(١٤) : نعم أي رب ، حتى [إذا]^(١٥) قوره بذنوبه ورأى في نفسه أنه قد هلك قال : سترتها عليك في الدنيا .

- (١) فلا اشكال : ناقصة في د . وفي ب : هي الذي توزن ..
(٢) د : بالأغراض .
(٣) آ د : للكافرين ، وفي ب : والكفار . ج : ويؤتى .
(٤) ج : وراء . (٥) ج : تلقاه .
(٦) ج د : وأما من . (٧) ب : كما مر .
(٨) ج : فقوله . (٩) آ . ب . د : فيقول .
(١٠) ب : فيقول العبد . آ . ب . د : السؤال مكرر .
(١١) إذا : ناقصة في ب ج د .

(أ) الاسراء : ١٣ . وهي : « وَكُنْ لَهُ لِنَاسٍ أَنْتَ مَشَاهِدٌ^(١) طَائِرَةٌ^(٢) فِي هُنَّجِهِ^(٣) وَتُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا^(٤) » .
(ب) الانشقاق : ٧ و ٨ .

/وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى كتاب حسنة . وأما الكفار والمنافقون [٥٧ ب] فينادى^(١) بهم على رؤوس الخلائق : ((هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ^(٢) أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ^(٣))) (أ) . « والحوض حق » لقوله تعالى : ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ^(٤))) (ب) ، ولقوله عليه السلام : « حوضي مسيره شهر ، وزواياه سواء ، وماؤه^(٥) أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكبزه أكثر من نجوم السموات^(٦) » ، من يشرب منه^(٧) فلا يظمأ أبداً (ج) . والأحاديث فيه كثيرة . « والصراط

- (١) فينادى : ناقصة في د . (٢) ب : ماؤه .
(٣) ب د : وكبزه أكثر من نجوم السماء ، وفي آ : وكبزه عدد نجوم السماء .
(٤) ب : من شرب منها ، وفي د : من يشرب منها . أ : ومن يشرب .

(أ) حديث صحيح رواه أحمد والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة مع بعض التغيير ، فبعد كلمة ويستره جاء : من الناس ويقرره بذنوبه . وبعد كلمة قال جاء : فاني قد سترتها ، وبدل الكفار والمنافقون ورد : الكافر والمنافق . وقد أورد ابن ماجة بدل على رؤوس الخلائق : على رؤوس الأشهاد . وقد ذكره النووي في رياض الصالحين طبعة بيروت ص ٢٠٠ على لسان ابن عمر . وآية : « هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ » هي في الآية ١٨ من سورة هود .
(ب) الكوثر : ١ .

(ج) حديث صحيح رواه مسلم عن ابن عمر وفيه بعض التغيير مثل : كنجوم السماء بدلا من : أكثر من نجوم السموات . وقد ذكر ابن الاثير في جامع الاصول عدة أحاديث تتكلم عن نفس الموضوع ، وأخرجها عن الترمذي والبخاري ج ٢ ص ٤٣٥ طبعة دمشق - ١٩٦٩ . وقد أنكر أبو داود حديث الكوثر . وفي كتاب « التهذيب والترغيب » لذكر الدين المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ مطبعة دار احياء الكتب العربية بمصر ج ٤ ص ١٤٣ يقول : رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص . وفي رواية : وماؤه أبيض من الورق .

حق « وهو جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشعر وأحد من السيف ، يعبره أهل الجنة وتزل به^(١) أقدام أهل النار . وأنكره أكثر المعتزلة لأنه لا يمكن العبور عليه ، وإن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين . والجواب ان الله تعالى قادر على ان^(٢) يمكن [من]^(٣) العبور عليه ويسهله على المؤمنين^(٤) . حتى ان منهم من يجوزه كالبرق الخاطف ، ومنهم كالريح الهابة^(٥) ، ومنهم كالجواد ، إلى غير ذلك مما ورد في الحديث . « والجنة حق والنار حق » لأن [٥٨] الآيات والأحاديث الواردة في بيانها^(٦) أشهر / من أن تخفى ، [وأكثر من أن تخبى]^(٧) . تمسك المنكرون بأن الجنة موصوفة بأن عرضها كعرض السموات والارض^(٨) ، وهذا في عالم العناصر محال [و]^(٩) في عالم الافلاك أو عالم آخر [خارج عنه] ، مستلزم لجواز^(١٠) الحرق والالتئام ، وهو باطل . قلنا : هذا^(١١) مبني على

(١) ج : ويزل فيه ، وفي أ ب : ويزل به .

(٢) د : قادر يمكن .

(٣) من ، ناقص في ج . والمثبت من بقية النسخ .

(٤) ب ، المؤمن .

(٥) الهابة : ناقصة في ب ، وفي د : الهادية .

(٦) أ : والأحاديث في بابها ، د : والأحاديث في شأنها ب : الواردة في بابها .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٨) والارض : ناقصة في أ .

(٩) ساقطة من ج . والمثبت من بقية النسخ .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من ج . أ : يجواز .

(١١) هذا : ناقصة في أ ب د .

أصلكم الفاسد ، و [قد]^(١) تكلمنا عليه في موضعه . « وهما » أي الجنة والنار « مخلوقتان » الآن « موجودتان » تكرير وتأکید . وزعم أكثر المعتزلة [أنها]^(٢) إنما^(٣) يخلقان يوم الجزاء . لنا قصة آدم وحواء عليها الصلاة والسلام^(٤) ، وإسكانها الجنة ، والآيات الظاهرة في اعدادهما ، مثل : ((أعدت للمتقين وأعدت^(٥) للكافرين)) (أ) إذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر . فإن عورض بمثل قوله تعالى : ((تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوًا في الأرض ولا فساداً)) (ب)^(٦) قلنا : يحتل الحال والاستمرار . ولو سلم ، فقصة آدم تبقى^(٧) سالمة عن المعارض . قالوا لو كانتا موجودتين^(٨) لما جاز هلاك أكل الجنة لقوله تعالى : ((أكلتها دأثم))^(٩) (ج) لكن اللازم باطل لقوله تعالى : ((كل شيء هالك إلا وجهه)) (د) . قلنا : لاخفاء في أنه لا يمكن داوم أكل بعينه^(١٠)

(١) ساقطة من ج والتكملة من بقية النسخ .

(٢) آ ، أنها يخلقان ، ج : إنما يخلقان .

(٣) عليها الصلاة والسلام : ناقصة في د ، وفي ب : آدم عليه السلام وحواء .

(٤) آ ب د : أعدت بلا وار . (٥) ج : الذين .

(٦) ولا فساداً : ناقصة في د .

(٧) ج : يبقى . آ . ب . د : زيادة عليه السلام .

(٨) د : موحدين . (٩) ب : أكلها دأثم وظلها .

(١٠) د : أكل الجنة بعينه .

(آ) الاولى ، آل عمران : ١٣٣ والثانية البقرة : ٢٤ وآل عمران : ١٣١

(ب) القصص : ٨٣ . (ج) الرعد : ٣٥ .

(د) القصص : ٨٨ .

[٥٨ب] وإنما المراد الدوام بأنه^(١) إذا فني منه شيء جيء ببدله^(٢) ، وهذا لا ينافي الهلاك لحظة ، على أن^(٣) الهلاك لا يستلزم الفناء ، بل يكفي الخروج عن الانتفاع به . و [لو] سلم فيجوز^(٤) أن يكون المراد [أن]^(٥) كل ممكن فهو هالك في حد ذاته ، بمعنى أن الوجود الامكاني بالنظر إلى الوجود الواجبي^(٦) ، بنزلة العدم . « باقيتان لا تقنيتان^(٧) ولا يفنى أهلها » أي دائمتان لا يطرأ^(٨) عليها عدم مستمر ، لقوله تعالى في حق الفريقين : ((خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)) (أ) . وأما ما قيل من أنها تهلكت^(٩) ولو لحظة ، تحقيقاً لقوله تعالى : ((كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)) (ب) ، فلا ينافي البقاء بهذا المعنى . على أنك قد عرفت أنه^(١٠) لا دلالة في الآية على الفناء . وذهبت الجهمية (ج) إلى أنها تقنيتان^(١١) ويفنى أهلها ، وهو قول باطل .

(١) د : أنه . والاصح : وإنما المراد من الدوام أنه إذا فني .. الخ .

(٢) ج : بدله . والمثبت من بقية النسخ .

(٣) ج : على مع أن . (٤) ساقطة من ج . ب : ولم تسلم يجوز .

(٥) ساقطة من ج . د : المراد به .

(٦) آ : وجود الامكان بالنظر إلى وجود الواجب .

(٧) ج : باقيتان ، ب : لا يقنيتان .

(٨) ب : يطرأ . (٩) آ ب ج : يهلكت .

(١٠) د : على أنه . (١١) آ ب : يقنيتان .

(آ) البينة : ٨ ، والنساء : ٥٧ و ١٢٢ و ١٦٩ والطلاق : ١١ ... الخ

(ب) القصص : ٨٨ .

(ج) م أصحاب جهم بن صفوان المتوفى سنة ١٢٨ هـ = ٧٤٥ م . وم جبرية .

منزهون ، أنكروا رؤية الله في الآخرة ، ومن المعروف عنهم انكارهم خلود الجنة والنار . « الملل والنحل ١/ ٨٦ » .

مخالف للكتاب والسنة والاجماع ، ليس^(١) عليه شبهة فضلاً عن حجة . « والكبيرة » قد اختلفت الروايات فيها . روى^(٢) ابن عمر رضي الله عنهما أنها تسعة : الشرك بالله^(٣) ، وقتل النفس بغير حق ، وقذف المحصنات^(٤) ، والزنا ، والفرار عن الزحف^(٥) ، والسحر ، وأكل مال اليتيم ، وعقوق الوالدين المسلمين ، والاحاد / في الحرم . وزاد (آ) أبو هريرة رضي الله عنه :^(٦) أكل الربا ، [٥٩ أ] وزاد علي رضي الله عنه السرقة وشرب الخمر . وقيل [كل] ما كانت^(٧) مفسدته مثل مفسدة شيء مما ذكر ، أو أكثر منه ، وقيل [كل] ما توعد عليه الشارع بخصوصيته .^(٨) وقيل كل معصية أصر عليها العبد فهي كبيرة ، وكل ما استغفر [العبد] عنها^(٩)

(١) د : وليس .

(٢) د : قد اختلفت . ج : اختلف . د : فروي .

(٣) ج د : زيادة تعالى . (٤) آ ب ج : المحصنة .

(٥) د : من الزحف . (٦) د : رضي الله .

(٧) آ ج د : وقيل ما كان .

(٨) ج : وقيل ما توعد عليه الشارع بخصوصه . د : وقيل ما يوعد عليه

الشارع بخصوصية .

(٩) آ ب : وكلما استغفر عنها ، ج : استغفر عليها ، د : وكل ما استغفر منها .

(أ) في كتاب « اصلاح المجتمع » لمحمد بن سالم بن حسين الكندي البيهقي ، الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بصرى - ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ، ص ٣٩ يقول : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله : « اجنبوا السبع الموبقات ، الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات » رواه البخاري ومسلم . ويقول في صفحة ٤ : « واختلف العلماء في فعل السحر والعمل به هل يكفر صاحبه أو يفسق ؟ فقال الامام أحمد وطائفة من السلف بكفره لقوله تعالى حكاية عن هاروت وماروت : « وَكَمَا يَعْتَرِهُنَّ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ » .

فهي صغيرة . قال صاحب الكفاية (أ) : الحق 'إنها' (١)
 اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما ، فكل معصية اضيفت (٢) الى
 ما فوقها فهي صغيرة ، واذا (٣) اضيفت الى مادونها فهي كبيرة ،
 والكبيرة (٤) المطلقة هي الكفر ، اذ لا ذنب أكبر منه . وبالجملة ،
 المراد [هاهنا] (٥) أن الكبيرة التي هي غير الكفر « لا تخرج
 العبد المؤمن من الايمان » لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الايمان .
 خلافاً (٦) للمعتزلة حيث زعموا ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن
 ولا كافر ، وهذا هو (٧) المنزلة بين المنزلتين (ب) ، بناء على
 ان الاعمال عندهم جزء من حقيقة الايمان . « ولا تدخله » أي
 لا تدخل العبد المؤمن (٨) « في الكفر » خلافاً للخوارج فانهم
 ذهبوا الى ان مرتكب الكبيرة بل الصغيرة أيضاً كافر ، وانه (٩)
 [٥٩ ب] لا واسطة بين [الايمان] (١٠) والكفر / لنا وجوه : الأول : ما

(١) د : قال صاحب الكفاية انها ... آ ، والحق .

(٢) ج د : وكل ، ب : ان اضيفت . ج : اضيف .

(٣) آ ب د . وان . (٤) ب : فالكبيرة .

(٥) ساقطة من ج . (٦) ج : خلا .

(٧) ج : واهو . (٨) آ ب د : أي العبد المؤمن .

(٩) ج : فاته . (١٠) سقط من ج .

(أ) هو نور الدين أبو بكر أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني البخاري الحنفي
 المتوفي سنة ٥٨٠ هـ واسم كتابه : الكفاية في الكلام . (انظر كشف الظنون ص ١٤٩٩)
 (ب) يقول الكستلي هنا مامعناه أن الشارح قصد بذكر المنزلة بين المنزلتين أي
 بين الايمان والكفر وليس بين الجنة والنار . ص ١٤٩ .

سيجيء من أن حقيقة الايمان هو التصديق القلبي ، فلا يخرج
 المؤمن عن الاتصاف به إلا بما ينفيه . ويجرد الاقدام على الكبيرة
 لغلبة شهوة أو حمية [أو أنفة] (١) أو كسل ، خصوصاً اذا
 اقترن به خوف العقاب ورجاء العفو والعزم على التوبة ، لا ينفيه .
 نعم إن كان بطريق الاستحلال والاستخفاف كان كفراً ، لكونه
 علامة التكذيب . ولا نزاع في أن (٢) من المعاصي ما جعله
 الشارع اشارة للتكذيب (٣) وعلم كونه كذلك بالأدلة الشرعية ،
 كالسجود للصنم ، (٤) وإلقاء المصحف في القاذورات ، والتلفظ
 بكلمات الكفر ، ونحو ذلك مما ثبت بالأدلة أنه كفر . وبهذا
 ينحل ما يقال [من] (٥) ان الايمان اذا كان عبارة عن التصديق
 والاقوار ، ينبغي أن لا يصير المقر المعتوف المصدق كافراً (٦) بشيء من
 أفعال الكفر وألفاظه ، ما لم يتحقق منه التكذيب (٧) أو الشك .
 الثاني : الآيات (٨) والأحاديث الناطقة باطلاق المؤمن على المعاصي . كقوله (٩)
 تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ [فِي الْقَتْلِ])) (١٠)

(١) ساقطة من ج . (٢) آ . ب . د : للتكذيب . ب : لا نزاع أن .

(٣) آ ب د : فكذب .

(٤) ج : كسجود الصنم . وفي ب د : كسجود للصنم .

(٥) ساقطة من أ ج وفي د : وبهذا يحل ما يقال ان .

(٦) آ ب د : المقر المصدق . ب : كافر .

(٧) ج : عنه الكذب ، ب : منها التكذيب .

(٨) ج : ان الآيات . (٩) ب : على المعاصي ، وفي آ : لقوله .

(١٠) « كتب عليكم القصاص في القتلى » : ناقصة في ب . وما بين المعقوفين ساقط

من ب ج د ، وهي جزء الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

[٦٠ أ] وقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا)) (آ)

وقوله تعالى : ((وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا... الآية)) (ب)

وهي كثيرة . الثالث : اجماع الأمة من عصر النبي عليه السلام (١)

الى يومنا هذا بالصلاة على من مات من أهل القبلة من غير ربة ، والدعاء

والاستغفار لهم ، مع العلم بارتكابهم الكبائر ، بعد الاتفاق على

ان ذلك لا يجوز لغير المؤمن . احتجت المعتزلة بوجهين (٢) ،

الأول : أن الأمة بعد اتفاقهم على أن مرتكب الكبيرة فاسق ،

اختلفوا في أنه مؤمن ، وهو مذهب أهل السنة ، أو كافر وهو

قول الخوارج ، أو منافق وهو قول الحسن البصري ، فأخذنا (٣)

بالتفق عليه وتركنا المختلف فيه وقلنا : هو فاسق ، وليس بمؤمن

ولا كافر ولا منافق . والجواب عنه (٤) ان هذا إحداث لإقول

الخصال لما اجتمع (٥) عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين

فيكون باطلا . الثاني : انه ليس بمؤمن ، لقوله تعالى : ((أَفَمَنْ كَانَ

مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا)) (ج) جعل المؤمن مقابلاً للفاسق . وقوله عليه

(١) أ ب : صلى الله عليه وسلم .

(٢) ب : من وجهين . (٣) ج : فأخذ .

(٤) « عنه » ساقطة في : آ ب د .

(٥) أ ب : لما أجمع . د : بما أجمع .

(أ) التحريم : ٨ .

(ب) الحجرات : ٩ .

(ج) السجدة : ١٨ .

عليه السلام (١) : « لا يزني الزاني [حين يزني] (٢) وهو مؤمن . » (أ)

« لا إيمان لمن لا أمانة له » (ب) . ولا كافر ، لما تواتر من أن الأمة [٦٠ ب]

كانوا لا يقتلونه ولا يجرون (٣) عليه أحكام المرتدين ، ويدفنونه [في]

مقابر المسلمين (٤) . والجواب أن المراد بالفاسق في الآية [هو]

الكافر لأن الكفر (٥) من أعظم الفسوق . (٦) والحديث وارد على

سبيل التغليظ والمبالغة في الزجر عن المعاصي ، بدليل الآيات

والأحاديث الدالة على أن الفاسق مؤمن ، حتى قال النبي عليه

(١) أ . د : صلى الله عليه وسلم .

(٢) « حين يزني » : ناقصة في ب ج .

(٣) آ : لما توارثنا . ج : لما تواترت من أن الأمة كانوا مجتمعين لا يقتلونه . د :

ولا يجرون .

(٤) ج : ويدفنون مقابر المسلمين .

(٥) هو : ناقصة في ج د ، وفي ب ج د : فان الكفر .

(٦) ب : الكفر أعظم الفسوق .

(أ) حديث صحيح رواه الامام أحمد والبخاري عن أبي هريرة وثمته : ولا

يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن .

وذكره كثيرون مع بعض الزيادات والاختلافات مثل رواية النسائي : لا يزني العبد حين

يزني . الخ .

(ب) حديث صحيح رواه أحمد وابن حبان عن أنس . وثمته : ولا دين لمن لا

عهد له . ورواه أبو يعلى والبيهقي عن أنس ، ورواه الطبراني في الاوسط والصفير عن

ابن عمر مع زيادات مختلفة وقال : تفرد به الحسين بن الحكم الحبري .

السلام^(١) لأبي ذر (أ) رضي [الله] عنه^(٢) لما بالغ في السؤال : وان زنى ، وان سرق (ب) على رغم أنف أبي ذر . احتجت الخوارج بالنصوص الظاهرة في أن الفاسق كافر لقوله تعالى : ((وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ [الله] فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)) (ج) وقوله^(٣) تعالى : ((وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)) (د) ولقوله عليه السلام^(٤) : « من ترك الصلاة^(٥) متعمداً فقد كفر » . (هـ) وفي أن العذاب مختص بالكافر لقوله^(٦) تعالى : ((أَنْ الْعَذَابَ

(١) آ ب د : قال صلى الله عليه وسلم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج . « رضي الله عنه » : ساقطة من أ ب .

والمثبت من د .

(٣) ساقطة من ج . (٤) ب : ولقوله .

(٥) آ : وقوله صلى الله عليه وسلم . ب ، د : ولقوله صلى الله عليه وسلم .

(٦) أ ب : ترك صلاة . (٧) ج د : كقوله .

(أ) أبو ذر الغفاري هو جندب بن جندبة ، من الصحابة المشهورين « انظر

الاصابة ٦٠/٧ والطبقات الكبرى ٢٢/١ » .

(ب) جزء من حديث متفق عليه رواه النووي في «رياض الصالحين» باب فضل

الزهد صفحة ٢١٥ . وذكر الجراحى في «كشف الخفاء» ج ١ ص ٤٥ حديثاً متفقاً عليه .

عن أبي ذر هو : أتاني جبريل فقال : بشر أمتك أنهم ان مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة .

فقلت : وان زنى وان سرق . فقال : وان زنى وان سرق . أخرجه الشبخان .

(ج) المائدة : ٤٤ . (د) النور : ٥٥ .

(هـ) حديث صحيح رواه الطبراني في الاوسط عن انس ، ووقعه شبيه بالصواب .

وقد روى النسائي قريباً منه في كتاب الصلاة باب الحكم في ترك الصلاة . ورواه الدارقطني

في العلل عن انس ورواه البزار بأشكال مختلفة عن أبي الدرداء . ورواه الترمذي واحمد

وابن حبان والحاكم عن بريدة بلفظ مختلف .

على مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى)) (أ) ((لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى .
الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى)) (ب) . ((إِنْ^(١) الْحَزَنُ يَتَوَلَّى السُّوءَ عَلَى
الْكَافِرِينَ)) (ج) الى غير ذلك . والجواب انها متروكة الظاهر للنصوص
القاطعة / . على ان مرتكب الكبيرة ليس بكافر ، والاجماع المنعقد [١٦١ أ]
على ذلك على ما مر .^(٢) والخوارج خوارج عما انعقد عليه الاجماع (د)
فلا اعتداد بهم . « والله لا يغفر أن يشرك [به] » باجماع
المسلمين .^(٣) لكنهم^(٤) اختلفوا في أنه هل يجوز عقلاً أم لا ؟ فذهب
بعضهم الى انه يجوز عقلاً (هـ) ، - علم عدمه بدليل السمع ،
وبعضهم الى انه يمتنع عقلاً (و) لأن^(٥) قضية الحكمة التفارقة بين

(١) ج : وان . (٢) ج : ما مر به .

(٣) آ ب د : والله تعالى . به : ساقطة من ج . وهو ضاً عنها كتب : « شي

ويغفر » ثم شطبت .

(٤) ج : ذل ان . والتصحيح من بقية النسخ .

(أ) طه : ٤٨ . وقامها : « إِنَّا قَدِ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَنِ امْضُ

كَذَّبَ وَتَوَلَّى » .

(ب) الليل : ١٥ و ١٦ .

(ج) النحل : ٢٧ .

(د) يقول الكسائي هنا : جواب عما يقال من انه لا اجماع مع مخالفة الخوارج ،

وحاصل الجواب ان الخوارج لخروجهم عن الجماعة وسلوكهم طريق البدعة ليس من

أهل الاجماع فلا اعتداد بخلافهم . « ص ١٤٤ » .

(هـ) يقول الكسائي في نفس الصفحة : قال رحمه الله : وعليه الاشاعة وكثير

من المتكلمين .

(و) يقول أيضاً في نفس الصفحة : قال ذهب شذوذة الى عدم جواز العفو في الحكمة

على ما يشعر به قوله تعالى : « أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ

تُحْكَمُونَ » . وغير ذلك من الآيات . لكن المذكور في بعض الكتب ان اهل السنة =

السيء والحسن ، والكفر نهاية في الجنابة لا يحتمل الإباحة ورفع
الحرمة أصلاً ، فلا يحتمل العفو ورفع الغرامة . وأيضاً الكافر
يعتقده حقاً ولا يطلب له عفواً^(١) ومغفرة فلم يكن العفو حكمة^(٢) .
وايضاً هو اعتقاد الأبد فيوجب جزاء الأبد ، وهذا بخلاف سائر
الذنوب : « ويفغر مادون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر ،
مع التوبة أو بدونها ، خلافاً للمعتزلة . وفي تقرير الحكم ملاحظة
الآية^(٣) الدالة على ثبوته . والآيات والأحاديث في هذا المعنى
[٦١ ب] كثيرة ، والمعتزلة يخصصونها بالصغائر/أو بالكبائر المقرونة بالتوبة .
وتسكوا بوجهين ، الأول : الآيات^(٤) والأحاديث الواردة^(٥) في وعيد
العصاة ، والجواب أنها على تقدير عمومها ، إنما تدل على الوقوع
دون الوجوب . وقد كثرت النصوص في العفو فتخصص المذنب

(١) ج : وأيضاً الكافر من يعتقد حقاً ولا يطلب به عفو . والتصحيح من
بقية النسخ .

(٢) أ ب : فلم يكن العفو عنه . د : للعفو .

(٣) ج : ملاحظة في الآية . آ : ملاحظة للآية . د : وفي تقدير الحكم .

(٤) د : وقد تسكوا . ج : ويسكون ... ان الآيات

(٥) ج : الدالة على الواردة .

لا يجوزون العفو عن الكفر خلافاً للشعري وهو المناسب لما روي عن أبي حنيفة من أن الله يجازي
عباده على أفعاله ؛ يثيب على الإيمان والطاعات ويعاقب على الكفر والمعاصي ، وأنه لا يجوز
أن ينسب إلى الله تعالى أن يعذب من لا ذنب له لأنه حكيم عادل ، والعذاب من غير سابقة
ذنب منه لا يليق بالحكمة والعدل ، ثم ان الأدلة المذكورة في الشرح إنما تم عند من يقول
بالحسن والقبح العقليين في الجملة كالمعتزلة والماتريدية وهم أريدوا بأهل السنة في هذا المقام .

المغفور [له] عن عموماً^(١) الوعيد . وزعم بعضهم ان الخلف
في الوعيد كرم ، فيجوز من الله تعالى . والمحققون على خلافه ،
كيف وهو تبديل للقول . وقد قال^(٢) الله تعالى : ((مَا يَبْدَلُ
الْقَوْلُ لَدَيْ)) (أ) والثاني : ان المذنب اذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه
كان ذلك تقريراً له على الذنب ، واغراء للغير^(٣) عليه . وهذا
ينافي حكمة إرسال الرسل . والجواب ان مجرد جواز العفو
لا يوجب ظن عدم العقاب ، فضلاً عن العلم ؛ كيف والعمومات
الواردة [في الوعيد]^(٤) المقرونة بغاية من التهديد ، ترجح^(٥)
جانب الوقوع بالنسبة إلى كل واحد ، وكفى به زاجراً .
/ « ويجوز العقاب على الصغيرة » سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة [٦٢ أ]
أم لا ، لدخولها^(٦) تحت قوله تعالى : ((وَيَغْفِرُ مَا ذُوبَ ذَلِكَ لِمَنْ
يَشَاءُ)) (ب) . وقوله^(٧) تعالى : ((لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً
إِلَّا أَحْصَاهَا))^(٨) ، والاحصاء إنما يكون للسؤال والمجازاة إلى غير

(١) آ : فيتخصص المذنب المغفور عن عموماً . ج : فيخص ، وما بين المعقوفين

. ساقط من ب ج .

(٢) وقد : ناقصة في ج . (٣) ب : للمعتزلة !

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٥) ج : ترجيح .

(٦) ج : لدخولها . (٧) آ د : ولقوله .

(٨) ج : الا حصاها . وهي الآية ٤٩ من سورة الكهف .

(آ) ق : ٢٩ . ونماها : ما يبدل القول لذي وما أنا بظلام للعبيد .

(ب) النساء : ١١٦ .

ذلك من الآيات والأحاديث . وذهب بعض المعتزلة إلى أنه إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه ، لا بمعنى أنه يمتنع ^(١) عقلاً ، بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع لقيام الأدلة ^(٢) السمعية على أنه لا يقع لقوله ^(٣) تعالى : ((إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا)) (أ) وأجيب بأن الكبيرة المطلقة هي الكفر لأنه الكامل . وجمع الامم بالنظر إلى أنواع الكفر وإن كان الكل ملة واحدة في الحكم ، أو إلى أفراد القائمة بأفراد المخاطبين على ما تمهد ^(٤) من قاعدة أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي ^(٥) انقسام الآحاد بالآحاد ، كقولنا : ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم .

« والعفو عن الكبيرة » هذا مذكور فيما سبق إلا أنه أعاده ^(٦) [٦٢ب] ليعلم أن ترك المؤاخذه / على الذنب يطلق عليه لفظ العفو كما يطلق [عليه] ^(٧) لفظ المغفرة وليتعلق به قوله : « إذا لم يكن عن استحلال ، والاستحلال كفر » لما فيه من التكذيب المنافي للتصديق ، ولهذا يؤول ^(٨) النصوص الدالة على تخليد العصاة

(١) آ : ممتنع . (٢) ج : الدلالة .

(٣) ب د : لقوله . (٤) ب : على تمهد .

(٥) بالجمع : ناقصة في أ ، وفي ب ج د : يقتضي .

(٦) ج : إعادة .

(٧) عليه : ناقصة في ج . والنكاملة من بقية النسخ .

(٨) آ : ولهذا تؤول . د : وهذا يؤول . ب : وهذا تأويل .

(أ) النساء : ٣١ وقد أنقصت النسخ أ ب ج منها : وندخلكم مدخلا كريماً .

في النار ، [أو] ^(١) على سلب اسم الايمان عنهم . « والشفاعة ثابتة للرسول ^(٢) والأخبار في حق أهل الكبائر [بالمستفيض من الأخبار] » ^(٣) خلافاً للمعتزلة ، وهذا مبني على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة ، فالشفاعة أولى ، وعندما لما لم يجز لم تجز ^(٤) . لنا قوله تعالى : ((وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ)) (أ) وقوله تعالى : ((فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ)) (ب) فإن أسلوب هذا الكلام يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة ، وإلا لما كان لنفي نفعتها عن الكافرين ، عند القصد إلى تقييح حالهم وتحقيق ياسهم معنى . لأن مثل هذا المقام يقتضي أن يوسموا بما يخصهم ، لا بما يعمهم وغيرهم ، وليس المراد أن تعليق الحكم بالكافر ^(٥) يدل على نفيه عما عداه حتى / يرد عليه أنه إنما يقوم [٦٣ أ] حجة على من [يقول] ^(٦) بمفهوم المخالفة وقوله عليه السلام : ^(٧)

(١) أ : ناقصة في ج . (٢) د : عليهم الصلاة والسلام .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج . والنكاملة من بقية النسخ .

(٤) د : لم يجز لم يجز . والمقصود لم تجز الشفاعة .

(٥) أ . د : بالكافرين .

(٦) يقول : ناقصة في ج . والنكاملة من بقية النسخ .

(٧) أ ب د : صلى الله عليه وسلم .

(أ) محمد : ١٩ . وقامها ، فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات والله يعلم منقلبكم ومثواكم .
(ب) المدثر : ٤٨ .

« شفاعتي لأهل الكبائر من أمي (أ) » . وهو مشهور بـ
الأحاديث في الشفاعة (١) متواترة المعنى . واحتجت المعتزلة بمثل
قوله تعالى : ((وَاتَّقُوا يَوْمًا (٢) لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا
وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا (٣) شَفَاعَةٌ)) (ب) وقوله تعالى : ((مَا (٤) لِلظَّالِمِينَ
مِنْ حَيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ)) (ج) والجواب بعد تسليم دلالتها على
العموم في الأشخاص والأزمان والأحوال ، انه يجب تخصيصها بالكفار
جمعاً بين الأدلة . ولما كان أصل العفو والشفاعة ثابتاً بالأدلة
القطعية من الكتاب والسنة والاجماع قالت المعتزلة بالعفو عن
الصغائر مطلقاً ، وعن الكبائر بعد التوبة ، وبالشفاعة لزيادة (٥)
الثواب . وكلاهما فاسد ، أما الأول فلأن الثائب ومرتكب الصغيرة
المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم فلا معنى للعفو .
وأما الثاني فلأن النصوص دالة على الشفاعة بمعنى طلب العفو عن

(١) أ ب ج ، في باب الشفاعة .

(٢) يوما : فاقصة في آ . (٣) ج د : ولا يقبل منها .

(٤) ب ج : وما للظالمين . (٥) ج : بزيادة .

(أ) حديث ضعيف رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والحكم عن
جابر . ورواه الطبراني عن ابن عباس ، ورواه الخطيب عن ابن عمر عن كعب بن عجرة .
ورواه الترمذي والبيهقي عن انس مرفوعاً ، وقال الترمذي : حسن صحيح غريب ،
وقال البيهقي : اسناده صحيح . وذكره اسماعيل الجراحي في « كشف الخفاء » الطبعة
الثانية ببيروت ج ٢ ص ١٠ رقم ١٥٥٧ .
(ب) البقرة : ٤٨ .
(ج) غافر : ١٨ .

الجنابة / « وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخندون في النار » [٦٣ ب]
وان ماتوا من غير توبة ، لقوله تعالى : ((فمن يعمل مثقال
ذرة خيراً يره)) (أ) ونفس الايمان عمل خير لا يمكن أن يرى
جزاؤه قبل الدخول في النار (١) ثم يدخل النار ، لأنه باطل بالاجماع فتعين
الخروج من النار ، ولقوله تعالى ((وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
جَنَّاتٍ)) وقوله (٢) تعالى : ((إِنَّ السَّادِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا (٣) الصَّالِحَاتِ
كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ [نُزُلًا] (٤))) (ج) إلى غير
ذلك ، من النصوص الدالة على كون المؤمنين من أهل الجنة (٥) ،
مع ما سبق من الأدلة القاطعة على أن العبد لا يخرج بالمعصية
عن الايمان . وأيضاً الخلود في النار من أعظم العقوبات (٦)
وقد جعل جزاء الكفر (٧) الذي هو أعظم الجنايات ، فلو جوزي
به غير الكافر كان (٨) زيادة على قدر الجنابة فلا يكون عدلاً .
وذهبت المعتزلة إلى (٩) أن من دخل (١٠) النار ، فهو خالد فيها

(١) ج : آ ب د : دخول النار (٢) آ د : ولقوله .

(٣) ج : وعمل الصالحات . (٤) نزلاً : ساقطة من ب ج .

(٥) ج : كون المؤمن أهل الجنة ، وفي ب : قول المؤمن . والمثبت من آ ، د .

(٦) ج : العقوبات والجنابة . (٧) آ ب د : الكفر .

(٨) د : الكافرين . وفي ج : كانت .

(٩) د : وذهب ، وفي ب : على أن .

(١٠) آ ب د : أدخل .

(أ) الزلزلة : ٧ .

(ب) التوبة : ٧٢ .

(ج) الكهف : ١٠٧ .

لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة ، إذ المعصوم ،
والثائب ، وصاحب الصغيرة - إذا اجتنبت^(١) الكبائر - ليسوا
[٦٤ أ] من أهل النار على ما سبق من أصولهم / . والكافر مخلد بالاجماع
وكذا صاحب الكبيرة بلا توبة ، لوجهين^(٢) : أحدهما : أنه يستحق
العذاب الذي هو^(٣) مضرة خالصة دائمة ، فينافي استحقاق الثواب
الذي هو منفعة خالصة دائمة^(٤) . والجواب منع قيد الدوام ، بل
منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه ، وهو الاستيجاب . وانما
الثواب فضل منه ، والعذاب عدل ، فإن شاء عفا ،^(٥) وإن
شاء عذبه مدة ثم يدخله الجنة^(٦) . الثاني : النصوص الدالة على الخلود
كقوله تعالى : ^(٧) ((وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَنَجَزَ آثْمَهُ جَهَنَّمَ
خَالِدًا فِيهَا)) وقوله تعالى : ^(٨) ((وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
وَيَتَّقِ اللَّهَ حُدُودَهُ يَدْخُلْهُ نَارًا ^(٩) خَالِدًا فِيهَا)) . (ب) وقوله تعالى :
((بَلَى [بَلَى] مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ
النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)) . (ج) والجواب أن قاتل المؤمن لكونه

- (١) آ - د : اجتنب . (٢) ج : بوجهين .
(٣) آ ب د : وهو . (٤) « فينافي ... دائمة » ، فاقصة في ب .
(٥) د : عفى عنه . (٦) د : يدخل الجنة .
(٧) آ : لقوله تعالى . (٨) ومن يعصي ... نار جهنم .
(٩) ساقطة في آ ب ج .

- (أ) النساء : ٩٣ وقامها : وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً .
(ب) النساء : ١٤ ، وقامها : وله عذاب مهين .
(ج) البقرة : ٨١ .

مؤمناً لا يكون إلا كافراً ، وكذا من تعدى جميع الحدود ،
وكذا من أحاطت به خطيئته^(١) وشملته من كل جانب . ولو
سلم فالخلود قد يستعمل في المكث الطويل ، كقولهم / : سجن [٦٤ ب]
مخلد . ولو سلم فمعارض بالنصوص الدالة على عدم الخلود كما مر .
« والايان » في اللغة التصديق ، أي اذعان حكم (أ) الخبر
وقبوله وجعله جاداً : إفعال من الأمن ، كان حقيقة آمن به :
آمنه [من] [التكذيب والخالفة ، يتعدى^(٢) باللام كما في قوله
تعالى حكاية : ((وما أنشأ المؤمنين لئلا)) (ب) أي بمصدق^(٣) .
وبالباء كما في قوله عليه السلام^(٤) : « والايان أن تؤمن بالله
... الحديث (ج) » أي تصدق^(٥) . وليس حقيقة التصديق (د) أن يقع^(٦)

- (١) آ ب : الخطيئة .
(٢) من : ساقطة من ج وفي ب : تعدى وفي د آ ، يعدى .
(٣) آ ب : مصدق . (٤) آ ، د : صلى الله عليه وسلم .
(٥) د : أن يؤمن ، وفي حاشية على نسخة ج : يذكر تنمة الحديث وهي :
وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره .
(٦) د : يصدق . (٧) د : أنه يقع .

- (آ) الأصح : الاذعان لحكم الخبر .
(ب) يوسف : ١٧ .
(ج) شطر حديث صحيح رواه البخاري ومسلم عن عمر . وروى ابن ماجه عن
عمر حديثاً فيه فقرة مثل هذا النص .
(د) يقول الكستلي : يريد أن التصديق ليس عبارة عن العلم بصديق الخبر أو الخبر ،
والا لزم أن يكون كل عالم بصديق النبي ع . م مؤمناً به ، وليس كذلك ... والشارح قال
إلى أن يجعله من الكيفيات النفسانية ومن قبيل العلم ، ولهذا صح من ابن سينا ما جعله من
أحد قسمي العلم ... « ص ١٥٢ » .

في القلب ، نسبة الصديق إلى الخبر أو الخبر من غير^(١) اذعان وقبول ، بل هو اذعان وقبول بذلك^(٢) بحيث يقبض عليه اسم التسليم علي ما صرح به الامام الغزالي رحمه الله^(٣) . وبالجملة : المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية^(٤) بـ « كرویدن » (أ) ، وهو معنى التصديق المقابل للتصور^(٥) ، حيث يقال في أوائل علم الميزان : (ب) العلم^(٦) اما تصور واما تصديق ، صرح بذلك رئيسهم ابن سينا . فلو حصل هذا المعنى لبعض الكفار ، كان اطلاق اسم الكافر عليه من جهة أن عليه شيئاً من أمارات^(٧) التكذيب والانكار ، [١٦٥] كما [لو]^(٨) فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به / النبي عليه السلام^(٩) وسلمه وأقر به وعمل به ومع^(١٠) ذلك شد الزناد بالاختيار وسجد^(١١) لاصم بالاختيار ، نجعله كافراً ، لما أن النبي عليه السلام^(١٢) جعل ذلك علامة التكذيب والانكار . وتحقيق هذا المقام على ما ذكرت ، يسهل لك الطريق إلى حل كثير من

(١) ج : عن غير . (٢) آ د : لذلك . ب : كذلك .

(٣) د : رضي الله عنه .

(٤) ج : يعبر بالفارسي . آ ب : في الفارسية

(٥) ج : المعنى . وفي د : القابل . وفي ب : للتصور .

(٦) د : ان العلم

(٧) هـ : أمارات .

(٨) ساقط من آ ب ج وما اثبت من د .

(٩) آ . د : صلى الله عليه وسلم . (١٠) أ ب : وعمل . ج : وبه مع .

(١١) ج د : أو سجد . (١٢) أ ب د : صلى الله عليه وسلم .

(أ) تكتب بالفارسية . كرویدن . وجاء في « المعجم الذهبي » مقابلها في العربية : قبول ، اطاعة ، ايمان . (ص ٥٠٩) وجاء في معنى كرویدن : قصد . ميل . وكذلك في معنى كترائي . (ص ٤٩٥) . مؤلفه الدكتور محمد التوحيبي ١٩٦٩ - بيروت . وانظر أيضاً القاموس الفارسي الانكليزي لمؤلفه : س . هاجم طهران ١٩٦١ حيث يعطي لهذه الكلمة معنى القصد . والنية اضافة لمعنى الايمان . (ص ٧٠١) . وهذا يؤيد أن الايمان يلزمه القصد . (ب) هو بالمعنى الواسع علم المنطق .

الاشكالات الموردة في مسألة الايمان . واذا عرفت حقيقة معنى التصديق فاعلم أن الايمان في الشرع د هو التصديق بما جاء^(١) به من عند الله^(٢) ، أي تصديق النبي عليه السلام بالقلب في جميع ما علم بالضرورة بحجته به من عند الله^(٣) اجمالاً ، وأنه كاف في الخروج من عهدة^(٤) الايمان ، ولا ينحط درجته عن الايمان التفصيلي ، فالشرك المصدق بوجود الصانع وصفاته لا يكون مؤمناً إلا بحسب اللغة دون الشرع لاختلاله^(٥) بالتوحيد . واليه أشار^(٦) بقوله تعالى : ((وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ)) (أ) « والاقرار به » أي^(٧) باللسان ، إلا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً ، والاقرار قد يحتمله كما في حالة الاكراه . فإين قيل : قد لا يبقى^(٨) التصديق كما في حالة النوم / والغفلة ، قلنا : [١٦٥] التصديق باق في القلب ، والذهول انما هو عن حصوله . ولو سلم فالشارع جعل المحقق الذي لم يطرأ عليه ما يضاذه ، في حكم الباقي حتى كان المؤمن اسماً لمن آمن في الحال أو في الماضي ، ولم يطرأ عليه ما هو علامة التكذيب . هذا الذي ذكره من أن

(١) آ د : جاء من . (٢) ب د : زيادة تعال .

(٣) أ ب د : زيادة تعال .

(٤) آ ب : عن عهدة ، وفي ج : عند عهدة .

(٥) ج : لاختلاله . (٦) د : الإشارة .

(٧) أي : ناقصة في ب . (٨) ج : لا ينشئ .

(آ) يوسف ١٠٦٠ .

الإيمان هو التصديق ، والاقرار مذهب [بعض]^(١) العلماء ، وهو اختيار^(٢) الامام شمس الأئمة وفخر الاسلام^(٣) . وذهب جمهور المحققين إلى أنه التصديق بالقلب . وإنما الاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا ، لما أن التصديق بالقلب^(٤) أمر باطن لا يد له من علامة ، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله^(٥) وإن لم يكن [مؤمناً]^(٦) في أحكام الدنيا ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالنفاق فبالعكس . وهذا هو اختيار الشيخ أبي منصور^(٧) (ب) . والنصوص معاضدة لذلك . قال الله تعالى : ((أُولَئِكَ (ج) كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ))^(٨) وقال تعالى : ((وَلَسْنَا بِدُخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ))^(٩) .

- (١) ساقط من ج .
(٢) ج : مذهب العلماء واختيار
(٣) د : تصديق القلب .
(٤) آ . د : زيادة تعالى .
(٥) آ ب : زيادة رحمه الله .
(٦) ساقطة من آ ب . د .

(أ) هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوي ، ويقول القناري في طبقاته : علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن البزدوي ، وهو الامام الكبير نسبة إلى بزرده وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نيسابور . وهو أخو صدر الاسلام البزدوي تلميذ عمر النسفي ، وحفيد عبد الكريم البزدوي ، ويقال ابن حفيده . له شرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير وكتاب كبير في أصول الفقه مشهور بأصول البزدوي ، وكتاب في تفسير القرآن . ولد سنة ٤٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٨٢ هـ ، ودفن بسمرقند .

- (ب) أي الماتريدي وقد سبقت ترجمته .
(ج) في د كتب : أوليك .
(د) المجادلة : ٢٢ .
(هـ) النمل : ١٠٦ .
(و) الحجرات : ١٤ .

وقال / النبي عليه السلام :^(١) « اللهم ثبت قلبي على دينك »^(٢) . [١٦٦]
وقال لأسامة (ب) حين قتل من قال لا إله إلا الله : « هلا شققت قلبه »^(٣) (ج) فإن قلت : نعم الإيمان هو التصديق ، لكن أهل اللعنة لا يعرفون منه إلا التصديق باللسان ، والنبي عليه السلام

(١) آ : قال صلى الله عليه وسلم . ب : وقال عليه السلام . د : النبي صلى الله عليه وسلم . وإن نشير إلى هذه الفروق مرة أخرى بل سنثبت ما في ج . وسنفعل مثله ذلك في لفظ (تعالى) و (رضي الله عنه) .
(٢) آ د : عن قلبه .

(آ) أورد النووي في رياض الصالحين رواية عن الترمذي عن شهر بن حوشب عن أم سلمة أنها قالت : كان أسير دعائه : يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك . وفي كشف الخفاء يقول : إن الترمذي رواه وحسنه عن أنس . ويقول ابن حمزة الحسبي في كتاب «البيان والتعريف» مطبعة البهاء ١٣٤٩ هـ ، ص ٢١٢ ، حديث : إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها حيث يشاء . أخرجه الامام أحمد والترمذي والحاكم عن أنس عنه . قال الصدر المناوي : رجاله رجال مسلم في الصحيح ، وقال السيوطي في الكبير : حسن . ثم يذكر سبب الحديث : عن أنس قال : كان رسول الله يكثر أن يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ، فقلت يا رسول الله آمنا بذلك وما جئت به فهل تخاف علينا؟ فقال نعم ، وذكره .

(ب) هو أسامة بن زيد بن حارثة .

(ج) رواه البخاري (علم ٣٣) وذكره النووي في رياض الصالحين ص ١٨٣ . باب اجراء احكام الناس على الظاهر . وهو جزء من حديث طويل . وفي البيان والتعريف يقول : أخرجه الامام أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي والطبراني عن أسامة بن زيد . سببه كما في الجامع الكبير قال : بعثنا رسول الله في سرية فصبحنا الخزقات من جهينة فأدركت رجلاً فقال لا إله إلا الله فطعنته ، فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي فقال رسول الله : أقال لا إله إلا الله وقتلته ؟ قلت يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح ، قال : أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم من أجل ذلك قالها أم لا ، من لك بلا إله إلا الله يوم القيامة فما زال يكررها حتى قنيت أني لم أكن أسلمت يومئذ .

وأصحابه كانوا يقنعون من المؤمن^(١) بكلمة الشهادة ، ويحكمون بإيمانه من غير استفسار^(٢) عما في قلبه . قلت : لاخفاء في أن المعتبر في التصديق عمل القلب ، حتى لو فرضنا عدم وضع لفظ التصديق لمعنى ، أو وضعه لمعنى غير التصديق القلبي ، لم يحكم أحد من أهل اللغة والعرف بأن المتلفظ بكلمة صدقت ، مصدق للنبي عليه السلام ، مؤمن^(٣) به ، ولهذا صح نفي الإيمان من بعض المقرين باللسان . قال الله تعالى : ((وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)) (أ) وقال الله^(٤) تعالى : ((قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ، قَبْلَ لَمْ تَوَمِّنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا)) (ب) وأما المقر باللسان وحده فلا نزاع في أنه يسمى مؤمناً لغة ، ويجري عليه أحكام الإيمان ظاهراً ، وإنما النزاع في كونه مؤمناً فيما بينه وبين الله تعالى .

[٦٦ ب] والنبي عليه السلام^(٥) ومن بعده / كما كانوا يحكمون بإيمان من تكلم بكلمة الشهادة ، كانوا^(٥) يحكمون بكفر المنافق . فدل على أنه لا يكفي في الإيمان فعل اللسان . وأيضاً الاجماع منعقد على إيمان

- (١) أ ج : من المؤمنين .
(٢) ج : من غير حكم استفسار .
(٣) ب : ومؤمن .
(٤) أ : وقال تعالى .
(٥) ب : وكانوا .

(أ) البقرة : ٨
(ب) الحجرات : ١٤

من صدق بقلبه ، وقصد الاقرار باللسان ، ومنعه منه مانع من خوس ونحوه^(١) . فظهر أن ليست حقيقة الإيمان مجرد كلمتي^(٢) الشهادة ، على ما زعمت الكرامية . ولما كان مذنب جمهور المتكلمين والمحدثين والفقهاء^(٣) أن الإيمان تصديق بالجان ، واقرار باللسان ، وعمل بالأركان . أشار إلى نفي ذلك بقوله « فأما الأعمال »^(٤) أي الطاعات « فهي تزيده في نفسها ، والإيمان لا يزيد ولا ينقص » فها هنا مقامان ، الأول : أن الأعمال غير داخلة في الإيمان ، لما مر من أن حقيقة الإيمان هو التصديق ، ولأنه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الأعمال على الإيمان كقوله تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)) (أ) مع القطع بأن العطف يقتضي المقابلة ، وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه . وورد أيضاً جعل الإيمان شرط صحة الأعمال كما في قوله تعالى : ((فَمَنْ

يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ / وَهُوَ مُؤْمِنٌ)) (ب) مع القطع بأن [٦٧ أ] المشروط لا يدخل في الشرط . لامتناع اشتراط الشيء بنفسه ، وورد أيضاً اثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال ؛ كما في قوله

- (١) ب : أو نحوه .
(٢) ج : كلمة .
(٣) ب د : المحدثين والمتكلمين والفقهاء آ : أخفقيين والمتكلمين والفقهاء .
(٤) ج : فالأعمال .
(٥) ب ج : ومن .

(أ) الكهف : ٣٠ و ٦٠٧ هود : ٢٣ يونس : ٩ مريم : ٩٦ لقمان : ٨
خلصت : ٨ البروج : ١١ البينة : ٧
(ب) الأنبياء : ٩٤

تعالى : ((وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا)) (أ) على ما مر ، مع القطع بأنه لا تحقق للشيء^(١) بدون ركنه . ولا يخفى أن هذه الوجوه إنما تقوم^(٢) حجة على من يجعل الطاعات ركناً من حقيقة الإيمان ، بحيث أن تاركها لا يكون مؤمناً ، كما هو رأي المعتزلة ، لا على [رأي]^(٣) من ذهب إلى أنها^(٤) ركن من الإيمان الكامل بحيث^(٥) لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان ، كما هو مذهب الشافعي رحمه الله . وقد سبق تمسكات المعتزلة بأجوبتها^(٦) . والمقام الثاني^(٧) : إن حقيقة الإيمان لا تريد ولا تنقص^(٨) ، لما مر من أنه التصديق القلبي الذي^(٩) بلغ حد الجزم والاذعان ، وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان حتى أن من حصل له حقيقة التصديق ، فسواء أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي ، فتصديقه باق على حاله^(١٠) ، لا تغير فيه أصلاً . والآيات الدالة على زيادة الإيمان محمولة على ما ذكره أبو حنيفة أنهم كانوا آمنوا في الجملة .

(١) آ : لا يتحقق الشيء . (٢) ج : يقوم .

(٣) ج : لا يكون الا مؤمناً . وهذا قلب للمعنى .

(٤) ساقطة من : أ ج . د : لا على مذهب من ذهب .

(٥) ج : أنه . (٦) ب ج : حيث .

(٧) أ ب د : زيادة : فيما سبق .

(٨) أ : والمقام . (٩) ب : لا يزيد ولا ينقص .

(١٠) ب : التي . (١١) أ : على حال .

(أ) الحجرات : ٩

ثم يأتي^(١) فرض بعد فرض فكانوا^(٢) يؤمنون / بكل فرض خاص ، [٦٧ ب] وحاصله أنه كان يزيد^(٣) بزيادة [ما يجب]^(٤) الإيمان به ، وهذا لا يتصور في غير عصر النبي عليه السلام ، وفيه نظر لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض يمكن^(٥) في عصر النبي (أ) عليه السلام . والإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً ، وتفصيلاً^(٦) فيما علم تفصيلاً . ولا خفاء في أن التفصيلي^(٧) أزيد بل أكمل ، وما ذكر من أن الاجمالي لا ينحط^(٨) عن درجته فإنما هو في الاتصاف^(٩) بأصل الإيمان . وقيل ان الثبات والدوام على الإيمان زيادة عليه في كل ساعة ، وحاصله أنه يزيد بزيادة الأزمان لما أنه عرض لا يبقى إلا بتجدد الأمثال وفيه نظر ، لأن حصول المثل^(١٠) بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء ، كما في سواد الجسم مثلاً .

(١) د : يأتي . (٢) ج : وكانوا .

(٣) ب : أنه يزيد .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٥) ج : على تفصيل . وفي ب د : يمكن .

(٦) د : تفصيلاً . (٧) د : التفصيل .

(٨) ج : من أن الاجمال ينحط ، وفي ب : أن الاجمالي .

(٩) ب : وإنما هو الاتصاف . (١٠) آ : المثل .

(أ) يقول الكستلي : وجوابه ان تلك التفاصيل لما كان الايمان بها برمتها اجمالاً حاصلًا فبالاطلاع عليها لم ينقلب الايمان من النقصان الى الزيادة ، بل من الاجمال الى التفصيل فقط ، بخلاف ما في عصر النبي فان الايمان لما كان عبارة عن التصديق بحملة ما جاء به النبي فكما ازداد تلك الجملة ازداد تصديق المتعلق بها لا بحالة ... ص ١٥٧ .

وقيل : المراد زيادة ثمراته^(١) واشراق نوره وضيائه في القلب ، فإنه يزيد بالأعمال ، وينقص بالمعاصي^(٢) . ومن ذهب إلى أن الأعمال من الإيمان ، فقبوله^(٣) الزيادة والنقصان ظاهر ، ولهذا قيل ان هذه المسألة فرع مسألة كون الطاعات جزءاً^(٤) من الإيمان . وقال بعض المحققين : لانسلم أن حقيقة التصديق لا تقبل^(٥) الزيادة والنقصان ، بل / تتفاوت^(٦) قوة وضعفاً ، للقطع بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي عليه السلام . ولهذا قال ابراهيم عليه السلام : ((وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي)) (أ) . بقي^(٧) هنا بحث آخر وهو أن بعض القدريّة (ب) ذهب إلى أن الإيمان هو المعرفة ، وأطبق علماءنا على فساده ، لأن أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة

(١) آ ب د : ثمرته .

(٢) في حاشية علي ج : عن ابن عمر قلنا : يا رسول الله ان الايمان يزيد وينقص ، قال نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار . وهذا صريح في الزيادة والنقصان ، وحجة أيضاً على ما قال انه يزيد ولا ينقص ، اذ لو نقص لما بقي إيماناً ...

(٣) ج : فقبول .

(٤) آ : كون الطاعة من الايمان ، ب : فرع كون الطاعات ، د : كون

الطاعات من الايمان ، وصورتها في ج : جزاء ، والتصحيح فيها واضح .

(٥) ب د : لا يقبل . ج : حقيقة الايمان التصديق .

(٦) د ب : يتفاوت . (٧) د : فبقي .

(أ) البقرة : ١٦٠ .

(ب) القدريّة : هم الذين يقولون ان الانسان قادر على أفعاله ، وهو خالقها .

وأشهرهم معبد لجني وغيلان الدمشقي . ويعتبر المعتزلة القدريين لأنهم يقولون بحرية الانسان .

محمد صلوات الله عليه ، كما كانوا يعرفون أبناءهم (أ) مع القطع بكفرهم ، لعدم التصديق . ولأن من الكفار من كان يعرف الحق يقيناً وإنما [كان]^(١) ينكر عناداً واستكباراً . قال الله تعالى : ((وَجَحِّدُوا بِهَا وَاسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ)) (ب) فلا بد من بيان الفرق بين معرفة الأحكام واستيقانها^(٢) ، وبين التصديق بها واعتقادها ، ليصح كون الثاني إيماناً دون الأول . والمذكور في كلام بعض المشايخ أن التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من إخبار الخبر ، وهو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق ، ولذا^(٣) يثاب عليه ، ويجعل رأس العبادات ؛ بخلاف المعرفة فإنها ربما تحصل^(٤) بلا كسب ، كمن وقع بصره على جسم فحصل له

معرفة / أنه جدار أو حجر . وهذا ما ذكره بعض^(٥) المحققين من [٦٨ب]

أن التصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق^(٦) إلى الخبر ، حتى لو وقع ذلك في القلب من [غير]^(٧) اختيار لم يكن تصديقاً ، وان كان معرفة ، وهذا مشكل ، لأن التصديق^(٨) من أقسام العلم ،

(١) ساقطة من : ب ج . (٢) ج : زيادة أنفسهم .

(٣) ب : ولهذا ، وفي د : وكذا .

(٤) ج : يحصل .

(٥) ب : أو حجر أو غير ذلك . وفي آ : ذكر بعض المحققين . د : زيادة :

ورحمهم الله تعالى ،

(٦) ج : القصد ، وهو تحريف . (٧) ساقطة من ج .

(٨) ج : التصديقات .

(آ) قد يكون المقصود : أنبياءهم .

(ب) النمل : ١٤ .

وهو من الكيفيات النفسانية ، دون الأفعال الاختيارية ؛ لأننا^(١) إذا تصورنا النسبة بين شيئين^(٢) ، وشككنا في أنها بالاثبات أو بالنفي^(٣) ، ثم أقم البرهان على ثبوتها فالذي يحصل لنا هو الازدعان والقبول لتلك النسبة ، وهو معنى التصديق والحكم والاثبات والابقاع . نعم نحصل^(٤) تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الأسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك . وبهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان ، وكان هذا هو المراد بكونه كسبياً واختيارياً^(٥) . ولا تكفي^(٦) المعرفة ، لأنها قد تكون^(٧) بدون ذلك . نعم يلزم أن تكون^(٨) المعرفة اليقينية المكتسبة [بالاختيار]^(٩) تصديقاً ، ولا بأس بذلك لأنه حينئذ يحصل المعنى الذي يعبر عنه [٦٩] بالفارسية^(١٠) ب: كرویدن . وليس الإيمان والتصديق سوى ذلك ، فحصوله^(١١) للكفار المعاندين المستكبرين ممنوع . وعلى تقدير الحصول فتكفيرهم يكون بانكارهم باللسان ، واصرارهم على العناد والاستنكار وما هو من علامات^(١٢) التكذيب والإنكار . « والإيمان والاسلام واحد » لأن الاسلام هو الخضوع والانقياد ، بمعنى قبول الاحكام

- (١) ج : أ .
(٢) آ ب د : الشيتين . (٣) آ ب د : أو النفي .
(٤) الايقاع ، ناقصة في ب . وفي ج : نعم يحصل .
(٥) آ ب د : اختيارياً . (٦) د : ولا يكفي .
(٧) ج د : قد يكون . (٨) ج : بل يلزم أن يكون .
(٩) ساقطة من ج . (١٠) آ ب : في الفارسية .
(١١) آ ب د : وحصوله . (١٢) ج : علامة .

والاذعان ، وذلك حقيقة التصديق على ما مر ، ويؤيده قوله تعالى : ((فَاتَّخِذْنَا مِنْكُمْ كَانٍ فِيهَا^(١))) من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين)) (أ) وبالجملة لا يصح في الشرع أن يحكم على أحد أنه^(٢) مؤمن وليس بمسلم ، أو مسلم وليس بمؤمن . ولا نغني بوجدتها سوى هذا . وظاهر كلام المشايخ أنهم أرادوا عدم تغايرهما^(٣) ، بمعنى أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر ، لا الاتحاد بحسب المفهوم ، لما [ذكر]^(٤) في الكفاية (ب) من أن الإيمان هو تصديق الله تعالى فيما أخبر من أوامره ونواهيه ، والاسلام هو الانقياد والخضوع^(٥) لأوامره ، وإذا^(٦) لا يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي . فالإيمان لا^(٧) ينفك عن الاسلام حكماً فلا يتغايران^(٨) . ومن أثبت / [التغاير]^(٩) يقال له : ما حكم من آمن ولم يسلم ، [٦٩ ب] أو أسلم^(١٠) ولم يؤمن ؟ فإن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر فقد ظهر^(١١) بطلان قوله . فإن قيل : قوله تعالى :

- (١) ج : فيها .
(٢) ج : على واحد بآله . وفي د : على أحد بآله .
(٣) ج : التغايرهما . (٤) ساقطة من ج .
(٥) أ د : الخضوع والانقياد . « هو » : ساقط من ب .
(٦) ج : والاذعان . (٧) ج : ولا .
(٨) ج : فلا يتغايران . (٩) ساقطة من ج .
(١٠) ج : وأسلم . والتصحيح من بقية النسخ .
(١١) آ ب د : ظهر .

(آ) الذاريات : ٣٥ و ٣٦ .
(ب) لعله كتاب الكفاية في الهداية للشيخ الإمام نور الدين الصابوني المتوفى سنة ٥٨٠ هـ (انظر كتاب البداية من الكفاية - تحقيق فتح الله خليف ص ١٣) .
(وانظر كشف الظنون ص ١٤٩٩) .

((قَبَّالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا)) (أ) : صريح في تحقق (١) الاسلام بدون الإيمان . قلنا : المواد أن الاسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان ، وهو في الآية بمعنى الانقياد [الظاهر من غير انقياد] (٢) الباطن بمنزلة التلطف بكلمة الشهادة (٣) من غير تصديق في باب الإيمان . فإن قيل : قوله عليه السلام : « [الاسلام] أن تشهد (٤) أن لا إله إلا الله » وان محمداً رسول الله ، (٥) وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة (٦) ، وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت (٧) إليه سبيلاً ، (ب) ، دليل على أن الاسلام هو الأعمال لا التصديق القلبي ، فلا يكون الإيمان والاسلام واحداً (٨) . قلنا : المراد ثمرات (٩) الاسلام وعلاماته ،

(١) آ ب د : بتحقيق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج . والنكلمة من بقية النسخ .

(٣) ج : التلطف . ب : كلمة الشهادة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط في ج ، وفيها أيضاً : أن أشهد .

(٥) ج : وأشهد أن محمداً لراسول الله .

(٦) ج : وتقيم الصلاة ويؤتي الزكاة .

(٧) ج : وتصوم شهر رمضان وحج البيت إن استطاع . وما أقيمت من بقية

النسخ ، وهو موافق لنص الحديث .

(٨) « فلا يكون الإيمان والاسلام واحداً » ، ناقصة في آ ب د .

(٩) ب ج د : إن ثمرات .

(أ) الحجرات : ١٤ .

(ب) شطر حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة « كتاب الإيمان .

باب الاسلام وبيان خصاله » وذكره ابن الأثير في جامع الأصول « كتاب الإيمان -

الباب الأول - الفصل الأول - ٢ » وذكره الجراحى في « كشف الخفاء » رقم ٣٢٧ .

ذلك (١) كما قال النبي عليه السلام لقوم وفدوا عليه : « أتدرون ما الإيمان بالله تعالى (٢) وحده ؟ فقالوا الله ورسوله أعلم ، فقال (٣) : شهادة أن لا إله إلا الله / [وأن] محمداً رسول الله ، [٧٠] وإقام (٤) الصلاة ، وإيتاء الزكاة وصيام شهر رمضان ، وأن تعطوا (٥) من المغنم الخمس . » وكما قال عليه السلام : « الإيمان (٦) بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمالة الأذى عن الطريق ، (أ) . » وإذا (٧) وجد من العبد التصديق والاقوار صح له أن يقول (٨) أنا مؤمن حقاً » لتحقق (٩) الإيمان .

(١) ج : على ذلك .

(٢) « تعالى » ساقطة من آ ب د . (٣) د ب : قال .

(٤) ج : لا إله إلا الله محمداً عبده ورسوله وإيقام الصلاة . آ : إقامة .

(٥) « شهر » : ساقطة من آ ب د . ج : تطيعوا .

(٦) ج : بعد كلمة الإيمان كتب : يمان .

(٧) ج : واذا . (٨) ج : ان يقال .

(٩) ب : لتحقيق .

(أ) الحديث الأول ذكره ابن الأثير كاملاً مع تغيير طفيف على لسان البخاري

ومسلم ، وذكر أن الترمذي أخرجه مع تغيير في الألفاظ ، كما أخرجه أبو داود

والنسائي وذكرنا الحديث مثل البخاري ومسلم « الكتاب الأول ، الباب الأول ، الفصل الأول »

والحديث الثاني رواه ابن ماجه في المقدمة عن أبي هريرة على الشكل التالي ، الإيمان

بضع وستون أو سبعون باباً أدناها إمالة الأذى عن الطريق وأرفعها قول لا إله إلا الله .

وذكر أن الحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي عن أبي

هريرة مع بعض الزيادات والنقصان . « الكتاب ١ ، الباب ١ ، الفصل ٢ » . وذكره

النووي في رياض الصالحين ، باب في بيان كثرة طرق الخير عن أبي هريرة ، وكذلك

ذكره في كتاب الأدب باب الحياء وفضله ، وذكر في آخره : والحياء شعبة من الإيمان .

« ولا ينبغي أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله ، لأنه إن كان للشك فهو كفر^(١) لا محالة ، وإن كان للتأدب وإحالة الأمور^(٢) إلى مشيئة الله تعالى ، أو للشك^(٣) في العاقبة والمآل لا في الآن^(٤) والحال ، [أو] للتبريك^(٥) بذكر الله تعالى ، أو للتبرؤ^(٦) عن تركية نفسه والإعجاب بحاله ، فالأولى تركه لما أنه يوم بالشك^(٧) . ولهذا قال : لا ينبغي^(٨) ، دون أن يقول : ولا يجوز^(٩) ، لأنه إذا لم يكن للشك ، فلا معنى لنفي الجواز ، كيف وقد ذهب إليه كثير من السلف^(١٠) حتى الصحابة والتابعين . وليس هذا مثل قولك : أنا شاب إن شاء الله ، لأن الشباب [٧٠ ب] ليس من الأفعال^(١١) المكتسبة ، ولا بما يتصور البقاء عليه [في] العاقبة^(١٢) والمآل ، ولا بما يحصل به تركية النفس والإعجاب ، بل مثل قولك : أنا زاهد متق إن شاء الله . وذهب بعض المحققين إلى أن الحاصل للعبد هو حقيقة التصديق [الذي]^(١٣)

- (١) ج : كفر . (٢) ج : للتأديب وإحالة الأمور . (٣) « أو للشك » : فاقصة في د . (٤) ج : الإيمان . (٥) ب : للتبرؤ . « أو » : ساقطة في ج . (٦) د : للتبرؤ ، وفي ب : والتبرؤ . والأصح كتابتها : التبرؤ . (٧) ج : فالأولى أن تركه . (٨) ب : لا ينبغي . (٩) ب : لا يجوز . (١٠) ج : السلف . (١١) ج : السلب وهي محرفة . (١٢) د : من أفعاله . (١٣) ج : والعاقبة . (١٤) ج : وهو ، وما بين المجلوفين ساقط منها .

به يخرج عن الكفر ، لكن التصديق في نفسه قابل للشدّة والضعف ، وحصول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله تعالى : ((أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)) (أ) إنما هو بمشيئة^(١) الله تعالى . ولما نقل عن بعض الأشاعرة أنه يصح أن يقال : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى ، بناء على العبرة في الإيمان والكفر والسعادة والشقاوة بالخاتمة ، حتى أن المؤمن السعيد من مات على الإيمان ، وإن كان طول عمره على الكفر والعصيان ، والكافر الشقي^(٢) من مات على الكفر - نعوذ بالله - وإن كان طول عمره على التصديق والطاعة ، على ما أشار^(٣) إليه بقوله تعالى في حق إبليس : ((وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ)) (ب) وبقوله^(٤) عليه السلام : « السعيد من سعد في بطن أمه ، والشقي من شقي في بطن أمه » (ج) . أشار

- (١) ب ج : « وأجر عظيم » إنما هو في مشية ، د : لهم درجات عند ربهم ، ب د : في مشية . (٢) ب : والكافر والشقي ، ج : والكافر أشقى . (٣) آ ب د : أشير ، وفي د : على الطاعة والتصديق . (٤) ج : ولقوله ، آ : وقوله .

(آ) الأنفال : ٧٤ . (ب) البقرة : ٣٤ . (ج) حديث صحيح رواه الطبراني عن أبي هريرة مقتضراً على الشقي الأول . وذكر ابن ماجة في سننه حديثاً شبيهاً له في المعنى « المقدمة ، باب في القدر » كما ذكر النووي شبيهاً به في رياض الصالحين « باب الخوف صفحة ١٨٥ - ١٨٦ » وهو جزء من حديث طويل . ورواه مسلم بأشكال مختلفة عن ابن مسعود ، والعسكري في الأمثال ، والقضاعي عن ابن مسعود مرفوعاً ، وأخرجه البيهقي في المدخل . ورواه البزار على هذا الشكل في سننه عن أبي هريرة مرفوعاً .

إلى بطلان^(١) ذلك بقوله : « والسعيد قد يشقى » [بأن يرتد بعد الايمان ، نعوذ بالله]^(٢) « والشقي قد يسعد » بأن يؤمن بعد الكفر « والتغير يكون^(٣) على السعادة والشقاوة ، دون الاسعاد والاشقاء ، وهما من صفات الله تعالى » لما أن الاسعاد تكون السعادة ، والاشقاء تكون الشقاوة^(٤) « ولا تغير على الله تعالى ولا [على]^(٥) صفاته » لما مر من أن القديم^(٦) لا يكون محلاً للحوادث ، والحق أنه [لا]^(٧) خلاف في المعنى ، لأنه إن أريد بالايمان والسعادة مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال ، وإن أريد بها^(٨) ما يترتب عليه النجاة والثمرات ، فهو^(٩) في مشيئة الله تعالى لا قطع بمحصله^(١٠) في الحال ، فمن قطع بالحصول أراد الأول ، ومن فوّض [الى]^(١١) المشيئة أراد الثاني . « وفي ارسال الرسل » جمع رسول فعول من الرسالة ، وهي سفارة العبد بين الله تعالى وبين ذوي الأبواب من خلقته^(١٢) ، يزيح بها عنهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة ، وقد عرفت معنى الرسول [٧١ ب] والنبي في صدر الكتاب . « حكمة » / أي مصلحة وعاقبة حميدة .

- (١) أب : ابطال .
- (٢) د : نعوذ بالله ونسأله العاقبة . وما بين المعقوفين ساقط من ج .
- (٣) د : والتغير ، وفي ب : قد يكون .
- (٤) ب : تكون السعادة والاشقاء تكون الشقاوة .
- (٥) ساقطة من ج .
- (٦) ب : لما مر أن القديم .
- (٧) « بها » : ساقطة من آ ب د . (٨) ج : فهي .
- (٩) ج : لحصوله .
- (١٠) ج : ومن خلقته .

وفي هذا إشارة الى أن الارسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله تعالى ، بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه^(١) ، لما فيه من الحكم والمصالح ، وليس بمتنع كما زعمت السمنية والبراهمة (أ) . ولا يمكن يستوي طرفاه ، كما ذهب [اليه]^(٢) بعض المتكلمين (ب) ثم أشار إلى وقوع الارسال وفائده ، وطريق ثبوته ، وتعين بعض من ثبتت^(٣) رسالته فقال : « وقد أرسل الله تعالى [رسلاً]^(٤) من البشر الى البشر مبشرين » لأهل الايمان والطاعة^(٥) بالجنة والثواب . « ومنذرين »^(٦) لأهل الكفر والعصيان بالنار^(٧) والعقاب ، فإن ذلك مما لا طريق للعقل اليه (ج) وإن

- (١) ج : يقتضيه .
- (٢) (٢) ساقطة من ج .
- (٣) آ ج : ثبت .
- (٤) (٤) آ ب : الطاعة .
- (٥) (٥) في ج كُتبت : منذرين .
- (٦) (٦) ج : وبالنار .

(آ) يقول الكستلي في حاشيته صفحة ١٦٤ : المشهور من احتجاج من يدعي امتناع الارسال أنه لا يمكن للمرسل أن يعرف أن من قال أرسلتك هو الله ، إذ لعله من القاء الجن ، وهذا مناسب لما يزعمه السمنية من أنه لا طريق للعلم الا الحس . وأما البراهمة فالمشهور من مذهبهم أنهم لا يحيلون الارسال بل قد اعترف قوم منهم بنبوّة آدم وقوم بنبوّة ابراهيم ، وإنما يزعمون ان في العقل مندوحة عن الارسال ، لأن الحكم الذي يأتي به الرسول ان كان مخالفاً لحكم العقل يرد ، وإن كان موافقاً فلا حاجة إليه ...

(ب) يقول الكستلي في الصفحة ١٦٥ : يريد بهم الاشاعرة فإن أفعاله تعالى عندم غير معللة بالعلل والاغراض ولا يسأل عما يفعل ... ولا رعاية لمصالح العباد والحكم على سبيل الوجود كما هو مذهب المعتزلة ، ولا على وجه التفضل والاحسان على ما هو رأي علماء ماوراء النهر ..

(ج) يقول الكستلي في نفس الصفحة : فيه أشعار بأن للعقل أن يهتدي الى حسن بعض الافعال كما هو رأي علماء ما وراء النهر ... وبني الشارح في هذا الكتاب كلامه على مذهبهم في كثير من المواضع متابعة للمصنف .

كان ، فبانظار دقيقة . ولا يتيسر إلا لواحد^(١) بعد واحد .
« ومبينين للناس ما يحتاجون اليه من أمور الدنيا والدين »
فانه تعالى خلق الجنة والنار ، وأعد فيها الثواب [والعقاب]^(٢)
وتفاصيل أحوالهما ، وطريق الوصول الى الأول ، والاحتراز عن
الثاني ، بما لا يستقل به العقل . وكذا خلق الأجسام النافعة
والضارة ، ولم يجعل للعقول والحواس الاستقلال^(٣) بمعرفتها . وكذا
[٧٢ أ] جعل / القضايا ، منها ما هي بمكنات لا طريق الى الجزم بأحد
جانبيه ، ومنها ما هي واجبات وممتنعات ، لا تظهر^(٤) للعقل إلا
بعد نظر دائم وبحث كامل [بحيث]^(٥) لو اشتغل الانسان به
لتعطل أكثر مصالحه . فكان من فضل الله ورحمته إرسال الرسل
ليبين^(٦) ذلك كما قال الله تعالى : ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا
رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)) (أ) « وأيّدتم » أي الأنبياء « بالمعجزات
الناقضات للعادات » جمع معجزة ، وهي أمر يظهر بخلاف
العادة (ب) ، على يد^(٧) مدعي النبوة عند تحدي المنكرين على وجه

(١) د : ولا يتيسر . ج : لا يتيسر إلا الواحد .

(٢) ساقطة من ج . (٣) ج : للعقل والحواس استقبال .

(٤) آ ب د ، أو ممتنعات . آ د ج : لا يظهر .

(٥) ج : بيان .

(٦) العادات في ج . وفي ب د : على يدي .

(أ) الأنبياء : ١٠٧ .

(ب) يقول الكسستاني في الحاشية صفحة ١٦٦ : اشترط في المعجزة سبعة أمور
يتضمن هذا التعريف الإشارة اليه ، الأول أن تكون فعله تعالى أو ما يقوم مقامه من التوكيد =

يُعجز المنكرين عن الاتيان بمثله ، وذلك لأنه لولا التأييد بالمعجزة لما
وجب قبول قوله ، ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب
فيها . وعند^(١) ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق
[جري]^(٢) العادة ، بأن الله تعالى يخلق العلم^(٣) بالصدق
عقيب ظهور المعجزة ، وإن كان عدم خلق العلم^(٤) ممكناً في
نفسه ، وذلك كما اذا ادعى أحد بمحض من جماعة أنه رسول هذا
الملك اليم ، [ثم]^(٥) قال للملك : إن كنت صادقاً / فخالف [٧٢ ب]
عادتك ولم من مكانك^(٦) ثلاث مرات ، ففعل (الملك ذلك) ،
يحصل^(٧) للجماعة علم ضروري عادي بصدقه في مقالته^(٨) . ولأن

(١) فيها : ساقطة من آ ب د . وفي ج : وعنده .

(٢) ساقطة من ج . (٣) ب : العالم ، وهي محرفة .

(٤) ب : العالم . د : عدم الخلق .. (٥) ب : من مقامك .

(٦) ما بين القوسين ساقط من آ ب د ، وفي آ د : فحصل .

(٧) ج : مقابلته .

= ليتصور كونه منه تعالى ، ويفهم ذلك من قوله : أمر يظهر ، اذا الامر يتناول الفعل
والترك .. الثاني : أن تكون خارقة للعادة ، اذ لا اعجاز دونه ، وقد دل عليه قوله :
بخلاف العادة . الثالث : أن يكون ظهوره على يد من يدعي النبوة ليعلم أنه تصديق له ،
وقد صرح به . الرابع : أن يكون مقارناً للدعوى ، اذ لا شهادة قبل الدعوى ، والتأخر
عنها بزمان متناول آية الكذب ، وأما المتأخر بزمان يسير فهو في حكم العدم ، ودل عليه
قوله : عند تحدي المنكرين . الخامس : ان يكون موافقاً للدعوى ، اذ الخالف لا يعد
تصديقاً كفتى الجبل بعد دعوى فتى البحر . السادس : أن لا يكون مكذباً له كما اذا
قال : معجزتي نطق هذا الجماد ، فنطق بتكذيبه فانه أدل على كذبه من صدقه ، وقد دل
على هذين الشرطين لفظ التحدي .. السابع : ان يتعذر معارضته كما يصح عنه قوله :
على وجه يعجز المنكرين عن الاتيان بمثله فان ذلك حقيقة الاعجاز .

كان الكذب ممكناً في نفسه ، فإن الامكان الذاتي بمعنى تجويز العقل^(١) لا ينافي حصول العلم القطعي ؛ كعلمنا بأن جبل أحد لم^(٢) ينقلب ذهباً مع امكانه في نفسه . فكذا ههنا ، يحصل العلم بصدقه بموجب العادة^(٣) ، لأنها أحد طرق العلم ، كالحس ، فلا يقدر^(٤) في ذلك العلم إمكان كون المعجزة من غير الله تعالى ، أو كونها^(٥) لا لغرض التصديق ، أو كونها لتصديق^(٦) الكاذب ، إلى غير ذلك من الاحتمالات . كما لا يقدر في العلم الضروري الحسي بحرارة النار ، إمكان عدم الحرارة للنار ، بمعنى أنه لو قدر عدها لم يلزم منه محال . « وأول الانبياء آدم ، وآخرهم محمد عليه [وعليهم]^(٧) السلام » أما^(٨) نبوة آدم عليه السلام ، فبالكتاب^(٩) الدال على أنه قد أمر ونهي ، مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبي آخر ، فهو بالوحي لا غير ، وكذا السنة والاجماع . فانكار^(١٠) نبوته [١٧٣ أ] على ما نقل عن البعض^(١١) / يكون كفراً . وأما نبوة محمد عليه السلام ، فلأنه ادعى النبوة وأظهر المعجزة ؛ أما دعوى^(١٢) النبوة فقد علم بالتواتر ، وأما إظهار المعجزة فلوجهين : أحدهما : أنه

(١) آ ب د : التجويز العقلي .

(٢) ج : لا .

(٣) ج : والموجب للعادة .

(٤) ج : كالحسن ولا يقدر ، د : ولا يقدر ، وكلمة الحس ساقطة منها .

(٥) ج : وكونها .

(٦) ج : للتصديق .

(٧) ج : وأما .

(٨) ج : وأما .

(٩) آ : بالكتاب .

(١٠) د : وانكار .

(١١) آ ج د : من البعض .

(١٢) ج : إلى مادعوى .

أظهر^(١) كلام الله تعالى ، وتحدى به البلغاء ، مع كمال بلاغتهم فعجزوا عن معارضة أقصر^(٢) سورة منه مع تهالكهم على ذلك ، حتى خاطروا [بمهمهم]^(٣) وأعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المقارنة بالسيوف . ولم ينقل عن أحد^(٤) منهم - مع توفر الدواعي - الاتيان^(٥) بشيء مما يدانيه ، فدل ذلك قطعاً على أنه من عند الله تعالى ، وعلم به صدق [دعوى]^(٦) النبي عليه السلام ، علماً عادياً لا يقدر فيه شيء^(٧) من الاحتمالات العقلية ، على ما هو شأن سائر العلوم العادية . وثانيها : أنه قد^(٨) نقل عنه من الأمور الخارقة للعادة [ما بلغ]^(٩) القدر المشترك منه^(١٠) ، أعني ظهور المعجزة حدد التواتر ، وان كانت^(١١) تفاصيلها آحاداً ، كشجاعة علي رضي الله عنه ، وجود حاتم ، (فإن كلاً منها ثبت بالتواتر وان كان تفاصيلها آحاداً) وهي مذكورة^(١٢) في كتب السير . وقد

(١) ج : ظهر .

(٢) ج : بلاغتهم المعارضة فمجز عن معارضته بأقصر ، د : معارضته أقصر .

والتصحيح من آ ب .

(٣) ج : ساقط من ج .

(٤) د : عن كلام أحد .

(٥) ب : إلى اتيان . آ : إلى الاتيان .

(٦) د : بشيء .

(٧) ج : ساقط من آ ب د .

(٨) د : عنه .

(٩) ب ج : كان .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من آ ب د . وفي آ ج : وهو مذكور .

يستدل^(١) أرباب البصائر على نبوته^(٢) بوجهين : أحدهما : ما تواتر [٧٣ب] من أحواله قبل النبوة ، وحال الدعوة / وبعد انقائها^(٣) ، وأخلاقه العظيمة وأحكامه الحكيمة واقداً حين^(٤) يحجم الأبطال ، ووثوقه بعصمة الله تعالى في جميع الأحوال ، وثباته^(٥) على حاله لدى الأهوال ، بحيث لم يجد أعداؤه^(٦) - مع شدة عداوتهم وحوصهم على الطعن فيه - مطعناً ، ولا إلى^(٧) القدح فيه سبيلاً . فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء ، وإن يجمع^(٨) الله تعالى هذه الكلمات في حق من يعلم أنه يفترى عليه ، ثم^(٩) يهلك ثلاثاً وعشرين سنة ، ثم^(١٠) يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ، ويجي آثاره بعد^(١١) موته إلى يوم القيامة . وثانيها : أنه ادعى ذلك الأمر العظيم بين أظهر^(١٢) قوم لا كتاب لهم و [لا]^(١٣) حكمة معهم ، وتبين لهم الكتاب والحكمة ، وعلمتهم الأحكام والشرائع ، وأنم مكارم الأخلاق ، وأكمل كثيراً من الناس في الفضائل العلمية [والعملية]^(١٤) ، ونور العالم

(١) د : كتب السيروت ويستدل .

(٢) د : نبوته رحمت : «نبوته» .

(٣) آ ب د : انقائها . (٤) آ ب د : حيث .

(٥) ج : ثباته . د : ثبوته . (٦) د : عدوه .

(٧) ج : « ولا إلى القدح » ، كتبت : والأول القطع .

(٨) ج : يجتمع . (٩) «ثم» : ناقصة في ب .

(١٠) «ثم» : ناقصة في د . (١١) ب : بعده .

(١٢) ج : اظهر . (١٣) ساقطة من ج .

بالإيمان والعمل الصالح ، وأظهر الله تعالى دينه الحق^(١) على الدين كله كما وعده . ولا معنى^(٢) للنبوة والرسالة سوى ذلك . وإذا ثبتت^(٣) نبوته - وقد دل كلامه / وكلام الله تعالى المنزل عليه [٧٤أ] [على]^(٤) أنه خاتم النبيين ، وأنه مبعوث إلى كافة الناس ، بل إلى الجن^(٥) والانس - ثبت أنه آخر الأنبياء ، وأن نبوته لا تختص بالعرب^(٦) كما زعم بعض النصارى . فإن قيل : قد ورد في الحديث نزول عيسى عليه السلام بعده . قلنا : نعم ، لكنه يتابع محمداً [لأن]^(٧) شريعته قد نسخت ، فلا يكون إليه وحي ونصب أحكام ، بل يكون^(٨) خليفة رسول الله عليه السلام . ثم الأصح أنه يصلي بالناس ويؤمهم ويقتدي به المهدي ، لأنه أفضل فامته^(٩) أولى . « وقد روي بيان عددهم في بعض الأحاديث » على ما روي أن النبي عليه السلام سئل عن عدد الأنبياء فقال : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً . وفي رواية أخرى^(١٠) : مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفاً (أ) . « والأولى أن لا يقتصر على

(١) الحق : ساقطة من آ ب د .

(٢) ج : ولا نعي . (٣) أ ج : ثبت .

(٤) ساقط من ج . (٥) ج : الجنة .

(٦) د ج : لا يختص العرب . (٧) د : من يكون .

(٨) ج : امامته .

(٩) ساقطة من آ ب د . وفي ب : وفي رواية فقال .

(أ) روى أحمد حديث عدد الانبياء ٥ - (٢٦٥) . وأخرجه ابن حبان رقم ٥٢

عدد^(١) في التسمية ، فقد قال الله تعالى : ((مِنْهُمْ^(٢) مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ))^(٣) ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس^(٤) منهم « إن ذكر عدد أكثر من عددهم^(٥) » أو يخرج منهم من هو [٧٤ب] منهم^(٦) » إن ذكر عدد^(٧) أقل من عددهم ، يعني أن / خبر الواحد على تقدير اشتغاله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه ، لا يفيد إلا الظن ، ولا عبء بالظن في [باب] الاعتقادات^(٨) ، خصوصاً إذا اشتمل على اختلاف رواية ، وكان القول بموجه مما يفضي^(٩) إلى مخالفة ظاهر الكتاب ، وهو أن بعض الأنبياء لم يذكر للنبي^(١٠) عليه السلام . ويحتمل مخالفة الواقع وهو عد النبي^(١١) عليه السلام [من غير الأنبياء ، أو غير النبي]^(١٢) من الأنبياء بناء على أن اسم العدد اسم خاص في

- (١) ج : أن يقال أن لا يقتصر أنبياء على عدد . د : أن لا نقص . ولعلها اختصار لكلمة يقتصر .
(٢) ج : ومنهم .
(٣) عليك : ساقطة من د . وهي الآية ٧٨ من سورة غافر .
(٤) ج : وليس منهم .
(٥) آ : أكثر منهم .
(٦) آ ب د : فيهم .
(٧) آ ، ب ، ج : عدد .
(٨) باب : ساقطة من ج . وفيها أيضاً : الاعتقادات .
(٩) نما : ناقصة في د . ج : يقتضي .
(١٠) ج : النبي .
(١١) د : النبي .
(١٢) التكملة من بقية النسخ .

مدلوله^(١) ، لا يحتمل الزيادة و [لا] النقصان « وكلهم^(٢) كانوا غيبرين مبلغين عن الله تعالى » لأن هذا معنى النبوة والرسالة « صادقين ناصحين » لئلا تبطل^(٣) فائدة البعثة والرسالة . وفي هذا إشارة إلى أن الأنبياء معصومون عن الكذب خصوصاً فيما يتعلق بأمر^(٤) الشرائع وتبليغ الأحكام وإرشاد الأمة ؛ أما عمداً فبالإجماع ، وأما سهواً^(٥) فعند الأكثرين . وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل ، وهو^(٦) أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع ، وكذا تعمّد الكبائر عند الجمهور ، خلافاً للحشوية (أ) وإنما الخلاف في / امتناعه^(٧) بدليل السمع أو العقل . وأما سهواً فجوز^(٨) [٧٥أ] الأكثرون^(٩) ، وأما الصغائر فتجوز عمداً عند الجمهور^(١٠) خلافاً للجبائي وأتباعه . وتجوز^(١١) سهواً بالاتفاق ، إلا ما يدل^(١٢) على الحسة كسرقة لقمة ، والتطفيف بحجة . لكن المحققين اشترطوا أن

- (١) « اسم العدد » : ناقص في د . ج : مدلوله .
(٢) ج : والنقصان . د : والنقصان « كلهم ... »
(٣) د : يبطل .
(٤) ب : في أمر .
(٥) ج : فبالاجماع اما سهواً .
(٦) د : وهي .
(٧) آ ب ج : ان امتناعه .
(٨) د : فعند الأكثرين .
(٩) ب : فيجوز عمداً . وفي ج : عبد الجمهور .
(١٠) ب : يجوز .
(١١) ب : ما يدل .

(أ) الحشوية : هم الذين أدخلوا في الحديث كثيراً من الغرائب وسمي ذلك حشواً أي حشو الحديث بالأخبار الغريبة والروايات المغلوطة ومنها المأخوذ عن اليهود ، وهو ما يسمى بالاسرائيليات . ومم مشابهة (انظر نشأة الفكر الفلسفي لتشار ١/٤٧ - ٤٨) والملل والنحل (١٠٤/١ - ١٠٥) .

أن الواحد^(١) منهم قد يرتكب الكفر فيعاقبه^(٢) الله بالمسخ ،
تفريط وتقصير في حالهم . فان قيل : أليس قد كفر إبليس
وكان من الملائكة بدليل صحة استثنائه منهم ؟ قلنا : لا ، بل
كان^(٣) من الجن ففسق عن أمر ربه ، لكنه لما كان في صفة
[١٧٦] الملائكة في باب العبادة^(٤) / ورفعة الدرجة وكان جنياً واحداً ،
مغموراً فيما بينهم^(٥) ، صح استثنائه منهم^(٦) تغليبا . وأما هاروت
وماروت فالأصح أنها ملكان^(٧) لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة^(٨)
وتعذيبها إنما هو على وجه المعاقبة ، كما يعاقب الأنبياء على
السهو والزلة . وكأنا يعظان الناس^(٩) ويعلمان السحر الناس ويقولان
((إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ)) (أ) ولا كفر في تعليم

(١) ب ج د : أن الواحد فالواحد منهم .

(٢) آ ج د : ويعاقبه .

(٣) ج : استثنائه ومنهم . وفي د : قل بل كان .

(٤) ب : العبادات .

(٥) ج : جناً واحداً ، « فيما بينهم » ناقصة في د .

(٦) ج : عنهم .

(٧) في حاشية على ج يقول : وقيل هما رجلان سميا ملكين باعتبار صلاحها وقد

تؤيده قراءة الملكين بكسر اللام .

(٨) أ : كبيرة ولا كفر .

(٩) بقية النسخ : الزلة والسهو . وقد سقط منها عبارة « ويعلمان السحر الناس » .

(١٠) ب : كتب السحر .

(آ) البقرة : ١٠٢ .

السحر^(١) بل في اعتقاده^(٢) والعمل به . « والله تعالى^(٣) كتب »
أنزلها على أنبيائه وبيّن فيها أمره ونهيهِ ووعدهِ ووعدهِ «
وكلمها^(٤) كلام الله تعالى ، وهو واحد . وإنما التعدد^(٥) والتفاوت
في النظم المقروء^(٦) والمسموع ، وبهذا الاعتبار كان الأفضل هو
القرآن ، ثم التوراة ثم الانجيل ثم الزبور^(٧) ، كما أن القرآن
كلام^(٨) واحد لا يتصور فيه تفضيل . ثم باعتبار القراءة والكتابة
يجوز أن يكون بعض السور أفضل ، كما ورد في الحديث .
وحقيقة التفضيل أن قراءته أفضل لما أنه أنفع وذكر الله^(٩) فيه
أكثر ، ثم الكتب قد نسخت^(١٠) بالقرآن [ثلاثها]^(١١) / وكتابها [٧٦ ب]
وبعض أحكامها « والمعراج لرسول الله تعالى^(١٢) في اليقظة ،
بشخصه الى السماء ثم [الى]^(١٣) ما شاء الله من العلى حق » أي
ثابت بالخبر المشهور حتى أن منكره يكون مبتدعاً . وانكاره
وادعاء استحالة إنما ينفي^(١٤) على أصول الفلاسفة ، وإلا فالخرق

(١) ب : « كتب السحر » .

(٢) في حاشية على ج يقول : قال بعض أهل السنة والجماعة : السحر كفر
وقال أبو منصور رحمه الله : القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ بل ، يجب فيه
التفصيل . (٣) ج : والله تعالى .

(٤) ج : وكلم .

(٥) ج : تعدد .

(٦) ج : في نظم المقروء .

(٧) ج : د : كلام الله واحد .

(٨) ج : د : محمد عليه السلام .

(٩) ج : د : ما شاء الله .

(١٠) ج : بيتي .

والالتهام^(١) على السموات جائز ، والأجسام^(٢) متائلة ، يصح على أحدها كل ما يصح على الآخر . والله^(٣) تعالى قادر على الممكنات كلها فقلوه : في البيضة إشارة الى الرد على من زعم^(٤) أن المعراج كان في المنام . على ما روي عن معاوية أنه سئل عن المعراج فقال : كان^(٥) رؤيا صالحة . وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ما فقد جسد محمد عليه السلام ليلة المعراج (أ) وقد قال الله تعالى : ((وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ)) (ب) وأجيب بأن المراد : الرؤيا بالعين^(٦) . والمعنى ما فقد جسده^(٧) عن الروح ، بل كان مع روحه ، وكان المعراج للروح والجسد^(٨) جميعاً . وقوله : بشخصه^(٩) إشارة الى الرد على من

(١) « والالتهام » : ساقطة في د .

(٢) ج : زيادة : « كلم » وأسقطناها لعدم وجودها في بقية النسخ .

(٣) أ د : يصح على كل ما يصح على الآخر ، وفي ج : يصح على كل واحد

منها ما يصح على الآخر قاله ...

(٤) ج : الى رد من زعم . (٥) ب د : كانت .

(٦) ج : المراد الرؤيا بالقلب . (٧) د : جسده .

(٨) ج : للرسول والجسد . (٩) د : لشخصه .

(أ) يقول الكستلي تعليقا على حديث عائشة صفحة ١٧٤ : ... وأما حديث عائشة رضي الله عنها فقد قيل انه لا يصلح للاحتجاج ، اذ لم تحدث به عن مشاهدة ، اذ لم تكن وقت المعراج زوجته ح . م ولا في سن الضبط بل لعلها لم تولد بعد ، اذ قد قيل ان المعراج كان قبل البعثة وقبل أن يوحى اليه ، وقيل بعد مبعثه بخمس سنين ، وقيل كان قبل سبع وعشرين من ربيع الأول قبل الهجرة بسنة . وتزوج عائشة بعد الهجرة ، وقد تزوجها حديثه السن .

(ب) الامراء : ٦٠ .

زعم^(١) أنه كان / الروح فقط . ولا يخفى أن المعراج في المنام [٧٧] أو بالروح ليس مما ينكر كل الانكار^(٢) . [والكفرة أنكروا أمر المعراج غاية الانكار]^(٣) بل وكثير من المسلمين^(٤) قد ارتدوا بسبب ذلك . وقوله [الى]^(٥) السماء ، إشارة الى الرد على من زعم أن المعراج في البيضة^(٥) لم يكن إلا إلى بيت المقدس^(٦) ، على ما نطق به الكتاب . وقوله : ثم [الى] ماشاء الله^(٧) ، إشارة الى اختلاف أقوال السلف ف قيل الى الجنة وقيل الى العرش وقيل الى فوق^(٨) العرش وقيل الى طرف العالم . فالامراء وهو من المسجد^(٩) الحرام الى بيت المقدس ، قطعي^(١٠) ثبت بالكتاب . والمعراج من الأرض الى السماء مشهور ، ومن السماء^(١١) الى الجنة أو الى العرش أو غير ذلك^(١٢) آحاد . ثم الصحيح أنه عليه السلام انما رأى ربه بفؤاده لا بعينه ،

(١) أ ج : الى رد من زعم .

(٢) ج : مما ينكر عليه غاية الانكار .

(٣) ناقصة في ج .

(٤) ج : من المؤمنين . - : وكثير من المسلمين .

(٥) ب : كان في البيضة .

(٦) ج : الى البيت المقدس . (٧) « إلى » ناقصة في ج . أ : الى ماشاء .

(٨) ج : الى الفوق .

(٩) د : فهو ، وفي ج : في المسجد .

(١٠) ج : الى البيت المقدس . وفي د : قطعا .

(١١) ج : ومشهور من السماء .

(١٢) أ د : أو العرش ، وفي ج : أو الى غير ذلك .

« وكرامات الأولياء حق » والولي هو العارف بالله وصفاته بحسب^(١) ما يمكن ، المواظب على الطاعات ، المتجنب عن المعاصي ، المعرض عن الانهساك^(٢) في الذات والشهوات ، وكرامته ظهور [٧٧ب] أمر خارق للعادة / من قبله (أ) غير مقارن لدعوى النبوة^(٣) ، فما لا يكون مقروناً بالآيات^(٤) والعمل الصالح ، يكون استدراجاً . وما يكون مقروناً بدعوى النبوة يكون معجزة . والدليل على حقيقة الكرامات^(٥) ما تواتر من كثير من الصحابة ومن بعدهم بحيث لا يمكن^(٦) انكاره ، خصوصاً الأمر المشترك وإن كانت التفاصيل آحاداً^(٧) (ب) . وأيضاً الكتاب ناطق بظهورها من مريم

(١) د : حيث . ب د : حسب . (٢) ج : الانهساك .

(٣) « النبوة » : ناقصة في د ، ج : من غير مقارن .

(٤) آ : بالعقل . (٥) آ ب د : حقية .. الكرامة .

(٦) ج : لا يكون . (٧) ب : كان . وفي ج : آحاد .

(أ) يقول الكستلي في الصفحة ١٧٥ : «... وبهذا تمتاز الكرامة من الاستدراج وما يسمونه اهانة، وهو ما يقع دلالة على تكذيب الكذابين ، كما روي عن مسيلة الكذاب أنه دعا لأهوار لتصير عينه العوراء صحيحة فصارت عينه الصحيحة عوراء ، ويمتاز أيضاً عما يسمونه معونة مثل ما يظهر من قبل العوام تخليصاً لهم من الخن والبلاء . قال رحمه الله : ومن هنا قالوا ان الخوارق أربعة أنواع : معجزة وكرامة ومعونة واهانة ، وكأنهم لم يذكروا الاستدراج لأنه اهانة بالنظر الى المال ، ولا السحر ، اما لأنه تخيل وتمويه وإرادة بما لأصل له كما ذهب اليه كثير من المتكلمين ، واما لانه راجع الى الاستدراج والاهانة ، واما الارهاصات فقد صرح صاحب المواقف بأنها من قبيل الكرامات فان الاولياء قبل النبوة لا يقصرون عن درجة الاولياء » .

(ب) في رسالة القشيري لابي القاسم عبد الكريم بن هوزان ، وفي كتاب فلاحه الجواهر لمحمد بن يحيى الخليلي ، وكتاب النفحات الاحمدية والجواهر الصمدانية لعبد حسن راشد المشهدي الحفاجي وغيرها ، كثير من أخبار الكرامات .

ومن صاحب^(١) سليمان عليه السلام . وبعد ثبوت الوقوع لاجابة الى اثبات الجواز^(٢) . ثم أورد كلاماً يشير الى تفسير الكرامة الى تفاصيل^(٣) بعض جزئياته المستبعدة جداً^(٤) فقال : « فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة » كإتيان صاحب سليمان عليه السلام ، وهو آصف ابن برخيا على الأشهر^(٥) (أ) ، بعرض بلقيس قبل ارتداد الطرف مع بعد المسافة « وظهور الطعام والشراب واللباس^(٦) عند الحاجة » كما في حق مريم ، فانه [قال تعالى]^(٧) . ((كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْخُرَابَ / وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ بِأَمْرِئِمْ [٧٨أ] أَنْتَى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)) (ب) . « والمشي على الماء » كما نقل^(٨) عن كثير من الأولياء « وفي الهواء » كما نقل^(٩) عن جعفر بن أبي طالب (ج) ، ولقمان السرخسي وغيرها

(١) د : من مريم صاحب سليمان .

(٢) آ : بيان . وفي ب : اثبات الجوازم .

(٣) ب د : تفاصيل .

(٤) آ ب د : المستبعد . وفيها أسقطت : « فقال » .

(٥) « واللباس » : ناقصة في د . (٦) التكملة من آ وحدها .

(٧) آ : كما يقال .

(أ) هو كما يقال وزير الملك سليمان . « انظر حاشية الكستلي ص ١٧٦ » .

(ب) آل عمران : ٣٧ .

(ج) وهو صحابي مشهور وأحد الذين هاجروا الى الحبشة .

« وكلام الجهاد والعجاء »^(١) وأما كلام الجهاد فكما^(٢) روي أن كان بين يدي سليمان وأبي الدرداء (أ) قصعة فسبحت وسمعت يسبحها (ب) وأما كلام العجاء ، فكتكلم كلب أصحاب الكهف^(٣) ، وكما روي أن النبي عليه السلام قال : « بينا^(٤) رجل يسوق بقرة قد حمل عليها ، إذ التفتت البقرة إليه فقالت : إني لم أخلق لهذا ، إنما^(٥) خلقت للحرث ، فقال الناس : سبحان الله [بقرة تتكلم]^(٦) فقال النبي عليه السلام : آمنت [بهذا]^(٧) » وغير ذلك من

(١) د : بعد كلمة العجاء كتب : واندفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهيم من الاعداء ، ثم ينتقل الى جملة : وغير ذلك من الاشياء مثل رؤية عمر . وما بينها محذوف كله . وفي أ : بعد كلمة العجاء كتب : وغير ذلك من الاشياء . ثم ينتقل الى جملة : مثل رؤية عمر . وفي ج : زيادة « رحمهم الله » بعد أبي الدرداء .

(٢) ب : فما .

(٣) ج : الكلب لأصحاب الكهف . ب : فتكلم .

(٤) ج : بيننا . (٥) ج : وإنما .

(٦) « بقرة تتكلم » : ناقصة في ج .

(٧) « بهذا » : ناقصة في ج . وهذه القصة رواها البخاري - كتاب فضائل الصحابة

٥ - ألبياء ٥٤ - حرث ٤ . ورواه مسلم - فضائل الصحابة والترمذي - مناقب ١٦ وأحمد ٢ « ٢٤٥ ، ٣٨٢ » .

(أ) أبو الدرداء : هو عويمر بن زيد بن قيس بن عائشة بن أمية ، وهو من الخزرج وكان آخر من أسلم من أهل داره . توفي بالشام سنة ٣٢ أو ٣١ ، يروي عنه كثير من الكرامات . والقصة جرت مع أبي الدرداء وسلمان الفارسي وسليمان . ذكرها أحمد ابن عبد الله الأصبهاني في كتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - باب أبي الدرداء . وانظر « الاصابة » رقم ٦١١٩ و « الطبقات الكبرى » للشعراي . (ب) انظر القصة في كتاب « حياة الصحابة » ج ٤ ص ٤٧٥ .

الاشياء « مثل رؤية عمر رضي الله عنه وهو على المنبر بالمدينة ، جيشه بنهاند حين قال لأمر جيشه : يا سارية ، الجبل الجبل (أ) تحذيراً له من وراء الجبل لمكر العدو هناك ، وسماع سارية رضي الله عنه كلامه مع بعد المسافة ، وكشرب خالد رضي الله عنه السم من غير تضرر به ، وكجويان^(١) / النيل بكتاب عمر رضي [٧٨ ب] الله عنه (ب) . وأمثال هذا أكثر من أن تحصى . ولما^(٢) استدل المعتزلة المنكرون لكرامة^(٣) الأولياء ، بأنه لو جاز ظهور خوارق العادات^(٤) من الأولياء ، لاشتبه بالمعجزة ، فلم يتميز النبي من غير النبي ، أشار الى الجواب بقوله : « ويكون ذلك » أي ظهور خوارق العادات^(٤) من الولي الذي هو من آحاد الأمة

(١) ج : من غير تضرر به لجويان .

(٢) د : يحصى . آ ج : وإنما استدل .

(٣) ب : لكرامات . (٤) ج : العادة .

(أ) قاله عمر وهو يخطب يوم الجمعة في أفناء خطبته . رواه الواقدي عن أسامة ابن زيد عن ابن أسلم عن أبيه عن عمر وأخرجه البيهقي في الدلائل وابن الاعرابي في كرامات الاولياء عن ابن عمر ، وقد وردت قصة سارية في كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر المكي « ط القاهرة ص ٩٩ » وانظر « حياة الصحابة ج ٤ ص ٣٩ » .

(ب) يروي أن عمرو بن العاص بعث الى عمر بن الخطاب يقول له ان أهل مصر يرمون كل عام فتاة في نهر النيل حتى يفيض ، فأرسل له عمر بكتاب يقول فيه للنهر : ان كان خير لك منك فانه قطع وان كان من الله فانه هو الذي يجعلك تفيض . فرمى عمرو بالكتاب في النهر ، وفي اليوم التالي أفاق أهل مصر ورأوا النهر قد ارتفع مستواه بشكل كبير ، « انظر حياة الصحابة للكاتب دهلوي ج ٣ ص ٤٢٢ » .

« معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمته
لأنه يظهر بها » أي بتلك الكرامة « أنه ولي ، ولن يكون^(١)
ولياً ، الا وأن يكون محققاً في ديانتته [وديانتته] الاقرار^(٢) ،
بالقلب واللسان « بوسالة رسوله »^(٣) مع الطاعة له في أوامره^(٤)
ونواهيه ، حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه وعدم^(٥) المتابعة
لم يكن ولياً (أ) ، ولم يظهر ذلك على يديه^(٦) . والحاصل أن
الأمر الحارق للعبادة ، فهو بالنسبة إلى النبي معجزة ، سواء
أظهرت من قبله أو من^(٧) قبل آحاد أمته ، وبالنسبة إلى الولي
كرامة ، لحلوله عن دعوى^(٨) نبوة من ظهر ذلك من قبله .
[١٧٩] فالتبي لا بد له^(٩) من علمه بكونه نبياً / ، ومن قصده لإظهار
خوارق العادات^(١٠) ، ومن حكمه قطعاً بموجب المعجزات بخلاف
الولي . « وافضل البشر بعد نبينا ، والأحسن أن يقول :^(١١)

(١) ج : ولم يكن .

(٢) « وديانتته » : ناقصة في ج ، وفي ب : الاقرار والتصديق .

(٣) ج : رسول الله تعالى .

(٤) ج : مع الاطاعة في أوامره ، وفي د : أي مع الطاعة .

(٥) ج : وعد . (٦) آ ج : يده .

(٧) ج د : ظهره . ب : سواء ظهر قبله .

(٨) د : من دعوى . (٩) له : ساقطة من آ ب د .

(١٠) ج : العادة . (١١) آ ب د : يقال .

(آ) يقول العشيري في الرسالة العشيرية « القاهرة ١٩٥٧ ص ١٥٨ » : ظهور
الكرامات علامة صدق من ظهرت عليه في أحواله ، فمن لم يكن صادقاً فظهور مثلها
عليه لا يجوز .

بعد الانبياء (أ) ، لكنه أراد البعدية الزمانية ، وليس بعد نبينا
نبي . ومع ذلك لا بد من تخصيص عيسى عليه السلام ، إذ لو
أريد كل بشر يوجد بعد نبينا ، انتقض بعيسى عليه السلام ، ولو
أريد كل بشر يولد بعده ، لم يفد^(١) التفضيل على الصعابة ، ولو
أريد كل بشر هو موجود على وجه^(٢) الأرض ، لم يفد التفضيل
على التابعين ومن بعدهم ، ولو أريد كل بشر يوجد على وجه^(٣)
الأرض في الجملة ، انتقض بعيسى عليه السلام (ب) . « أبو بكر^(٤)
الصديق رضي الله عنه ، الذي صدق النبي في النبوة من غير
تلعثم^(٥) ، وفي المعراج^(٥) بلا تردد . « ثم عمر الفاروق رضي
الله عنه ، الذي فرق بين الحق والباطل في القضايا والخصومات .
« ثم عثمان^(٦) ذو النورين رضي الله عنه ، لأن النبي عليه
السلام زوجه رقية ، ولما ماتت رقية زوجه أم كلثوم ، ولما

(١) ج : يفيد .

(٢) ج : في وجه .

(٣) في حاشية على ج : اسمه عبدالله في الاسلام ، وعبدكعب في الجاهلية .

(٤) ج : من غير تعلم قلعه . (٥) ج د : في المعراج .

(٦) ب ج : ذي النورين .

(آ) في كتاب الصواعق المحرقة صفحة ٧٣ حديث عن أبي هريرة أن رسول
الله قال : أبو بكر وعمر خير الاولين والآخرين وخير أهل السماء وخير أهل الأرض
الا النبيين والمرسلين .

(ب) هناك حديث يقول : أبو بكر خير الناس بعدي الا أن يكون نبي . ذكره
الجراحني في كشف الخفاء رقم ٥١ .

ماتت قال عليه الصلاة والسلام : لو كانت عندي ثالثة^(١) لزوجتكها .
[٧٩ب] ثم علي المرتضى رضي الله عنه ، من عباد الله وخاص / أصحاب
رسول الله . على هذا الترتيب^(٢) وجدنا السلف . والظاهر أنه لو
لم يكن لهم دليل على ذلك لما حكموا بذلك . وأما^(٣) نحن ، فقد
وجدنا دلائل الجانبين متعارضة^(٤) وإن لم نجد هذه المسألة^(٥) -
يتعلق به شيء من الأعمال ، أو يكون التوقف فيه محلاً بشيء
من الواجبات^(٦) وكان^(٧) السلف كانوا متوقفين^(٧) في تفضيل عثمان
على علي رضي الله عنها^(٨) حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة
تفضيل الشيخين (ب) ومحبة الخنئين^(٩) . والانصاف أنه إن أريد

(١) د : قال لو عندي ثالثة ، وفي ج : لو كان عندي .

(٢) الترتيب : ساقطة من آ ب د .

(٣) ج : وأما . (٤) ج : معارضة .

(٥) آ : فيما . وفي آ ب د : ولم نجد .

(٦) ج : في الواجبات فكان . (٧) ج : متوقفين .

(٨) آ ب د : في تفضيل عثمان رضي الله عنه .

(٩) « ومحبة الخنئين » ناقصة في د .

(آ) يقول أحمد بن حنبل الميمني المكي في كتاب الصواعق المحرقة في الرد
على أهل البدع والزندق « القاهرة ١٣٧٥ هـ ص ٥١ » ، والذي أطبق عليه علماء المذاهب
الامة أن افضل هذه الامة ابو بكر الصديق ثم عمر ثم اختلفوا ، فالأكثر ومنهم الشافعي
وأحمد ، وهو المشهور عن مالك ، أن الافضل بعدهما عثمان ثم علي ، وجزم الكوفيون ومنهم
سفيان الثوري بتفضيل علي على عثمان ، وقيل بالتوقف عن التفضيل بينهما .. ثم إن الذي
مال اليه ابو الحسن الأشعري إمام أهل السنة أن تفضيل أبي بكر على من بعده قطعي ،
وخالف القاضي الباقلاني فقال انه ظني .

(ب) في كتاب لسان الحكم لابن الشحنة الحنفي الذي كتب منه ٢١ فصلاً ثم =

بالأفضلية كثرة الثواب فالتوقف جهة ، وإن أريد كثرة ما يعده
ذو^(١) العقول من الفضائل فلاجبة^(٢) . « وخلافتهم »^(٣) أي
نبايتهم عن رسول الله^(٤) في إقامة الدين ، بحيث يجب على كافة
الامم الاتباع . « على هذا الترتيب ايضاً » ، يعني أن الخلافة
بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام لا يكر ثم لعمر ثم لعثمان
ثم لعلي [رضي الله عنهم أجمعين] ، وذلك^(٥) لان الصحابة قد
اجتمعوا يوم توفي رسول الله عليه الصلاة والسلام في سقيفة بني
ساعدة ، واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافة أبي بكر
رضي الله عنه فاجتمعوا^(٦) على ذلك وبايعه علي رضي الله عنه على رؤوس
الاشهاد بعد توقف كان منه ، ولو لم تكن الخلافة حقاً له لما
اتفق [عليه] الصحابة ، ولنازعه^(٧) علي رضي الله عنه كما نازع
معاوية ، ولاحتج عليهم^(٨) لو كان في حقه نص كما زعمت الشيعة ،

(١) ب : بعد . وفي د : بعده . وفي ج : ذوى .

(٢) جهة : ناقصة في آ ب . (٣) ب : وخلافتهم ثابتة .

(٤) د : عن الرسول . (٥) التكملة من بقية النسخ . ج : ذلك .

(٦) د : وأجمعوا . (٧) ج : لما اتفق الصحابة ، لنازعه .

(٨) آ د : عليه .

= أمه برهان الدين إبراهيم الخالفي العدوي « الاسكندرية ١٢٩٩ هـ » ، يقول : وفي
المتن سئل ابو حنيفة عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال : ات تفضل الشيخين
وتحب الخنئين ، وترى المسح على الخدين وتصلي خلف كل بر وفاجر « فصل فيما يكون
كفراً من المسلم ولا يكون - التكملة ص ٦٠ » وهذا الكلام مذكور في كتاب الخلاصة
لطاهر بن أحمد . والخنن : هو زوج البنت ، فالخننان هما عثمان وعلي لانها زوجا بنتي
الرسول ، والشيخان هما ابو بكر وعمر .

وكيف يتصور في حق أصحاب رسول الله الاتفاق على الباطل وترك العمل بالنص الوارد ؟ ثم ان أبا بكر^(١) رضي الله عنه ، لما أيس [من حياته]^(٢) ، دعا عثمان وأملى عليه كتاب^(٣) عهده لعمر ، فلما كتب ختم الصحيفة وأخرجها إلى الناس وأمرهم أن يبايعوا [لمن] في الصحيفة^(٤) ، فبايعوا حتى مرت بعلي فقال : بآبينا لمن فيها وإن كان عمر^(٥) . وبالجملية وقع الاتفاق على خلافته ، ثم استشهد رضي الله عنه^(٦) وترك الخلافة شورى بين ستة : عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف^(٧) وطلحة والزبير وسعد بن^(٨) أبي وقاص . ثم فوض الأمر خمسهم إلى عبد الرحمن [ب ٨٠] ابن عوف / ورضوا بحكمه ، فاختر عثمان رضي الله عنه ، وبايعه بحضور^(٩) من الصحابة ، فبايعوه وانتقادوا لأوامره ونواهي^(١٠) ، وصلوا معه الجمع والاعياد ، فكان إجماعاً^(١١) . ثم استشهد وترك الأمر مهملاً^(١٢) ، فاجتمع كبار الصحابة^(١٣) المهاجرين والانصار على علي رضي الله عنه ، والتمسوا منه قبول الخلافة وبايعوه ، لما

- (١) ج : بالنص الوارد أبي بكر . (٢) ساقطة من ج .
(٣) آ : وأملى عليه عهده . (٤) ج : يبايعوا في الصحيفة .
(٥) عمر : ناقصة في د .
(٦) آ د : زيادة : أي عمر رضي الله عنه . وفي د : «علي» بدل «أي» .
(٧) ج : وعلي طلحة وزبير . (٨) ج د : ابن .
(٩) آ : للحضر . (١٠) ولفواهي : ساقطة من آ ب د .
(١١) ج : فكان الخلافة حقاً إجماعاً .
(١٢) ج : ثم استشهدوا وترك الأمر معهم .
(١٣) ساقطة من بقية النسخ .

كان أفضل أهل عصره ، وأولاهم بالخلافة^(١٤) . وما وقع من المخالفات والحاربات لم يكن عن نزاع في خلافته ، بل عن خطأ في الاجتهاد . وما وقع من الاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في هذه المسألة ، وادعاء كل^(١٥) من الفريقين النص في باب الامامة ، وإيراد الاسئلة والاجوبة^(١٦) من الجانبين ، فمذكور^(١٧) في المطولات ، « والخلافة ثلاثون سنة ، ثم بعدها ملك وامارة » لقوله عليه الصلاة والسلام : « الخلافة بعدي^(١٨) ثلاثون سنة ثم تصير^(١٩) ملكاً عضواً » (أ) . وقد استشهد علي رضي الله عنه على رأس ثلاثين سنة من بعد وفاة^(٢٠) رسول الله صلى الله عليه وسلم . فعاوبة ومن بعده لا يكونون^(٢١) خلفاء ، بل ملوكاً وأمراء . وهذا^(٢٢) مشكل ، لان أهل الحل والعقد من / الامة قد كانوا [٨١]

- (١) ب : الفضل عصره وأولاهم .
(٢) ج : وادعاء كل واحد .
(٣) د : الاسئلة كتبت : الأمر له . وفي ج : وأجوبة .
(٤) آ : فذكر . (٥) ج : من بعدي .
(٦) د : ثم تكون . (٧) آ ب د : من وفاة .
(٨) ج : لا يكون . (٩) د : هذا .

(آ) ذكر ابن الأثير شبيهاً له في جامع الاصول رواية عن الترمذي وإني داود « الكتاب الرابع في الخلافة والامارة الباب الاول ، الفصل الاول ، رقم ٢٠٢٩ . وكلمة عضوض بضم العين لها معان منها السيه الخلق او الخبيث ومنها القوي الشديد . اما عضوض بفتح العين فهي البئر الكثيرة الماء . وفي كتاب الفائق في غريب الحديث لجار الله محمود بن عمر الزنجشري يقول : الملك العضوض بفتح العين الذي فيه تسعف وظلم للرعية كأن بعضهم حضا . ومنه قوله : عضضهم الحرب وعضضهم السلاح .

متفقين على خلافة الخلفاء العباسية ، وبعض الروائية كعمر بن^(١) عبد العزيز مثلاً . ولعل المراد أن الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شيء من الخالفة ، وميل عن المبايع^(٢) تكون ثلاثين سنة ، وبعدها قد تكون وقد لا تكون^(٣) . ثم الاجماع على أن نصب الامام واجب ، وإنما الخلاف في أنه هل^(٤) يجب على الله تعالى أو على الخلق ، بدليل سمعي أو عقلي ؟ والمذهب^(٥) أنه يجب على الخلق سمعاً ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من مات من أهل القبلة^(٦) ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية^(أ) » ، ولأن الامة^(٧) قد جعلوا أهم المهات بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام نصب الامام ، حتى قدموه^(٨) على الدفن وكذا بعد

(١) د ابن .

(٢) ج : ومثل . آ ب د : من المتابعة .

(٣) آ ج د : .. يكون .. لا يكون .

(٤) آ ب د : في أنه يجب . (٥) ج : والمذاهب .

(٦) « من أهل القبلة » : ساقطة من آ ب د .

(٧) ج : لان الامامة . (٨) ج : قدموا .

(آ) أخرج مسلم : من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية (رقم ١٨٥١) « في الامارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن » ، وروى أحمد في مسنده عن معاوية : من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية . ويرويه الملا صدر الشيرازي في كتاب الحجة ، باب : « ان الارض لا تخلو من حجة » . وفي كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي : « فالله عز وجل أعظم من أن يترك الارض بغير امام عادل . ولو لم يبق في الارض الا رجلان لكان أحدهما الحجة وكان هو الامام » .

موت كل امام ، ولأن كثيراً من الواجبات الشرعية^(١) يتوقف عليه كما أشار اليه بقوله : « والمسلمون لابد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم ، واقامة حدودهم ، وسد ثغورهم ، وتجهيز^(٢) جيوشهم ، واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق ، واقامة الجمع^(٣) / والاعياد ، وقطع المنازعات الواقعة^(٤) » [٨١ ب] بين العباد ، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق ، وتزويج الصغار والصغار^(٥) الذين لا اولياء لهم ، وقسمة^(٦) الغنائم « ونحو ذلك من الامور التي لا يتولاها آحاد الامة . فإن قيل : [لم]^(٧) لا يجوز الاكتفاء بذئ [شوكة]^(٨) في كل ناحية ، ومن أين يجب نصب من له الرئاسة العامة ؟ قلنا : لأنه لا يؤدي إلى منازعات ومخاصمات مفضية إلى اختلال أمور^(٩) الدين والدنيا ، كما نشاهد في زماننا هذا . فإن قيل : فليكتف^(٩) بذئ شوكة له الرئاسة العامة ، إماماً كان أو غير إمام ، فإن انتظام^(١٠) الامر يحصل بذلك ، كما في عهد الاتراك . قلنا : نعم يحصل

(١) الشرعية : نافضة في ب . (٢) د : وتحصين .

(٣) ب : واقام الجمع .

(٤) ج : الوقعات . د : المنازعة الواقعة .

(٥) الصغار : نافضة في ب . وفي آ د : الصغار والصغار .

(٦) آ ب : قسم . (٧) ما بين المعوقين ساقط من ج .

(٨) د : الى اختلاف ، ج : الى اختلاف الى اختلال . آ ب د : أمر .

(٩) د : كما شاهد ، وفي أ : من زماننا ، وفي ج : فيكتف .

(١٠) ج : فانتظام .

به^(١) بعض النظام في أمور^(٢) الدنيا . لكن يختل أمور^(٣) الدين ، وهو المقصود الأهم والعمدة العظمى ، فإن قيل : فعلى ما ذكر [من]^(٤) أن مدة الخلافة ثلاثون سنة ، ويكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين^(٥) خالياً من الإمام ، فتعصى الأمة كلهم ، وتكون^(٦) ميتة جاهلية . قلنا : قد سبق أن المراد الخلافة الكاملة ، ولو سلم أنها ثلاثون سنة^(٧) فاعل دور الخلافة ينقضي^(٨) دون دور الإمامة ، بناء على أن الإمامة^(٩) أعم ، لكن هذا الاصطلاح بما لم نجد للقوم ، بل من الشيعة [من]^(١٠) يزعم أن الخليفة أعم ولهذا يقولون بخلافة الأئمة الثلاثة دون إمامتهم ، وأما بعد الخلفاء العباسية فالامر مشكل . « ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهراً » ليرجع^(١١) إليه ، فيقوم بالمصالح ليحصل ما هو الغرض من نصب الإمام . « ولا مخفياً »^(١٢) من أعين الناس خوفاً من الأعداء ، و [ما]^(١٣) للظلمة من الاستيلاء .

(١) « به » : ساقطة من ، آ ب د . وفي د : بعض انتظام .

(٢) آ ب د : أمر . (٣) ساقطة من ج .

(٤) ج : بعد الخلافة الرشيدية .

(٥) ج : فيعصى الإمامة كلهم فيكون . ب : ويكون . والتصحيح من بقية النسخ .

(٦) « أنها ثلاثون سنة » : ساقطة من آ ب د .

(٧) د : تنقضي . (٨) آ ج : الإمام .

(٩) ج : وليرجع .

(١٠) ب : مخفياً .

(١١) ساقطة من ج . وفي د : وما الظلمة .

« ولا منتظراً »^(١) خروجه عند صلاح الزمان ، وانقطاع مواد الشر والفساد ، وانحلال^(٢) نظام أهل الظلم والعناد . لا كما^(٣) زعمت الشيعة خصوصاً الإمامية^(٤) منهم أن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، علي رضي الله عنه ثم ابنه الحسن^(٥) ثم أخوه الحسين رضي الله عنهما ، ثم ابنه علي زين العابدين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق ، ثم ابنه موسى الكاظم ، ثم ابنه علي الرضا^(٦) ثم ابنه محمد بن علي التقي ، ثم [ابنه علي التقي]^(٧) ، ثم ابنه الحسن العسكري^(٨) ، ثم ابنه محمد القائم المنتظر المهدي ، وقد اختفى خوفاً من أعدائه^(٩) ، [٨٢ ب] وسيظهر فيملاً الأرض^(١٠) قسطاً وعدلاً ، كما ملئت جوراً وظلماً . ولا امتناع في طول عمره ، وامتداد أيامه ، كعيسى عليه^(١١) السلام ، والخضر عليه السلام وغيرهما . وأنت خير بأن اختفاء^(١٢) الإمام وعدمه سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة^(١٣) من

(١) آ ب : ومنتظراً . (٢) ب ج : انحلال .

(٣) آ ب : كما . (٤) ج : علي الحسن .

(٥) ج : والرضى . (٦) ما بين المعوقين ساقط من ج د .

(٧) آ : حسن العسكري . (٨) ج : إعطائه ، وهذا تحريف .

(٩) أ ج د : الدنيا .

(١٠) ب : عليها . د : كعيسى والخضر عليها السلام .

(١١) ج : إخفاء ، وفي د : اختلاف .

(١٢) ج : المطلوب .

(آ) يقصد بالإمامية هنا : الأئمة عشرية .

وجود الامام ، وأن خوفه من الاعداء لا يوجب الاختفاء ، بحيث لا يوجد منه إلا الاسم^(١) ، بل غاية الامر أن يوجب إخفاء دعوى الامامة كما^(٢) في حق آباءه الذين كانوا ظاهرين على الناس ، ولا يدعون الامامة . وأيضاً فعند فساد الزمان واختلاف^(٣) الآراء واستيلاء الظلمة ، احتياج الناس إلى الامام أشد ، وانقيادهم له أسهل . « ويكون^(٤) من قریش ولا يجوز من غيرهم ، ولا يختص ببني هاشم وأولاد علي رضي الله عنه » يعني [يشترط]^(٥) أن يكون الامام قرشياً ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « الأئمة من قریش . » (١) وهذا وإن كان خبر واحد^(٦) ، لكن لما رواه^(٧) أبو بكر رضي الله عنه محتجاً به على الانصار ، لم ينكره [١٨٣] أحد ، فصار مجمعاً عليه / لم يخالف فيه إلا الخوارج وبعض المعتزلة . ولا يشترط أن يكون هاشمياً أو علوياً ، لما ثبت بالدليل من خلافة^(٨)

(١) د : منه الاسم الام .

(٢) كما : ناقصة في د ، وفي ب : دعوى امامة .

(٣) ج : والاختلاف . (٤) أ د : وأن يكون .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) أ د : هذا وإن . ب د : خبراً واحداً .

(٧) لكن : ناقصة في د ، وفي ج : رأوه .

(٨) آ ب : بالدلائل . د : خلاف .

(آ) شطر حديث رواه أحمد (٣ - ١٢٩ ، ١٨٣) ، (٤ - ٤٢١) كما أخرجه النسائي والضياء عن أنس مع بعض الزيادة . ورواه الحاکم والبيهقي عن علي وزاد عليه .

أي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، مع أنهم لم يكونوا من بني هاشم ، وإن كانوا من قریش . فإن قریشاً اسم لأولاد النضر^(١) ابن كنانة ، وهاشم هو أبو عبد المطلب [جد رسول الله ﷺ] ؛ فإنه عليه الصلاة والسلام : محمد بن عبد الله بن عبد المطلب [٢] ؛ ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب ابن لؤي^(٣) بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر^(٤) بن كنانة ابن خزيمه^(٥) بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . فالعلوية والعباسية من بني هاشم ، لأن العباس وأبا طالب ابنا عبد المطلب . وأبو بكر قرشي لأنه ابن [أي] [٦] قحافة عثمان^(٧) بن عامر [بن عمرو بن] [٦] كعب [بن] [٦] لؤي (آ) ؛ وكذا عمر لأنه ابن الخطاب^(٨) بن نفيل بن عبد العزى بن رباح^(٩)

(١) ج : نضر . ب : النضر .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج . وما يلي من الأنساب سندته بالاستعانة ؛ ا جاء في العقد الفريد لابن عبد ربه .

(٣) ج : اضافة « وكذا عمر » . (٤) ج ب : بن النضر .

(٥) ج : حديثة . (٦) ساقط من ج .

(٧) ج : بن عثمان . وهذا خطأ لأن أبا قحافة هو عثمان نفسه وليس ابنه .

(٨) ج : خطاب . (٩) ج : رباح .

(آ) أما في العقد الفريد فقد جاء نسبة كما يلي : عبد الله بن أي قحافة عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة . (ج ٥ ص ٨) تحقيق محمد سعيد الريان ١٩٥٣ وأما في الطبقات الكبرى للشعراني فقد جاء ما يلي : عبد الله بن أي قحافة بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن تميم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي . (ج ١ ص ١٥) القاهرة - بدون تاريخ .

ابن عبد الله بن قوط بن رزاح^(١) بن عدي بن كعب . وكذا عثمان لانه ابن عفان [بن]^(٢) أبي العاص بن أمية بن عبد شمس [٨٣ب] ابن [عبد]^(٣) مناف / « ولا يشترط » [في]^(٤) الامام « أن يكون معصوما ، لما مر من الدليل على إمامة أبي بكر^(٥) ، رضي الله عنه مع عدم القطع بعصمه . وأيضاً الاشتراط هو المحتاج الى الدليل . وأما في عدم الاشتراط فيكفي^(٦) عدم دليل الاشتراط^(٧) احتجاج المخالف بقوله تعالى : ((لا يَتَّأَلُ^(٨) عَهْدِي الظَّالِمِينَ^(٩))) وغير المعصوم ظالم فلا يناله عهد الامامة . والجواب عنه^(١٠) : المنع ؛ فان الظالم من ارتكب معصية مسقطه^(١١) للعدالة ، مع عدم التوبة والاصلاح . فغير المعصوم لا يلزم أن يكون ظالماً (ب) . وحقيقة العصمة [ان]^(١٢) لا يخلق الله تعالى في العبد الذنب^(١٣) مع بقاء قدرته واختياره ، وهذا معنى قولهم : هي لطف من الله تعالى يحمله

(١) ب : رباح .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) ب : من الدلائل . أبا بكر .

(٤) ج : فبكي فيه .

(٥) د : عدم الدليل على الاشتراط .

(٦) ج : لا يناله عهد الظالمين .

(٧) عنه : ساقطة من : آ ب د .

(٨) ج : سقطه .

(٩) ساقطة من ج . وفي د : حقيقة المعصية .

(١٠) د : المذنب .

(آ) البقرة : ١٢٤ .

(ب) يقول الكسائي في الحاشية صفحة ١٨٤ : . . . ان الظلم ارتكاب معصية

مسقطه للعدالة مع عدم التوبة والاصلاح ، لا على ما توهم من أن الظلم هو التعدي على الغير اذ لا يخفى فساد .

على فعل الخير ، ويزجوه عن الشر ، مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء^(١) . [ولهذا قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : العصمة لا تزال المحنة] . وبهذا^(٢) يظهر فساد قول من قال انها خاصة في نفس الشخص ، أو في بدنه ، يمتنع بسببها^(٣) صدور الذنب عنه ؛ كيف ولو كان الذنب ممتنعاً لما [صح] تكليفه بترك الذنب^(٤) ولما كان مثاباً عليه . « ولا أن يكون أفضل أهل^(٥) زمانه » لان المساوي في الفضيلة ، بل المفضل الأقل^(٦) / علماً وعملاً ، ربما [٨٤أ] كان أعرف بمصالح الامامة ومقاسدها ، وأقدر على القيام بموجبها^(٧) . خصوصاً إذا كان نصب المفضل أدفع للشر وأبعد عن^(٨) إثارة الفتنة . ولهذا جعل عمر رضي [الله عنه] الامامة شوري بين ستة [مع القطع أن^(٩) بعضهم أفضل من البعض . فان قيل : كيف صح جعل الامامة شوري بين ستة]^(١٠) مع أنه لا يجوز نصب إمامين^(١١) في زمان واحد ؟ قلنا^(١٢) : غير الجائز هو نصب

(١) آ : الابتلاء . ج : تحقيق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ج . وفيها أيضاً : ولهذا .

(٣) د : يمتنع بسببها .

(٤) « بترك الذنب » : ساقطة من د . وما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٥) آ د : من أهل زمانه . (٦) ج : الأول .

(٧) آ ب د : بموجبها . (٨) ب : من .

(٩) آ : من ستة . وفي د : بأن . وما بين المعقوفين السابقين ساقط من ج .

(١٠) د : جعل الامارة شوري بين الستة . وما بين المعقوفين ساقط كله من ج .

(١١) ب : نصب الامامين . (١٢) د : قلت .

إمامين مستقلين ، يجب طاعة كل منهما على الانفراد ^(١) لما يلزم في ذلك من امتثال ^(٢) أحكام متضادة . وأما ^(٣) في الشورى فالحل بمنزلة إمام واحد « ويشترط أن يكون من أهل الولاية ، المطلقة الكاملة ، أي مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً . إذ ما جعل ^(٤) الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (أ) . والعبد مشغول بخدمة المولى ، مستحق في أعين الناس . والنساء ناقصات عقل ودين ^(٥) . والصبي والمجنون قاصران عن ^(٦) تدبير الأمور ، والتصرف في مصالح الجمهور « سائساً ، أي مالئاً للتصرف ^(٧) في أمور المسلمين بقوة رأيه ورؤيته ^(٨) ، ومعوونة بأسه وشوكته . « قادراً » بعلمه وعمله ^(٩) وعدله وكفايته [٨٤ب] وشجاعته « على تنفيذ الأحكام وحفظ حدود دار الاسلام / ^(١٠) وانصاف المظلوم من الظالم » إذ الإخلال ^(١١) بهذه الأمور محل بالغرض من نصب الإمام . « ولا ينزعزل الإمام بالفسق » أي الخروج عن طاعة الله تعالى « والجور » أي الظلم على عباد الله تعالى ^(١٢) ،

(١) د : يجب الطاعة كل منهما على الآخر . وفي ج : يجب الطاعة .

(٢) د : من ذلك من أمثال . (٣) ب : أما ، وفي د : ولا .

(٤) آ : بالغاً عاقلاً . وفي ج : إذا ما جعل .

(٥) ج : العقل والدين . (٦) ج : على .

(٧) آ د : التصرف . (٨) د : ورؤيته . أ ب : ورويته .

(٩) ج : وقادر . عمله : ناقصة في د . وفي ب : بعلمه وعدلته .

(١٠) ج : آراء الاسلام . (١١) د : الاختلال .

(١٢) ج : « بالفسق » والجور أي بالخروج عن طاعة الله تعالى . « والجواب » أي

الظلم على عباده تعالى . وتقويم النص من بقية النسخ .

(أ) الآية ١٤١ من سورة النساء : « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً »

لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور ^(١) من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين . والسلف كانوا ينقادون لهم ويقيمون الجمع والأعياد باذنه ولا يرون ^(٢) الخروج عليهم . ولأن العصمة ليست بشرط للامامة ابتداء ، فبقاؤه ^(٣) أولى . [و] ^(٤) عن الشافعي رضي الله عنه : ان الامام ينزعزل بالفسق والجور ، وكذا كل قاض وأمير . وأصل المسألة أن الفاسق ليس من أهل الولاية عند الشافعي رحمه الله ، لأنه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره . وعند أبي حنيفة : هو من أهل الولاية ، حتى يصح للأب الفاسق تزويج ابنته الصغيرة . والمسطور في كتب الشافعية ^(٥) : ان القاضي ينزعزل بالفسق بخلاف الإمام . والفرق أن في انعزاله [و] ^(٦) وجوب نصب غيره لإثارة الفتنة لما له ^(٧) من الشوكة ، بخلاف القاضي . وفي رواية النوادر عن العلماء الثلاثة (أ) أنه لا يجوز / قضاء الفاسق . وقال بعض المشايخ : اذا [٨٥أ] قلّد الفاسق ابتداء يصح ، ولو قلّد وهو عدل ينزعزل بالفسق ، لأن المقلّد اعتمد عدالته فلم يرض بقضائه ^(٧) بدونها . وفي فتاوى

(١) ج : الجور .

(٢) آ : أذنهم . وفي ب : ولا يريدون .

(٣) ب : بشرط الامامة . وفي آ ج د : فبقاء .

(٤) ساقطة من ج . (٥) ج : الكتب الشافعية .

(٦) د : لما أنه . (٧) ج : برضائه .

(أ) النوادر : هي مجموعة الكتب التي تروي الروايات الضعيفة في الفقه الحنفي .

منها الرقيات والمارونيات والجزجانيات ، ويقابلها كتب ظاهر الرواية . والعلماء الثلاثة

م : أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد بن الحسن .

قاضي خان (أ) : أجمعوا على أنه ^(١) إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى ، وأنه إذا أخذ القضاء ^(٢) بالرشوة لا يصير قاضياً ، ولو قضى لا ينفذ قضاؤه . « وتجاوز ^(٣) الصلاة خلف كل بر وفاجر » لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا خلف كل بر وفاجر » (ب) . ولأن علماء الأمة كانوا يصلون خلف الفسقة وأهل الأهواء والبدع ، من غير تكبر . وما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلاة خلف كل مبتدع ، فمحتمل على الكراهة ^(٤) إذ لا كلام في كراهة الصلاة ^(٥) خلف الفاسق والمبتدع ، هذا إذا لم يؤد الفسق والبدعة ^(٦) إلى حد الكفر . وأما إذا أدى ، فلا كلام في عدم جواز الصلاة . ثم المعتزلة

(١) « على أنه » : ناقصة في : د .

(٢) آ ب د : أخذ القاضي القضاء .

(٣) ب : يجوز .

(٤) آ ب د : خلف المبتدع . ب : الكراهية . ج : كل المبتدع .

(٥) ب : كراهية . (٦) آ ب د : أو البدعة .

(أ) قاضي خان : هو الحسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغانى الحنفى ، يلقب بفخر الدين ، أبو المفاخر ، أبو المحاسن . توفي سنة ٥٩٢ هـ - ١١٩٦ م . وهو فقيه ومجتهد ، وكتابه الفتاوى مشهور متداول بين أيدي العلماء والفقهاء ومن أراد الافتاء . ذكر فيه جملة من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها . وقد رتب مسائله عالمه رومي احمد محمد بن مصطفى الحاج افندي الصوفي . (انظر معجم المؤلفين ٦٩٧/٣) و (كشف الظنون : ص ١٢٢٧) .

(ب) حديث ضعيف رواه البيهقي عن أبي هريرة ، وروى شيباً له أبو داود في سننه عن أبي هريرة (كتاب الصلاة - باب امامة البر والفاجر) وقال اسماعيل الجراحي : في سنده انقطاع (كشف الخفاء ج ٢ ص ٢٩) وأورده ابن حبان في الضعفاء .

وان جعلوا الفاسق غير مؤمن لكنهم يجوزون الصلاة خلفه ، لما أن شرط الامامة ^(١) عندهم عدم الكفر ، لا وجود ^(٢) الايمان بمعنى التصديق والاقرار والاعمال جميعاً (أ) / « ونصلي ^(٣) على كل بر وفاجر » [٨٥ ب] اذا مات على الايمان » للاجماع ولقوله ^(٤) عليه الصلاة والسلام : « لاتدعوا الصلاة على من مات من أهل القبلة » (ب) فان قيل : أمثال هذه المسائل إنما هي من فروع الفقه ، فلا وجه ليرادها في أصول الكلام . وإن أراد أن اعتقاد حقيقة ذلك واجب ، وهذا من الأصول فجميع مسائل الفقه كذلك ، قلنا : إنه لما فرغ من ^(٥) مقاصد علم الكلام ، ومباحث ^(٦) الذات والصفات ، والأفعال والمعاد ، والنبوة والامامة (ج) [على قانون أهل الاسلام ، وطريقة السنة والجماعة ^(٧)] ،

(١) د : الأمانة ، وهو تحريف . (٢) ج : ولا وجود .

(٣) أ ج د : ويصلي .

(٤) ج : على ايمان بالاجماع وقوله ، وفي د : وللأجماع ، وفي ب : وبقوله .

(٥) آ ب : لما فرغ من . (٦) أ ج د : من مباحث .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ج . وفي د : وطريق السنة .

(أ) بداية صفحة ٦٠ في د . وهذه الصفحة والتي تليها مكتوبتان بخط مختلف عن الذي مر في الصفحات المبتدئة بالصفحة ٢٦ من النسخة ذاتها .

(ب) رواه ابن ماجه (جناز - ٣١) .

(ج) يقول الكستلي في الحاشية تعليقا على ورود كلمة الامامة هنا : جعلها من مقاصد علم الكلام ، وان كانت هي أيضاً من الفروع عندنا بناء على أن نصب الامام من الافعال الواجبة علينا ، لا أن السلف ألحقوا مباحثها بأواخر الكتب الكلامية ، بناء على أنه قد شاع بسببها خرافات من أهل البدع والأهواء في حق كبار الصحابة والأئمة المهديين ، فناسب دفع لطاعن عنهم لمباحث الكلام صوناً لعقائد المسلمين عن الزيغ في الدين بسبب =

حاول التنبيه على نبذ من المسائل^(١) التي يتميز بها أهل السنة عن غيرهم بما خالف^(٢) فيه المعتزلة أو الشيعة أو الفلاسفة أو الملاحدة أو غيرهم من أهل البدع والأهواء ، سواء كانت [تلك المسائل]^(٣) من فروع الفقه أو غيرها من الجزئيات المتعلقة بالعقائد . « ونكف عن ذكر الصحابة الا بخير » لما ورد في^(٤) الأحاديث الصحيحة في مناقبهم [و]^(٥) وجوب الكف عن الطعن فيهم ، كقوله^(٦) عليه الصلاة والسلام : « لاتسبوا^(٧) أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » (أ) . وقوله^(٨) عليه الصلاة والسلام

(١) د : مسائل . (٢) د : من غيرهم لما خالف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٤) أب د : من . (٥) ح : لقولهم له ، آ د : لقوله .

(٦) ح : ولا تسبوا . (٧) ب : وكقوله .

الميل إلى ما يحكوه ويحكون ، ويلحمونه ويسدون ، بل قد أدرجوها في تعريف الكلام حيث قالوا : هو العلم الباحث عن أحوال الصانع والنبوة والامامة والمبدأ والمعاد على قانون الاسلام ، بل هي من مباحث العلم حقيقة على رأي الشيعة القائلين بوجوب نصب الامام عليه تعالى . (ص ١٨٧) .

(أ) رواه ابن ماجة عن أبي هريرة (السنن - أبواب السنة ، فضائل الصحابة) مع بعض الاختلاف في ألفاظه ، كما رواه الترمذي عن أبي سعيد (مناقب ٥٨) ورواه البخاري في باب فضائل أصحاب النبي عن أبي سعيد الخدري ، ورواه مسلم (فضائل الصحابة ٢٢١ - ٢٢٢) ، وفي « البيان والتعريف » يقول : أخرجه الامام أحمد والبزار عن أنس . قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح . وعن سببه يقول : عن أنس قال كان بين خالد بن الوليد وابن عوف كلام ، فقال له خالد : تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها ، فذكره . ورواه أبو داود (سنة ١٠) .

/ « أكرموا أصحابي فانهم خياركم » (أ) وقوله^(١) عليه الصلاة والسلام : [٨٦ أ] « الله الله في أصحابي^(٢) ، لاتتخذوهم غرضاً من بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم^(٣) » ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى ، [ومن آذى الله]^(٤) فيوشك أن يأخذه^(٥) » ، (ب) . ثم في مناقب كل^(٦) من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن والحسين وغيرهم من أكابر الصحابة ، أحاديث صحيحة^(٧) . وما وقع بينهم من المنازعات والحروب ، فله محامل وتأويلات ، فسبهم والاطعن فيهم^(٨) ، إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر ، ككذب عائشة رضي الله عنها ، وإلا فبدعة وفسق . وبالجملة لم ينقل عن السلف^(٩) المجتهدين ، والعلماء الصالحين ، جواز اللعن على معاوية واضرابه^(١٠) . لأن غاية أمرهم البغي والخروج على الامام ، وهو

(١) أب : وكقوله .

(٢) « الله الله في أصحابي » : مكررة في أب د .

(٣) ج : في الجملة تشويش وقد وردت هكذا « فمن أحبهم فبحبي ومن أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٥) د : ان يأخذه الله . (٦) د : ثم في كل من مناقب .

(٧) د : أحاديث كثيرة صحيحة (٨) ج : والاطعن منهم .

(٩) ج : فبالجملة . د : من السلف .

(١٠) ج : على المعاوية ، آ : واخوانه .

(آ) يرد هذا الحديث كثيراً في أبواب فضائل الصحابة وقد ورد مثله سابقاً .

(ب) رواه الترمذي عن عبد الله بن مغفل ، وفيه اضطراب ، ورواه أحمد

(٥ - ٥٤ ، ٥٧) .

لا يوجب اللعن . وإنما اختلفوا في يزيد بن معاوية حتى ذكر في الخلاصة (آ) وغيرها : [أنه] ^(١) لا ينبغي اللعن عليه ولا على الججاج (ب) لأن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن لعن المصلين ، ومن كان [من] ^(٢) أهل القبلة ، وما نقل عن لعن ^(٣) النبي عليه الصلاة والسلام لبعض من أهل القبلة . فلما أنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعلمه ^(٤) غيره . وبعضهم / أطلق اللعن عليه لما أنه كفر حين أمر بقتل الحسين رضي الله عنه ، واتفقوا على جواز اللعن على من قتله ، وأمر به ، وأجازته ورضي به ^(٥) . والحق أن رضا ^(٥) يزيد بقتل الحسين رضي الله عنه ، واستبشاره بذلك وإهانتة أهل بيت النبي عليه الصلاة والسلام ^(٦) مما تواتر معناه وإن كان تفاصيله

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٢) د : من لعن . (٣) د : ما لا يعلم .

(٤) آ د : أو أمر به أو أجازته أو رضي به . ب : أو أمر به أو أجازته .

(٥) أ ب : رضى .

(٦) د : واستبشاره بذلك حتى أهان به أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(آ) هو كتاب خلاصة الفتاوى لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين أفتخار الدين البخاري ، شيخ الحنفية بما وراه النهر . توفي عام ٥٤٢ هـ (انظر الفوائد البية) . (ب) وفي كتاب لسان الحكام لابن الشحنة الحنفية - (فصل فيما يكون كفرا) صفحة (٥٦) من التكملة - وهو كلام منقول عن كتاب الخلاصة يقول : اللعن على يزيد ابن معاوية لا ينبغي أن يفعل ، وكذا على الججاج . قال : سمعت عن الشيخ الإمام الزاهد قوام الدين الصفار أنه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك ويقول : لا تلعنوا معاوية ، وأما اللعن على يزيد فلا بأس .

آحاداً ^(١) ، فنحن لانتوقف في شأنه بل في إيمانه ، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه ^(٢) » ونشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم النبي عليه الصلاة والسلام [بالجنة] حيث قال ^(٣) : « أبو بكر في الجنة ، وعمر في الجنة وعثمان في الجنة ، وعلي في الجنة ، [وطلحة في الجنة والزبير في الجنة] ^(٤) » وعبد الرحمن بن عوف ^(٥) في الجنة ، وسعد ابن أبي وقاص في الجنة ، وسعيد بن زيد في الجنة ، وأبو عبيدة ^(٦) ابن الجراح في الجنة » (أ) . وكذا نشهد بالجنة لفاطمة والحسن والحسين لما ورد في الحديث الصحيح أن فاطمة ^(٧) سيدة نساء أهل الجنة ،

(١) ج : تفصيلها آحاد . د : تفاضله .

(٢) ب : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين عليه وعلى أنصاره وأعوانه .

(٣) آ : الذين بشرهم ، وفي د : للعشرة المبشرة الذين بشرهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالجنة حيث قال في حقهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين نبينا المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم . وما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٤) ساقطة من ج ، وفي آ : وزبير في الجنة .

(٥) ج : بن عوف . وفي د : ابن عوف .

(٦) ج : وسعد بن زيد ، وفي ب : أبي عبيدة .

(٧) ج : فان فاطمة .

(آ) رواه ابن ماجه في المقدمة عن سعيد بن زيد ، وذكر تسعة فقط دون ذكر أبي عبيدة . كما رواه احمد والضياء عن سعيد بن زيد ، ورواه الترمذي عن عبد الرحمن ابن عوف . وفي البيان والتعريف صفحة ٢٩٦ ذكر حديثاً مشابهاً له أخرجه الترمذي عن سعيد بن زيد وعمر بن نفيل ، يقول عن سببه : أخرج ابن عساكر عن سعيد بن زيد قال : سمعت أبا بكر الصديق يقول لرسول الله : ليتني رأيت رجلاً من أهل الجنة ، فقال : فأنا من أهل الجنة ، قال : ليس هناك أسأل قد عرفت أنك من أهل الجنة قال ... ورواه .

وان الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة (١) . وسائر الصحابة لا يذكرون إلا بخير ، ويترجى لهم أكثر مما يرجى (٢) لغيرهم من المؤمنين . ولا نشهد بالجنة والنار (٣) لأحد بعينه ، بل نشهد بأن المؤمنين (٤) من أهل الجنة ، والكافرين من أهل النار « ونرى » المسح (٥) على [٨٧ أ] الخفين في السفر والحضر (٦) . لأنّه وإن كان زيادة على الكتاب لكنه بالخبر المشهور ، وسئل (٧) علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن المسح على الخفين فقال : جعل رسول الله ﷺ [ثلاثة أيام ولياليها (٨) للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم . وروى أبو بكر عن رسول الله ﷺ انه رخص (٩) للمسافر ثلاثة أيام ولياليها (٩) ، وللمقيم يوماً وليلة ، إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليها . وقال الحسن البصري : أدركت سبعين نفرأ من الصحابة يرون المسح

- (١) « لهم أكثر مما يرجى » : ناقصة في د .
 (٢) د : أو النار . (٣) آ : ان المؤمنين .
 (٤) ج : ويرى . (٥) آ ب : في الحضر والسفر .
 (٦) آ ب د : سئل . (٧) أ د : وليالين .
 (٨) ساقطة من ج . وفي أ د : أنه قال أرخص .
 (٩) بقية النسخ : وليالين .

(أ) هناك حديث تفرد به ابن ماجه عن ابن عمر وهو : الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منها . وفي كشف الخفاء ان ابن عساكر روى عن ابن عمر وعلي حديثاً هو : ابتأي هذان الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منها . ويقول في الصفحة ٣٥٨ ج ١ رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري رفعه وقال : حسن صحيح . ثم يقول : قال النجم : وزاد احمد في روايته كما عند عبد الرزاق والخطيب والطبراني : الا ابني الخالة عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا ، وفاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم بنت عمران .

على الخفين . ولهذا قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ما قلت بالمسح (١) حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار . وقال الكرخي (أ) [اني] (٢) أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين ، لأن الآثار التي جاءت فيه (٣) في حيز التواتر . وبالجملة من لا يرى المسح على الخفين فهو من أهل البدعة ، حتى سئل أنس بن مالك عن السنة والجماعة فقال : ان نحب (٤) الشيخين ، ولا نطعن في الختتين ونمسح (٥) على الخفين (ب) . « ولا نخوم نبيذ التمر » وهو ان ينبذ تمر (٦) وزبيب في الماء [فيجعل في اثناء] (٧) من الخبز ، فيحدث فيه لذع كما للفقاع . فكانه (٨) نهى عن ذلك في بدء الاسلام لما كانت [الجوار] (٩) أواني الخمر ، ثم نسخ . فعدم تحريمه ، من [٨٧ ب] قواعد أهل السنة ، خلافاً للروافض ، وهذا بخلاف (٩) ما إذا اشتد وصار مسكراً ، فان القول بجرمته قليله وكثيره (١٠) بما ذهب اليه

- (١) د : بالمسح على الخفين .
 (٢) (٣) ساقطة في أ ج . (٣) فيه : ساقطة من د .
 (٤) د : أن نحب . (٥) د : ونمسح .
 (٦) د : نبيذ الجر . ب د : يفتبذ . وفي كل النسخ : تمرأ .
 (٧) ساقطة من ج . (٨) ب د : وكأنه . ج : في الفقاع .
 (٩) د : الخلاف . (١٠) د : بتحريمه . وفي ج : أو كثرة .

(آ) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ « الفهرست » ص ٢٠٨ .

(ب) هذا الكلام وارد في كتاب لسان الحكماء عن أبي حنيفة .

كثير من أهل السنة (أ) . « ولا يبالغ وليّ درجة الانبياء »
لأن الانبياء معصومون [مأمونون] من (١) خوف الخاتمة ، مكرّمون
بالوحي ومشاهدة الملك ، مأمورون بتبليغ الاحكام وارشاد الانام بعد
الاتصاف بكمالات الاولياء ، فما نقل عن بعض الكرامية من
جواز (٢) كون الولي أفضل من النبي عليه الصلاة والسلام ، كفر
وضلال . نعم قد يقع تردد في [ان] (٣) مرتبة النبوة أفضل أم
مرتبة الولاية ، بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبتين وأنه أفضل
من الولي الذي ليس بنبي . « ولا يصل العبد » مادام عاقلاً
بالغاً « الى حيث يسقط عنه (٤) الأمر والنهي » لعموم الخطابات
الواردة في التكليف ، وإجماع المجتهدين على ذلك . وذهب بعض
المباحين (٥) إلى ان العبد إذا بلغ غاية المحبة وصفا قلبه واختار
الايان على الكفر من غير نفاق ، سقط (٦) عنه الأمر والنهي ،
[٨٨ أ] ولا يدخله الله النار / بارتكاب الكبائر ، وبعضهم الى انه تسقط (٧)
عنه العبادات الظاهرة ، وتكون عباداته (٨) التفكير . وهذا كفر

- (١) د : عن خوف ، وفي ج : عن ، وما بين المعقوفين ساقط فيها .
(٢) ج : عن جواز . (٣) ساقطة من ج .
(٤) ب : منه . (٥) د : المباحين .
(٦) ج : يسقط . (٧) د : يسقط .
(٨) أ ب د : عبادته .

(أ) يذكر مسلم عن ابن عباس (كتاب الاشرية - باب اباحة النبيذ الذي يشتمد)
يقول : كان رسول الله يمتد له أول الليل فيشر به اذا أصبح يومه ذلك واليلة التي تجيء
والغد واليلة الأخرى والغد الى العصر ، فان بقي شيء سقاء الخادم أو أمر به فصب .

وضلال ، فان أكمل الناس في المحبة والايان هم الانبياء ، خصوصاً
حبيب الله تعالى مع ان التكليف في حقهم أتم وأكمل . وأما
قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أحب الله تعالى عبداً لم يضره
ذنب » (أ) . فمعناه انه عصمه من (١) الذنوب فلم يلحقه ضررها .
« والنصوص » من الكتاب والسنة تحمل « على ظواهرها » مالم
يصرف عنها دليل قطعي . كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهة
والجسمية ونحو ذلك . لا يقال هذه ليست من النص بل (٢) هي
من التشابه . لأننا نقول : المراد بالنص هنا ليس ما يقابل الظاهر (ب)
والمفسر المحكم (٣) ، بل ما يعم أقسام النظم على ماهو المتعارف (٤)
« والعدول عنها » أي عن الظواهر (٥) « الى معان يدعيها أهل
الباطن » (٦) وهم الملاحدة وسموا الباطنية (٧) لدعائهم ان النصوص ليست

- (١) ب : عن .
(٢) هذه : فاقصة في ب . هي : ساقطة من آ ب د .
(٣) أ ب د : والمحكم . (٤) ب : أقسام النظم هو المتعارف .
(٥) د : الظاهر .
(٦) د : تدعيها وفي ب : تدعيها أهل الباطل .
(٧) د : بالباطنية . ويقصد هنا كل من يدعي أن لكل ظاهر باطناً ، سواء كانوا
من الاحماعيلية أو من المتصوفين .

(أ) لم أجد في كتب الحديث ذكراً لهذا الحديث .
(ب) يقول الكستلي في الصفحة (١٩٠) : اللفظ اذا ظهر منه المراد يسمى ظاهراً
بالنسبة اليه في اصطلاح أصول الفقه ، وان فأيّد ذلك بشهادة السوي يسمى نصاً ، فان
انضم الى ذلك ما يدفع احتمال التأويل والتخصيص يسمى مفسراً ، وان لحقه ما يدفع احتمال
النسخ يسمى محكماً . واذا لم يظهر ، فان كان ذلك لعارض يسمى خفياً ، وان كان لنفس
اللفظ . فان كان مما يدرك عقلاً يسمى مشكلاً ، ونقلاً ، يسمى متشابهاً ..

على ظواهرها ، بل لها معان باطنة ، لا يعرفها إلا المعلم . وقصدهم^(١) بذلك نفي الشريعة بالكليّة « إلحاد » أي ميل وعدول^(٢) عن [٨٨ ب] / الاسلام ، وضلال واتصال وانصاف^(٣) بكفر ، لكونه تكذيباً للنبي عليه الصلاة والسلام فيما علم بحيث به بالضرورة . وأما ما يذهب^(٤) اليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ، ومع ذلك ففيها اشارات خفية إلى دقائق^(٥) تنكشف على أرباب السلوك ، يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة فهو من كمال الايمان ومحض العرفان . « وورد النصوص » بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية من الكتاب والسنة كحشر الأجساد مثلاً « كفو » لكونه تكذيباً صريحاً لله تعالى ورسوله^(٦) . فمن قذف عائشة رضي الله عنها بالزنى كفر . « واستحلال المعصية » صغيرة كانت أو كبيرة « كفو » اذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي . وقد علم ذلك فيما سبق^(٧) . « والاستهانة بها كفر ، والاستهزاء على الشريعة كفر » لأن ذلك من امارات التكذيب . وعلى هذه الأصول يتفرع ما ذكر في الفتاوى من أنه إذا اعتقد الحرام حلالاً ، فإن كانت^(٨) حرمة لعينه وقد ثبت^(٩) بدليل قطعي يكفر ، وإلا فلا ، بأن تكون

(١) د : وقصد . (٢) ب : وعدوله .

(٣) أ : واتصال والتصاق . د : وانفصال والتصاق . ج : والتصاق وإيصال . وما ذكر من ب . (٤) د : ما يذهب . ب : ما ذهب .

(٥) ب : ودقائق . أ ب د : اشارات .

(٦) أ : تكذيباً لله ولرسوله . (٧) ج : مما سبق .

(٨) ج : كان . (٩) ب : ثبت .

حرمة لغيره ، أو ثبت^(١) بدليل ظني . وبعضهم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره فقال : من استحل حراماً قد علم في دين النبي تحريمه ، كنسكاح المحارم ، أو شرب^(٢) الخمر ، أو أكل ميتة ، أو لحم خنزير^(٣) من غير ضرورة فكافر ، وفعله هذه^(٤) الأشياء بدون الاستحلال فسق . ومن استحل شرب النبيذ إلى سكر^(٥) كفر . أما لو قال لحوام : هذا حلال ، لترويع السلعة ، أو بحكم الجهل ، لا يكفر (أ) . ولو قل أن لا يكون الخمر حراماً أو لا يكون صوم رمضان^(٦) فرضاً ، لما يشق عليه ، لا يكفر ، بخلاف ما إذا قل أن لا يحرم الزنى وقتل^(٧) النفس بغير حق ، فإنه يكفر لأن حرمة^(٨) هذا ثابتة في جميع الأديان ، موافقة للحكمة . ومن أراد الخروج عن الحكمة ، فقد أراد أن يحكم الله تعالى ما ليس^(٩) بحكمه ، وهذا جهل منه بربه . وذكر الإمام

(١) ب : ثبتت .

(٢) د : وشرب الخمر ، أ ب د : ذوي المحارم .

(٣) أ ب : أو دم أو خنزير ، وفي د : أو دم خنزير .

(٤) ج : فعل هذا .

(٥) ب : إل أن سكر ، وفي د : أي مع السكر .

(٦) د : يكون رمضان . (٧) ب : أو قتل .

(٨) ج : حرمة . (٩) أ : ما .

(أ) في كتاب « لسان الحكماء » ، في الفصل المار ذكره ، كلام مشابه إذ يقول : وأما لو قال حرام هذا حلال لترويع السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كفر . وهذا يلاحظه في أكثر كتب المتأخرين الكلامية أو الفقهية ، فأصحاب المذهب الواحد يستعملون في مثل هذه المواضع نفس الجهل ونفس التعابير ، يضعها كل مؤلف في مكانها المناسب من كتابه .

السرخسي في كتاب الحيض (أ) انه لو استحبل وطء امرأته (١)
 الحائض يكفر . وفي النوادر عن محمد رحمه الله [انه] (٢)
 لا يكفر [و] (٣) هو الصحيح . وفي استحلال اللواطه بامرأته
 لا يكفر على الأصح ، ومن وصف الله تعالى بما لا يليق به ،
 [٨٩ ب] أو سخر بإسم من أسمائه ، أو بأمر من أوامره / أو أنكر (٤)
 وعده أو وعده يكفر . وكذا لو تمنى أن لا يكون نبي (٥) من
 الأنبياء على قصد استخفاف أو عداوة ، وكذا (٦) لو ضحك على
 وجه الرضا لمن تكلم (٧) بالكفر ، وكذا لو جلس على مكان مرتفع
 وحوله جماعة يسألونه مسائل ويضحكون ويضربونه (٨) بالسائد ،
 يكفرون جميعاً (٩) ، وكذا لو أمر رجلاً أن يكفر بالله ، أو
 عزم على أن يأمره بكفر ، وكذا لو أفق لامرأة بالكفر لتبين (٩)
 من زوجها ، وكذا لو قال عند شرب الخمر أو الزنى (١٠) : باسم

(١) ج : المرأة .

(٢) ساقط من ج . د .

(٣) ج : نبيا .

(٤) ج : على وجه الرضا لوضحك لمن . وفي د : عن من تكلم ، أ : من تكلم .

(٥) « ويضحكونه » : ناقصة في د . وفي ب : ج : ويضحكونه ويضربون .

(٦) ج : بامرأة . وفي ب : « لتبين » كتبت : ليس .

(٧) ج : والزنى .

(أ) كتاب الحيض للإمام أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٤٥ هـ
 (كشف الظنون : ١٤١٤) .

(ب) هذا المثال أيضاً من الأمثلة التي نجدتها كثيراً في الكتب مثل كتاب « لسان
 الحكام » لابن الشحنة الحنفي .

الله تعالى ، وكذا إذا صلى لغير (١) القبلة ، أو بغير طهارة
 متعمداً (٢) يكفر وان وافق ذلك القبلة (٣) . وكذا لو أطلق كلمة
 الكفر استخفافاً لا اعتقاداً ، إلى غير ذلك من الفروع . « واليأس
 من الله تعالى كفر ، لأنه (لا يئأس من روح الله) (٤) إلا
 القوم الكافرون » (أ) . « والأمن من [الله] (٥) تعالى كفر ،
 إذ لا يأمن من مكر الله تعالى إلا القوم (٦) الخاسرون (ب) . فان
 قيل : الجزم بأن العاصي يكون في النار يئأس من الله تعالى ،
 وبأن المطيع يكون في الجنة آمن من الله تعالى ، [فيلزم] (٥)
 ان يكون المعتزلي كافراً / ، مطيعاً كان أو عاصياً ، لأنه إما آمن [١٩٠]
 أو آيس . ومن قواعد [أهل] (٥) السنة أن لا يكفر أحد من
 من أهل القبلة . قلنا : هذا ليس بياأس ولا آمن ، لأنه [على
 تقدير العصيان] (٥) لا يئأس أن يوفقه الله للتوبة (٧) والعمل الصالح ،

(١) ج : بغير .

(٢) ج : الكعبة .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) أ : التوبة .

(٥) ج : لا يئأس من روح الله تعالى .

(٦) ج : الا لقوم .

(أ) سورة يوسف : ٨٧ . وهناك حديث يقول : الكبائر ، الشرك بالله والايأس
 من روح الله والفنوط من رحمة الله . أخرجه البزار عن ابن عباس .

(ب) لعل هذا اشارة الى الآية ٩٩ من سورة الأعراف : « فلا يأمن مكر الله إلا
 القوم الخاسرون » .

وعلى تقدير الطاعة لا يأمن أن يخذله [الله] (١) فيكتسب المعاصي .
وبهذا يظهر الجواب عما قيل ان المعتزلي إذا ارتكب كبيرة لزم
أن يصير (٢) كافراً لئلاسه من رحمة الله تعالى ، ولاعتقاده (٣) انه
ليس بمؤمن ، وذلك لأننا [لا] نسلم ان اعتقاده (٤) استحقيقه النار
يستلزم اليأس ، وان اعتقاده (٥) عدم إيمانه المفسر بمجموع التصديق
والاقرار والاعمال ، بناء على انتفاء الأعمال ، يوجب الكفر .
هذا والجمع بين قولهم : لا يكفر أحد من أهل القبلة ، وقولهم :
يكفر من قال بخلاق القرآن أو استحالة (٦) الرؤية أو سب الشيخين
أو لعنها (٧) وأمثال ذلك ، مشكل . « وتصديق الكاهن بما يخبر
به (٨) عن الغيب كفر » لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أتى
كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد عليه الصلاة
والسلام » (أ) . والكاهن هو الذي يخبر عن الكواثر في مستقبل الزمان ،

(١) ساقطة من آ ج د . وفي د أيضاً : لا يأمل .

(٢) د : ان يكون . (٣) د : ولا اعتقاده .

(٤) ج : لا نسلم . آ : لا نسلم اعتقاده .

(٥) ج : يلزم . وفي آ : استحقيقه للنار وفي ج : اعتقاده .

(٦) ج د : واستحالة وفي د : القرآن العظيم .

(٧) د : أو سب الشخصين رضي الله عنهما ، وهو تحريف لكلمة الشيخين .

ب : ولعنها .

(٨) به : ناقصة في ب . وفي ج د : يخبره .

(أ) جزء من حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن
ماجة عن أبي هريرة . وذكره النووي في رياض الصالحين عن صفية عن بعض أزواج النبي
على الشكل التالي : « من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل له صلاة أربعين يوماً »
وقال : رواه مسلم . وفي كتاب «الترهيب والترغيب» (ج ٣ ص ٢٦٤) : رواه البزار عن
جابر بن عبد الله عن النبي باسناد جيد قوي .

ويدعي معرفة الأسرار ومطالعة علم الغيب / . وكان في العرب كهنة [٩٠ ب]
يدعون معرفة الأسرار (١) ، فمنهم من كان يزعم ان له رباً من
الجن وتابعة تلقى (٢) إليه الأخبار . ومنهم من كان يدعي (٣) انه
يستدرك الأمور بفهم أعطيه . والمنجم إذا ادعى العلم بالحوادث
الآتية فهو مثل الكاهن . وبالجملة [العلم بالغيب] (٤) أمر تفرد به
الله سبحانه وتعالى ، لا سبيل إليه للعباد إلا بأعلام منه ، وإلهام
بطريق المعجزة أو الكرامة ، أو إرشاد إلى الاستدلال بالامارات (٥)
فما يمكن ذلك فيه . ولهذا ذكر في الفتاوى ان قول القائل عند
رؤية هالة القمر : يكون مطر (٦) ، مدعياً علم الغيب لا بعلامة ،
كفر . « والمعدوم ليس بشيء » إن أريد بالشيء الثابت بالتحقق ،
على [ما] ذهب (٧) إليه المحققون من ان الشيئية تساوق (٨) الوجود
والشئ ، والعدم يرادف (٩) النفي . فهذا حكم ضروري لم يناع فيه
إلا المعتزلة القائلون [بأن] (٤) المعدوم الممكن ثابت في الخارج .
وإن أريد [ان] (٤) المعدوم لا يسمى شيئاً فهو بحث لغوي مبني
على تفسير الشيء انه الموجود أو المعلوم (١٠) ، أو ما يصح / أن يعلم [٩١ أ]
ويخبر عنه (١١) . فالمرجع إلى النقل وتتبّع موارد الاستعمال .

(١) أ ج د : معرفة الأمور . (٢) ج : راتياً ، أ : يلقي .

(٣) ب : يزعم . (٤) ساقط من ج .

(٥) ج : بامارات . (٦) ج : مطراً ، وهذا خطأ .

(٧) ج : والمتحقق على ذهب . (٨) د : تساوي ، وفي ج : يساوى .

(٩) د : ترادف . (١٠) ج : أو المعدوم .

(١١) ب : أو يخبر عنه .

« وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم ، أي صدقة الأحياء عنهم ، أي عن الأموات « نفع لهم » أي للأموات ، خلافاً للمعتزلة تمسكاً بأن القضاء لا يتبدل ، وكل نفس مرهونة^(١) بما كسبت ، والمرء مجزي بعمله لا بعمل غيره . ولنا ماورد في الأحاديث الصحاح من الدعاء للأموات^(٢) خصوصاً في صلاة الجنائز ، وقد توارثه السلف . فلو لم يكن للأموات نفع فيه لما كان له معنى . وقال النبي : « ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون^(٣) له إلا شفعوا فيه » (أ) . وعن سعد بن عباد^(٤) (ب) أنه قال : يا رسول الله ، إن أم سعد مائت فأبي الصدقة أفضل ؟ فقال : الماء (ج) فحفروا^(٥) بئراً وقال هذه لأم سعد . وقال عليه الصلاة

(١) ج : في كل نفس . وفي د : لا يتبدل . وفي ب : مرهنة .

(٢) ج : للأموات . (٣) «له» : فاقصة في ب .

(٤) د : سعيد بن عباد رضي الله عنه .

(٥) آد : قال . وفي د : قال فحفروا .

(أ) حديث حسن رواه النسائي (كتاب الجنائز ٧٨) عن ميمونة ، وفيه بعض الاضطراب . وقال النووي في «رياض الصالحين» صفحة ١٩٩ و ٣٦٦ : ان ابن عباس روى شيئاً له . وأخرجه مسلم عن عائشة (كتاب الجنائز - باب من صلى عليه مائة) . (ب) هو سعد بن عباد بن دليم بن حارثة بن أبي خزيم من الأنصار ، ويكنى أبا ثابت . كان في الجاهلية يكتب بالعربية . وهو لم يبايع أبابكر في سبيعة بني ساعدة وبعد موت أبي بكر لم يبايع عمر . توفي بحوران بعد سنتين ونصف من خلافة عمر . (انظر : حياة الصحابة الكاندهلوي ج ٢ ص ١٠٤ و ١١٣) .

(ج) حديث : «أفضل الصدقة سقي الماء» ، أخرجه الامام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن سعد بن عباد ، وأخرجه أبو يعلى عن ابن عباس . وقد =

والسلام : « الدعاء يرد البلاء ، والصدقة تطفئ غضب الرب » (أ) . وقال عليه الصلاة والسلام : « ان العالم والمتعلم إذا مرأ^(١) على قرية فان الله تعالى يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوماً » (ب) والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى . « والله [٩١ب] تعالى يجيب^(٢) الدعوات ويقضي الحاجات ، لقوله تعالى : ((ادعوني أستجب لكم)) (ج) ولقوله عليه الصلاة والسلام : « يستجاب للعبد^(٣) ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل » (د) . ولقوله

(١) ج : إذا مر .

(٢) د : يجيب . (٣) د : للعبد للعبد ، وفي ج : العبد .

=جاء في «البيان والتعريف» عن سيبه ص ٨ ج ٢ : كما في أبي داود عن سعد أنه قال ، وذكر الحديث . وفي رواية : أي صدقة أعجب اليك ؟ فذكره . وورد الحديث في «كشف الخفاء» ج ١ ص ١٥٧ . وفي كتاب «الترهيب والترغيب» : بل هو منقطع الاستناد عند الكل فانهم كلهم روه عن سعيد بن المسيب عن سعد ، ولم يدركه فان سعداً توفي بالشام سنة ١٥ وقبل سنة ١٤ ، ومولده سعيد بن المسيب سنة ١٥ . ورواه أبو داود والنسائي وغيرهما أيضاً عن الحسن البصري عن سعد ، ولم يدركه أيضاً ، فان مولد الحسن سنة ٢١ . ورواه أبو داود أيضاً وغيره عن أبي اسحق السبيعي عن رجل عن سعد .

(أ) حديث حسن رواه الطبراني وأبو الشيخ ابن حبان عن أبي هريرة وابن عباس مرفوعاً دون ذكره ، والصدقة تطفئ غضب الرب . وروى ابن ماجه حديثاً يشبهه بالمعنى (السنن ، المقدمة رقم ٩١) . وفي «كشف الخفاء» ج ٢ ص ٢٢ يقول : ان الطبراني روى في الصغير : «صدقة السر تطفئ غضب الرب» . وروى الترمذي عن أنس مرفوعاً أن الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء .

(ب) قال السيوطي عن هذا الحديث : لا أصل له . وقال الحافظ العراقي : موضوع ، وقيل ضعيف .

(ج) غافر : ٦٠ .

(د) رواه مسلم (ذكر ٩٣) وابن ماجه (دهوات ٩٢) والترمذي (دهوات =

عليه الصلاة والسلام : « إن ربكم حيي^(١) كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » (أ) . واعلم أن العمدة في ذلك صدق النية ، وخلوص الطوية ، وحضور القلب ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة واعلموا أن الله تعالى لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه » (ب) . واختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال : يستجاب دعاء الكافر ؟ فمنعه الجمهور لقوله تعالى : ((وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ)) (ج) ولأنه لا يدعو الله لأنه لا يعرفه ، [لأنه]^(٢) وإن أقر به ، فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقض إقراره . وما روي في الحديث من أن^(٣) دعوة المظلوم وإن كان كافراً تستجاب ، محمول^(٤) على كفران النعمة . وجوزوه بعضهم لقوله تعالى حكاية عن إبليس

(١) د : حي (٢) ساقط من ج .

(٣) «ان» ناقصة في أ . (٤) ب ج : يستجاب . وفي د : فمحمول .

(١١٥) وابن حنبل (٣ - ١٨ ، ٢٦٠) (٤ - ٥٤) (٥ - ٣٢٩) رواية عن أبي هريرة ، وأوله : لا يزال يستجاب . وذكره النووي (باب مسائل الدعاء) وأخرجه البخاري (كتاب الدعوات) .

(أ) ذكره أبو داود ، والترمذي (دعوات ١٠٤) وابن ماجه (دعاء ١٣) عن سلمان ، وابن حنبل (٤٣٨ - ٥) (٦ - ٣١٤) ورواه الحاكم ، وابن حبان في صحيحه وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .

(ب) رواه الترمذي (دعوات ٦٤) والحاكم عن أبي هريرة وقال : مستقيم الاسناد . وفي «الترغيب والترغيب» قال : تفرد به صالح المري وهو أحد زهاد البصرة وقال : صالح المري لا شك في زهده ولكن تركه أبو داود والنسائي .

(ج) الرهد : ١٤

لعنه الله^(١) : رب انظرني . فقال الله : ((إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ)) (أ) [و]^(٢) هذه إجابة . وإليه ذهب / أبو القاسم^(٣) الحكيم (ب) وأبو نصر [٩٢] الديوسي ، وقال الصدر الشهيد (ج)^(٤) : وبه يفتى . « وما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام من اشراط الساعة » أي علاماتها « من خروج^(٥) الدجال ودابة الأرض ويأجوج ومأجوج ، ونزول عيسى عليه السلام من السماء ، وطلوع الشمس من مغربها فهو حق » لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق . وقال^(٦) حذيفة بن اسيد الغفاري (د) : « اطلع

(١) « لعنه الله » . ساقطة من آ ب د .

(٢) ساقطة من : ب ج . (٣) د : أبو القاسم .

(٤) آ ب د : قال . ج : صدر الشهيد . (٥) آ : وخروج .

(٦) ج : قال . وفي آ : أخبر بها .

(أ) الأعراف : ١٥ .

(ب) هو اسحاق بن محمد بن اسماعيل المعروف بالحكيم السمرقندي وذلك لكثرة حكمته ، وهو حنفي أخذ الفقه عن أبي منصور الماتريدي ، لقبه أبو القاسم ، ينسب له كتاب السواد الاعظم . توفي سنة ٤٣٠ هـ أو ٤٣٧ هـ (معجم المؤلفين ٩١/١) (والفوائد البية ص ٤٤) .

(ج) هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة ، أبو محمد برهان الاثمة ، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد لأنه قتل على يد أحد الكفار . من أكابر الحنفية ، ومن أهل خراسان . ولد سنة ٤٨٣ هـ . وقتل بسمرقند سنة ٥٣٦ هـ . ودفن في بخارى . له في الفقه (الجامع - خ) و (الفتاوى الصغرى - خ) و (الفتاوى الكبرى) و (عمدة المفتي والمستفتي - خ) و (شرح الجامع الصغير) وغير ذلك . أنظر : (الفوائد البية ١٤٩) .

(د) من الصحابة ، ويكنى أبا مريجة ، وأول مشهد شهده مع النبي هو الحديبية ، وقد روى عن أبي بكر وتزل الكوفة .

رسول الله عليه السلام [علينا] ^(١) ونحن نتذاكر ، فقال : ما تذكرون ؟ قالوا : نذكر الساعة ، قال : انها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات ، فذكر الدخان والدجال ^(٢) والدابة وطلوع الشمس من مغربها ، ونزول عيسى ابن مريم ، وبأجوج ومأجوج ، وثلاثة ^(٣) خسوف : خسف بالمشرق وخسف بالمغرب ^(٤) وخسف بجزيرة العرب ، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن ، تطرد ^(٥) الناس الى محشرهم ، ^(٦) . والاحاديث الصحاح في هذه الاشراف كثيرة جداً . وقد روي احاديث وآثار في تفاصيلها [٩٢ب] / وكيفياتها فليطلب من كتب [التفسير و] ^(٧) السير والتواريخ . « والمجتهد » في العقلات والشرعيات الأصلية والفرعية « قد يخطئ » و [قد] ^(٨) يصيب » وذهب بعض الاشاعرة والمعتزلة ، الى ان كل مجتهد في المسائل الشرعية الفرعية ^(٩) التي لا قاطع فيها مصيب . وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم في أن الله ^(١٠) تعالى في كل حادثة حكماً

(١) ساقطة في ج . (٢) الدجال والدخان .

(٣) د : وثلاث . (٤) ب د : خسف بالمغرب وخسف بالمشرق .

(٥) د : فتطرد .

(٦) ما بين المعوقين ساقط في ج . وفيها أيضاً : كيفيتها .

(٧) ساقط من ج .

(٨) في ج : بعد كلمة الفرعية يعيد جملة : « قد يخطئ » ويصيب وذهب بعض الاشاعرة .

(٩) ج : الله .

(أ) أخرجه الامام أحمد واصحاب السنن ومسلم عن حذيفة بن اسيد . يقول في «البيان والتعريف» ص ٢٠٩ عن سببه : « كما في مسلم عنه قال : كان النبي في غرفة ونحن أسفل منه فاطلع علينا فقال : ما تذكرون ؟ قلنا : الساعة . قال : ان الساعة . فذكره » .

معينا ، أم حكمة في المسائل الاجتهادية ، ما أدى اليه رأي المجتهدين ^(١) . وتحقيق هذا المقام أن المسألة الاجتهادية : اما أن لا يكون لله ^(٢) تعالى فيها حكم معين قبل اجتهاد المجتهد أو يكون ، وحينئذ اما أن لا يكون من الله تعالى [عليه] ^(٣) دليل ، أو يكون ، وذلك الدليل اما قطعي أو ظني . فذهب الى كل احتمال جماعة (أ) . والمختار ان الحكم معين وعليه دليل ظني ، [إن] ^(٤) وجده المجتهد أصاب ، وان فقد ^(٥) أخطأ . والمجتهد غير مكلف بأصابته لغموضه وخفائه ، فلذلك [كان] ^(٦) المخطئ معذوراً بل مأجوراً . فخلا خلاف على [هذا] ^(٧) المذهب / في أن المخطئ ليس بأثم . وانما [٩٣أ] الخلاف في أنه مخطئ ابتداء وانتهاء ^(٨) ، أي بالنظر الى الدليل

(١) آ ب د : المجتهد . (٢) ج : من الله .

(٣) ما بين المعوقين ساقط في ج . وفيها أيضاً : كيفيتها .

(٤) ساقط من ج .

(٥) ج : بعده .

(٦) ساقطة في ج ، وفي د : في هذا ، وفي آ : هذه .

(٧) د : أو انتهاء .

(أ) يقول الكسنتي ص ١٩٥ : قال رحمه الله في «التلويح» : « فحصل أربعة مذاهب : الأول ان لا حكم في المسألة قبل الاجتهاد ، بل الحكم ما أدى اليه رأي المجتهد . واليه ذهب جماعة المعتزلة ، ثم اختلفوا ، فذهب بعضهم الى استواء الحكمين في الحقيقة ، وبعضهم الى كون أحدهما أحق . الثاني : ان الحكم معين ولا دليل عليه ، والعثور عليه كالعثور على دفين ، فلن أصاب أجراً ، ولن أخطأ أجر الكد ، واليه ذهب طائفة من الفقهاء والمتكلمين . الثالث : أن الحكم معين وعليه دليل قطعي ، والمجتهد مأمور بطلبه . واليه ذهب طائفة من المتكلمين . ثم اختلفوا في أن المخطئ هل يستحق الثواب ، وأن حكم القاضي بالخطأ هل ينقض ؟ الرابع : ما فصله في هذا الكتاب » .

والحكم جميعاً ، وإليه ذهب بعض المشايخ ، وهو مختار الشيخ أبي منصور ، وانتهاء^(١) فقط ، أي بالنظر إلى الحكم حيث أخطأ فيه ، وإن أصاب في الدليل حيث أقامه على وجهه مستجماً لشرائطه^(٢) وأركانها ، فأتى بما كلف به من الاعتبار . وليس عليه في الاجتهادات إقامة الحجة القطعية التي مدلولها حق البتة . والدليل على أن المجتهد قد يخطئ ، وجوه^(٣) ، الأول : قوله تعالى : « فَفَتَّمْنَاهَا فُلْتَيْنِ » (أ) ، والضمير للحكومة والفتيان^(٤) . ولو كان كل من الاجتهادين صواباً^(٥) لما كان لتخصيص سليمان بالذكر جهة ، لأن كلا منهما قد أصاب الحكم [حينئذ وفهمه]^(٦) ، والثاني : الأحاديث والآثار الدالة على ترديد الاجتهادين الصواب والخطأ ، بحيث صارت متواترة المعنى . قال عليه الصلاة والسلام : « إن أصبت فلك عشر حسنات ، وإن أخطأت فلك حسنة » (ب)^(٧) . وفي حديث آخر جعل للمصيب أجرين وللمخطئ أجراً واحداً وعن

(١) منصور : ناقصة في ب ، د . وفي ب : أبو . وفي ب د : أو انتهاء .

(٢) ج : بشرائطه . (٣) ج : بوجوه .

(٤) د : والفتيان ، وهو تحريف . (٥) د : صواب .

(٦) ساقط من ج .

(٧) ب : حسنة واحدة .

(أ) الأنبياء : ٧٩ .

(ب) حديث متفق عليه أخرجه أحمد والسنن عن أبي هريرة سوى الترمذي عن عمرو بن العاص . ويقول ابن حمزة الحسبي عن سببه ص ٦٣ : « عنه أي عن عمرو بن العاص » قال : جاء رسول الله خصمان مختصمان فقال لعمرو : اقض بينهما يا عمرو ، قال : =

ابن مسعود (أ) رضي الله عنه : إن أصبت فمن الله وإلا فني / ومن الشيطان . وقد اشتهر تخطئة الصحابة بعضهم بعضاً في الاجتهادات .^(١) [٩٣ ب] الثالث : أن القياس مظهر لامتثبات^(٢) ، فالثابت بالقياس ثابت بالنص [معنى . وقد أجمعوا^(٣) على أن الحق فيما يثبت بالنص]^(٤) واحد لا غيره . والرابع^(٥) : أنه لا تفرقة في العمومات الواردة في شريعة نبينا عليه السلام بين الأشخاص ، فلو كان كل مجتهد مصيباً لزم اتصاف الفعل الواحد بالمتنافيين من الحظر والاباحية ، والصحة والفساد ، والوجوب^(٦) وعدمه . وقام تحقيق هذه الأدلة والجواب عن تمسكات المخالفين يطلب في^(٧) كتابنا : « التلويح في شرح التنقيح » . « ورسول البشر أفضل من رسل الملائكة » [ورسول الملائكة]^(٨) أفضل من عامة البشر ، وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة » أما تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر فبالاجماع بل بالضرورة ، وأما تفضيل رسل

(١) آج : الاجتهادات . (٢) د : لا يثبت .

(٣) د : اجتمعوا .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ج . والتكملة من بقية النسخ .

(٥) آج : الرابع . (٦) د : أو الصحة . أو الوجوب .

(٧) آ ، ب ، د : من كتابنا .

= أنت أولي بذلك مني يا رسول الله ، قال : وإن كان . قال : فإذا قضيت بينهما فإني ؟ قال : إن أنت قضيت بينهما فأصبت القضاء فلك عشر حسنات ، وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة .

(أ) هو عبد الله بن مسعود الهذلي ، الصحابي المشهور ، ويكنى أبا عبد الرحمن ، أرسله عمر بن الخطاب إلى الكوفة معلماً ووزيراً . مات سنة ٣٢ وولد تجاوز الستين . (الاصابة رقم ٤٩٤٥ وحلية الأولياء ١/١٢٤) .

البشر على رسل الملائكة ، وعامة البشر على عامة الملائكة ^(١) فلوجوه الأول : ان الله تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام على وجه التعظيم والتكريم ، بدليل قوله تعالى حكاية : «أرأيتك ^(٢) هذا الذي كثرمت علي» (أ) [وقوله] ^(٣) : «أنا خير منه خلقتني من نار [١٩٤] وخلقته من طين » ((ب) . ومقتضى الحكمة ^(٤) الأمر للأدنى بالسجود للأعلى دون العكس . الثاني : إن كل [واحد] ^(٥) من أهل اللسان يفهم من قوله تعالى : ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا الآية)) (ج) إن القصد منه تفضيل ^(٦) آدم عليه السلام على الملائكة ، وبيان زيادة علمه ، واستحقاقه التعظيم والتكريم . الثالث : قوله تعالى ((إِنْ اللَّهُ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ)) (د) ، والملائكة من جملة العالمين ^(٧) وقد خص من

(١) د : الملائكة صلوات الله عليهم .

(٢) ج : أرأيتك .

(٣) «وقوله» : ساقطة من أ ج .

(٤) ب : الحكم .

(٥) أ د : كل أحد ، وما بين المعقوفين ساقط من ج .

(٦) كلها : ناقصة في ج د ، وفيها أيضاً : الى تفضيل .

(٧) د : فالملائكة عليهم السلام ، وفي آ ب ج : من جملة العالم .

(أ) الاسراء : ٦٢ .

(ب) الأعراف : ١٢ .

(ج) غابها : «ثم عرّضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين» . البقرة : ٣١ .

(د) آل عمران : ٣١ .

ذلك بالاجماع تفضيل عامة البشر على رسل الملائكة ، فبقي معمولاً به فيما عدا ذلك . ولا خفاء في أن هذه المسألة ظنية يكتفى فيها بالأدلة الظنية . الرابع : إن الانسان يحصل الفضائل والكمالات العلمية والعملية ، مع وجود العوائق والموانع من الشهوة والغضب ، وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة عن اكتساب الكمالات ، ولا شك أن العبادة وكسب الكمال مع الشواغل والصوارف ^(١) أشق وأدخل في الاخلاص ، فيكون أفضل . وذهبت المعتزلة والفلاسفة وبعض / الأشاعرة إلى تفضيل الملائكة وتمسكوا بوجوه ، الأول : أن [٩٤ب] الملائكة أرواح مجردة كاملة بالفعل مبرأة عن مبادئ الشرور ^(٢) والآفات ، كالشهوة والغضب ، وعن ظلمات الهيولى والصورة ، قوية على الأفعال العجيبة ، عالمة ^(٣) بالكوائن ماضيا وآتيا من غير غلط . والجواب أن مبني ذلك ^(٤) على الاصول الفلسفية ، دون الاسلامية ^(٥) . الثاني : أن الأنبياء مع كونهم أفضل البشر يتعلمون ويفيدون ^(٦) منهم ، بدليل قوله تعالى : ((عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى)) (أ) وقوله تعالى : ((نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ)) (ب) . ولا شك أن المعلم ^(٧)

(١) د : الكمالات .. والصوارف .

(٢) ج : الشر . (٣) د : قوية الأفعال العجيبة عاملة .

(٤) د : أن ذلك مبني . (٥) ب ج : الاصول الفلاسفة .

(٦) آ ب د : يستفيدون . (٧) ب : أن العالم .

(أ) النجم : ٥ .

(ب) الشعراء : ١٩٣ .

أفضل من المتعلم . والجواب أن التعليم من الله تعالى ، والملائكة إنما هم المبلغون . الثالث : أنه قد اطرود في الكتاب والسنة تقديم ذكرهم على ذكر الأنبياء ، وما ذلك إلا لتقدمهم^(١) في الشرف والرتبة . والجواب أن ذلك لتقدمهم في الوجود ، أو لأن وجودهم أخفى ، فالإيمان بهم أقوى ، وبالتقديم^(٢) أولى . الرابع : قوله تعالى : ((لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ ، وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ)) (أ) ، فإن أهل اللسان يفهمون من ذلك أفضلية الملائكة على عيسى^(٣) عليه السلام ، إذ القياس في مثله الترتيبي من الأدنى إلى الأعلى . يقال : لا يستنكف من هذا الأمر [الوزير]^(٤) ولا السلطان ولا يقال : السلطان ولا الوزير . ثم لا قائل بالفضل بين عيسى عليه السلام وغيره من الأنبياء . والجواب أن النصارى استعظموا المسيح بحيث يترفع من^(٥) أن يكون عبداً من عباد الله تعالى ، بل ينبغي أن يكون ابناً له^(٦) ، لأنه / مجرد لا أب له ، وكان يبرئ^(٧) الأكمه والأبرص ، ويحيي الموتى «أ» ، بخلاف سائر عباد الله تعالى من بني آدم . فورد عليهم بأنه لا يستنكف من ذلك المسيح ولا من هو أعلى منه في

- (١) آ : لتقدمهم . (٢) د : فإيمان .. وم بالتقديم .
(٣) ب : عن ذلك ، وفي ج : فضيلة ، وفي ب ج د : من عيسى .
(٤) ب : لن يستنكف ، وما بين المعقوفين ساقط من ج : وفي أ ب : هذه الأمور .
(٥) «من» : ساقط في أ ب . (٦) «له» : ناقصة في د .
(٧) ج : وقال ويبرئ ، وفي د : وقادر .

(أ) النساء : ١٧٢ .

هذا المعنى ، وهم الملائكة الذين لا أب لهم ولا أم لهم^(١) ، ويقدر أن ياذن الله تعالى على أفعال أقوى وأعجب من إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى . فالترقي^(٢) والعار إنما هو في أمر التجرد وإظهار الآثار القوية ، لا في مطلق الشرف والكمال ، فلا دلالة على أفضلية الملائكة^(٣) .

والحمد لله على التمام وعلى رسوله أفضل السلام وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين (أ) .



- (١) «لهم» : ساقطة من أ ب د . (٢) ج ، والترقي .
(٣) د : صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين .

(آ) خاتمة النسخة (أ) : والله أعلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .
» (ب) : والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .
» (د) : والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين حمداً يوافي كرمه ويكافي نعمه .